الإتحاد الثورى تفتح ملف وثيقة مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط

بــراءة مـبـارك!

شركة «سمارت» تضع وزارة التموين فى مأزق!

عجز الدولة المصرية القصاص لعمال «تليمصر» من «ناهد» و«الغزاوى»

البـرلمان القـادم على المحك .. والحـوار الدسـتـورى يشـوب القـوانين

قانون الإستثمار يفجـر الصـراع بـين رجال الأعمال والحكومة

أكذوبة ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤ تحير القوى السياسية والوطنية

نتفـرد بنشـر عـدم دسـتـورية قـانون الضـريبـة العـقـارية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى

رئيس التحرير
محمد سعيد

جريدة عربية - مستقلة • السنة الأولى • العدد السابع عشر • النصف الثانى من نوفمبر ٢٠١٤ • • الثمن : جنيه ونصف •

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الصناعى :

مشكلة التموين ليست الوحيدة فى تشغيل عجلة الإنتاج

لغز أحمد عز!

الصراع بين «مرتضى» و«الإعلاميين»؟!

جوزيف نسيم : المجتمع السياسى والمدنى والحزبى فاسد ولا يملك رؤية واضحة

أسطورة فايزة أبوالنجا

صـفـقـة ٢٨ نوفـمـبـر ٢٠١٤

مازالت جماعة الاخوان وانصارها من قيادات دينية يرقصوا على جثث الشهداء تحت مسميات عدة بداية استطاعوا ان يبيعوا الثورة والثوار فى الميدان فى احداث نوفمبر ٢٠١١ وتركوهم لوحدهم مطلقين عليهم " بلطجية " ومقولة سيدنا على " اذا رايتموهم فاقتلوهم " فشهدنا جميعا احداث مؤلمة ومؤسفة واليوم ٢٨ /٢٠١٤/١١ يبيعوا الثوار لمنعهم من الاحتفال بذكرى محمد محمود تحت نغمة تحريضهم للجبهة السلفية وغيرها من تيارات تكفيرية للخروج وانساقت الاخيرة ودعت الى ثورة اسلامية يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤ ولن يخرج الاخوان كعادتهم عندما تركوا الثوار فى احداث نوفمبر ٢٠١٤ ومع تصريح بعض الاعلامين والبعض الاخر لقتل المشاركين فى المظاهرات ٢٨ نوفمبر فلن تكون احتفالات للثوار بذكرى شهدائهم فى احداث محمد محمود والا اختلط الحابل بالنابل وكان مصير الجميع القتل وتهمة خيانه الوطن وتعطيل خريطة الطريق والعمالة للخارج.

تصدر نصف شهرية بصفة مؤقتة

عربية - متنوعة - مستقلة

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى

رئيس التحرير
محمد سعيد

مدير التحرير
أحمد الشناوى

الموقع الإلكترونى
يوسف منير

المدير التنفيذى
م. خالد إبراهيم
كريم أسامة

هيئة التحرير
صابر عزت
مى جمال حسين
دعاء حجازى
خلود صلاح الدين
إيرينى صفوت
أحمد مسعد
حنان جنيدى
مصطفى يوسف

التسويق
آمال هجرس
حافظة إبراهيم

المقر الرئيسى: ١٩٧ الشروق خلف النادى الأهلى - م. نصر - القاهرة
ت: ٢٥٥٥١٨٤٤ ف: ٢٥٥٨٨٢٥٣
موبايل: ٠١٠٠٨٢١٦٦٦١
٠١٢٢٥٨٩٩٤٧٦ - ٠١٠٢٨٧٨٢٢٩٩

البريد الإلكترونى:
E-mail :
ethad123@yahoo.com

عدم دستورية قانون الضريبة العقارية

يخمد إشعال حرب إقتصادية على المصريين الغلابة من ضربات وزارتى الإسكان والمالية

لقد طالعت جريدة اخبار اليوم فى صباح السبت الموافق ١٩-١٠-٢٠١٤ بعناوين على لسان السيدة مدير مصلحة الضرائب العقارية بان هناك لجنة تدرس تحمل الميزانية للضريبة العقارية عن غير القادرين - - ؟؟؟ ومن خلال النظر للعنوان تجد وكأننا نتحدث عن علاج او تأمين او فرض واجب السداد على كل مواطن - - ؟؟؟ وكأنها خدمة تقدم للشعب وهو لا يعرف قيمتها ولا مقدارها - ؟ مثل التأمين الصحى وتوفير الامن ورصف وانشاء الطرق والكبارى وتنقية مياه الشرب وبناء محطات الكهرباء ومحطات المياة فالميزانية تتحمل كل هذة الاعباء نظير تحصيل رسم او مصاريف استهلاك وبشرائح مدعومة ؟؟؟ ثم تجد جدول مرفق يحدد الضريبة الواجب سدادها عن قيمة الشقة الاضافية سواء مملوكة للزوج او الزوجة او الابناء القصر - تجد ان الجدول حدد اقل سعر شقة ب ١٠ الالاف جنيها ؟!!!! اه والله !!!!! السؤال فى مصر هل توجد شقة سعرها فى مصر من شرقها الى غربها ومن شمالها الى جنوبها أن تجد بيت او شقة بعشرة الالاف جنية ؟؟؟؟؟ ومطلوب منه سداد ضريبة سنوية ١٢٦ جنيها اى حوالى ١٠,٥٠ شهريا تخيلوا ؟؟؟؟ يا بلاش ونسينا ان اقل سعر شقة فى مصر هو ثلاثون الف جنية عبارة عن غرفة وحمام ومطبخ يعنى بان اجمالى الضريبة العقارية سيكون ٣×١٢٦ = ٣٧٨ وليس كما هو مكتوب بالجريدة بالبنط الاسود العريض على لسان السيدة المسئولة - - بان الشقة التى يصل سعرها ١٠٠ الف جنيه سيدفع ١١ جنية شهريا اى باجمالى سنوى ١٣٢ جنيها وليس وفقا لجدول الاسعار المذكور الذى حدد ايضا ان الضريبة ١٢٦٠ بمعنى ١٠٥ جنيه شهريا - - هل سنعود الى عصر الشيوعية ؟؟؟ وان تصبح الدولة هى المالك الوحيد لكل ماهو موجود على ارض الدولة ؟؟؟ ويكون الشعب له حق الانتفاع فقط نظير رسم رمزى (ضريبة عقارية مثلا ؟؟)

اسكاتات مدفعية الاسكان تمهيداً لضربات وزارة المالية

اين الدستور والقانون الذى يحدد ويحمى الملكية العامة والملكية الخاصة ويجرم الازدواج الضريبى ؟؟؟

هل رجعنا الى عصر مبارك وعصر وزير ماليته يوسف بطرس غالى الذى كان يرغب ان يحاسب الشعب على الهواء الذى يتنفسه ؟؟؟؟

رجاء وتمنى موجة الى السيد معالى وزير رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات والى السيد وزير الرقابة الادارية والى السيد المستشار وزير العدل - - ارجوكم حاسبوا العاملين بوزارة المالية (جهاز الجباية فى مصر) من اصغر واحد الى اكبر رئيس قطاعات - - !!!!

لمعرفة كم هو اجمالى التحصيلات السنوية للدولة من الضرائب كل نوع على حدة ؟؟؟ وكم هى تكلفة الحصول على هذة التحصيلات من الضرائب (مرتبات واجور ومكافأت وحوافز انتاج وعلاج طبى ومصاريف انتقال وبدلات سفر وبدل اجتماعات ومصاريف تشغيل الاتوبيسات والميكروباسات التى تنقل العاملين وكافة انواع المزايا العينية والنقدية التى يحصل عليها العاملين بوزارة المالية والضرائب بانواعها ونرى النسبة النهائية لما يتم تحصيله مقارنة لما يحصل علية جميع العاملين ولمعرفة نسبة ما تحصل علية خزينة الدولة من الضرائب (الضريبة العامة? ضريبة المبيعات? ضريبة الارباح التجارية والصناعية? ضريبة المهن الحرة? الضريبة العقارية? ضريبة المرتبات) اتمنى اننى اجد ان الدولة تستفيد باكثر من ٥٠ ٪ التحصيلات - - لاننى اعلم ان هناك حوافز شهرية تصرف بواقع ثلاثة شهور لجميع العاملين كل شهر !!! اى ان الموظف يصرف مرتب اربعة شهور فى الشهر الواحد هذا بالاضافة الى البدلات والعلاوات الاجتماعية وغيرها - - - بمعنى هل الضرائب التى يتم جمعها يستفيد منها الشعب (ميزانية الدولة) ولا الضرائب توزع على العاملين فى المصلحة ؟؟؟؟ افيدونا وانقذونا وارحمونا رحمكم الله وكان من الضروري الرجوع لاهل العلم للتحقق من مدى دستورية وقانونية الضريبة العقارية من اهل القانون والعلم وليس من اهوائنا او من العاملين بمصلحة الضرائب ؟؟؟؟

الازدواج الضريبى والغاء قانون الضريبة العقارية

معنى الازدواج الضريبى:

هو ان يخضع مصدر الدخل الواحد لاكثر من نوع من انواع الضرائب وهو ما الغاة القانون بمنع خضوع وعاء الضريبة الواحد لاكثر من نوع من انواع الضرائب والتى اصبحت فى عهد النظام السابق من اهم صور البلطجة التى تمارسها الحكومة والدولة على كافة طبقات الشعب الفقيرة وهىطائفة محدودى الدخل الاولى بالرعاية ومنها على سبيل المثال دخل الموظف الحكومى مثلا يخضع لضريبة المرتبات بواقع ٥ ٪ ثم فى نهاية السنة المالية يخضع لضريبة الدخل العام بواقع ٢٠ ٪ وتزداد حسب الشرائح مع وجود حدود للاعفاءات لاتتناسب مع ارتفاع الاسعار الجنونى لكل السلع والخدمات والمأكل والمشروبات ومصروفات المدارس والجامعات? هذا الارتفاع كان بسبب بيع شركات القطاع العام وانتشار غسيل الاموال والدروس الخصوصية فى كافة مراحل التعليم ٠٠٠٠٠ الخ

الضربات التمهيدية للحكومة لفرض الضريبة العقارية على الجميع

المطلوب الغاء مشروع قانون الضريبة

من يقع او يخضع لقانون الضريبة العقارية ٠٠ كل من يمتلك عقار او فيلا او شقة او محل يزيد سعرة اليوم عن مبلغ واحد مليون جنية مع العلم انه سيتم تقييمة كل ثلاث سنوات معناها الكل هايدفع عاجلا ام اجلا .. السؤال كيف حصل هذا المواطن على هذا العقار ؟؟؟

الاجابة تختلف حسب نوع او وظيفة المواطن

اولا الموظف : دخل او مرتب هذا الموظف خضع للضريبة قبل ان يتسلم مرتبة واى شخص عاقل سيقسم مرتبة حسب الحاجات العائلية لاسرته بحيث يوفر من ٢٠ الى ٢٥ ٪ من مرتبة لمواجهة مخاطر المستقبل (دروس الثانوية العامة? مصروفات الاعياد? مصاريف علاج العائلة? تجهيز البنات للزواج? شراء شقة بالقسط للاولاد) اى انه سيشترى بالقسط بما يفيض عن مرتبة او يوفرة كأيجار واجب سدادة مع ملاحظة ان هذا المرتب قد خضع من قبل لضريبتين (المرتبات و الدخل العام)

● السؤال : هل المطلوب ان يقوم المواطن بصرف مرتبة كاملا ولا يدخر منه شيئا ؟؟؟؟ افيدونا بالله عليكم !! ولا يذهب الى اقرب ملهى ليلى او كبارية ويوزع ما فاض من المرتب على الراقصات ويمتع نظرة ؟؟؟؟

ثانيا التاجر : الدخل الذى يمتلكة وحصل على من تجارته سدد علية ضريبتين الاولى هى ضريبة الارباح التجاربة والصناعية ثم ضريبة الدخل العام - - وما تبقى من هذا الدخل سيصرف منه على اسرته وسيشترى بالقسط او نقدا بما يفيض عن تجارته من ارباح او يوفرة من مصروفاتعائلتة شقة لابنه الكبير او محاولة توفير ارض كى يبنى منزل او فيلا للعائلة هل ما فعلة بما تبقى من تجارته هذا صح ام خطأ ولا حلال ولا حرام كى يتم اخضاع الفيلا او المنزل التى اشتراها بفائض تجارته والتى خضعت من قبل لضريبتين (الارباح التجارية والصناعية و الدخل العام) ام ان المطلوب ان يقوم المواطن بصرف ارباحة كاملا ولا يدخر منه شيئا ؟؟؟؟ ولا يقضيها سياحة داخلية وفسح ورحلات ولا برضوا يذهب لملهى ليلى يفرقع كل ما يوفرة على الفنانات والراقصات

ثالثا رجل الاعمال او صاحب الشركات :

الدخل الذى يمتلكه وحصل على من وظيفتة كمدير للشركة ومن ارباح تجارته سدد علية ضريبتين الاولى هى ضريبة الارباح التجارية والصناعية ثم ضريبة الدخل العام الدخل - - وهذا الدخل الذى يمتلكه وحصل عليه من تجارته سيشترى منه شقة او فيلا نقدا او بالتقسيط بما يفيض منارباح مصنعه او ما يوفرة من مصروفات عائلتة مع العلم انه خضع من قبل لضريبتين (الارباح التجارية والصناعية و الدخل العام) ام المطلوب ان يقوم رجل الاعمال بصرف ارباحة كاملا على الفنانات والراقصات ولا يدخر منه شيئا ؟؟؟؟

رابعا : المهن الحرة (محامى? طبيب - مهندس? فنان - راقصة? لاعبى الكرة المحترفين)

كل اصحاب المهن الحرة ملتزمون وفقا للقانون بتقديم الاقرار الضريبى قبل نهاية ٣١ مارس من كل عام وتجرم كل من يرفض او يمتنع او يتأخر عن تقديم اقرارة - - فى النهاية يتم تقدير الضريبة على الدخل السنوى لصاحب المهنة الحرة وبرضاء الطرفين (الممول والمصلحة) بمعنى ان الدولة حصلت على نصيبها وحقها من المواطن - - ماذا يفعل صاحب المهنه الحرة بما حققه من ارباح او اموال نتيجة العمل والاحتراف والعقود والاتعاب - - ان يتخلص مما تبقى بعد مصروفات العائلة ومصاريف المدارس ووديعة فى البنك تنفع فى حالة تدهور الاحوال - - طيب لو ظهرت فيلا او شقة واسعة بسعر لقطة ماذا يفعل هل يفك الوديعة ويشترى الشقة او الفيلا عشان تنفعة وتنفع اولادة ولا يخلى الوديعة كما هى ؟؟؟؟

ولا ايه رأيكم ياخد اموال الوديعة وينزل بيها فى البورصة وساعتها يضيع شقى عمرة وتجيلة سكتة قلبية ويموت عشان مصلحة الضرائب العقارية ترتاح وهى تلهث وراء المكافأت الحوافر كى يتساوى العاملين بها فى المزايا مع العاملين بمصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب على المبيعات ؟؟ صح ولا اية ؟؟؟

الضربات التمهيدية للحكومة لفرض الضريبة العقارية على الجميع

فوجئ الشعب المصرى يوم ٢٣ اكتوبر ٢٠١٤ فى جريدة الجمهورية بسبق صحفى لنشر اسعار الوحدات السكنية الجديدة بالمدن المختلفة وقامت بعرض الاسعار بطريقة البائعين الخبثاء وهو ما لا يبشر بخير - !!!! فبدلا من ان تعلن للشعب بان سعر الشقة فى الاسكان المتوسط وليس اللوكس او السوبر لوكس او الاسكان عالى الرفاهية - - بل اسكان متوسط فسعر الشقة ٤٢٥ الف جنية لشقة مساحتها ١٠٠ متر فى القاهرة الجديدة - - تلاعبت بالحروف مثل الخبثاء لان الرقم كبير جدا لا يوافق امكانيات اى صاحب دخل متوسط - - فقالت ان سعر المتر ٤٢٥٠ جنية فى القاهرة الجديدة و ٣٤٠٠ جنية للمتر فى اكتوبر و ٣٨٠٠ للمتر فى مدينة بدر و ٣٣٠٠ للمتر فى مدينتى العبور والشروق? و ٣٨٠٠ للمتر فى مدينة دمياط الجديدة - - وقد تابعت هذا الامر باستهجان لان ذلك سيؤدى لارتفاع اسعار جميع الشقق فى مصر وخاصة هذة المدن والتى لايزيد فيها السعر الحالى والسائد عن ٢٠٠٠ للمتر فمدينة ١٥ مايو يتراوح السعر فيها من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ للمتر كامل التشطيب وفى حلوان يتراوح ما بين ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ فى عمارات بوسط حلوان نصف تشطيب وفى اكتوبر يتراوح مابين ٢٠٠٠ الى ٢٢٠٠ كامل التشطيب اللوكس وهكذا ؟؟؟؟

وزارة الإسكان تطلق ضربة إستباقية لخدمة وزارة المالية

ومن خلال العرض السابق اود ان انبه حضراتكم ان هذة ضربة استباقية او ضربات مدفعية اطلقتها وزارة الاسكان لخدمة وزارة المالية ؟؟؟؟ كيف هذا ؟؟؟؟ ايه علاقة الوحدات الجديدة لاسكان الشباب ومتوسطى الدخل والاسكان العادى بالضريبة العقارية ؟؟؟

بصفتى محلل مالى وذو دراية اقتصادية جيدة ومتابع للاحداث بشكل عام? فكما قلت هى ضربة تمهيدية فى الشعب حتى يتم اعادة تقييم جميع الشقق بمصر - - والتى بدؤا فعلا بالصعيد المصرى فهنا سيتم تقييم اقل شقة بسعر متوسط ٣٥٠٠ جنية للمتر مثلا بالرغم انك اشتريتها منذ عام تقريبا ١٥٠٠ جنية للمتر فلو كانت مساحتها ١٥٠ متر فان سعرها الفعلى ٢٢٥ الف نصف التشطيب وطبعا تم تشطيبها سوبر لوكس بحوالى ٥٠ الف اخرى فيكون الاجمالى هو ٢٧٥ الف - - فتحس او يهيئ لك انك غير خاضع للضريبة ؟؟؟ - - لا يا جميل تعالى ترجم الاسعار للاسكان المتوسط وقمبقياسة على شقتك ستجد سعرها كأسكان متوسط فى القاهرة الجديدة مثلا ٤٢٥٠ × ١٥٠ حوالى ٦٣٧ الف جنية - - يعنى موش خاضع الان موش كدا ؟؟؟؟ استنى واهدى واصبر على رزقك التقيل قادم - - !! دا فى حالة تقييمها كأسكان متوسط - !!! لكن سعادتك مشطبها سوبر لوكس يعنى المتر سيصبح تقييمة ب ٥٠٠٠ جنية للمتر دى شقة سوبر لوكس موش لوكس وبالتالى فان سعر الشقة يصبح ٥٠٠٠ × ١٥٠ الاجمالى ٧٥٠ الف جنية هل لاحظت ولا لسة يعنى فى التقييم التالى سيصبح ثمنها وفقا لارتفاع اسعار السوق بعد ثلاث سنوات يصبح ١٢٠٠ مليون ومائتين جنية ها نعفى لسيادتك مليون وتدفع لنا على ال ٢٠٠ الف الزيادة يعنى تدفع ١٢٦ جنية مضروبا ٢٠ = ٢٥٢٠ سنويا طبعا هذا بخلاف الرسوم الاخرى منها ٥٠ جنية للتظلم ثم مبلغ لاعادة التقييم للجنة مكونة من اربعة افراد مثلا وبالاضافة الى ضريبة المبيعات (اى ضريبة وخلاص) ؟؟؟!!!!!!

طبعا يا ويلك لو كان التشطيب للرفاهية يعنى جاكوزى وبانيو ودوش كهربائى او لو حمام الشقة ٣متر فى ٣ متر ولا اكبر شوية يبقى انت غنى والتقييم يبقى غير كدا لان فيه شقق على كورنيش النيل المتر فيها وصل الى ٢٠ الف جنية يعنى الشقة ال ١٥٠ متر بثلاثة مليون ولا داعى للحديث عن الشقق اللى مساحتها ٢٠٠ متر ولا ٢٥٠ ولا ٣٠٠ ولا ٣٥٠ متر ؟؟؟

هل عرفتم كيف تقوم وزارة الاسكان بالتمهيد والتخطيط مع وزارة الاسكان - - ابشروا ؟؟؟ !!!!!!!

عدم دستورية قانون الضريبة العقارية

لآشك إن التعديلات الجديدة لقانون الضريبة العقارية مهددة بعدم الدستورية بسبب عدم الأخذ بملاحظات مجلس الدولة بالكامل، وإخضاع جميع الوحدات العقارية للضريبة طالما زادت قيمتها الإيجارية السنوية على ٢٤ ألف جنيه.و أن مجلس الوزراء لم ينفذ ملاحظات مجلس الدولة لـ»رغبته فى إخضاع أكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية للضريبة« لا سيما أن حد الإعفاء تضاعف ٤ مرات بعدما كان ٦ آلاف جنيه فى قانون ٢٠٠٨، وأن القيمة الإيجارية الجديدة لحد الإعفاء وهى ٢٤ ألف جنيه سنويا بواقع ٢٠٠٠ جنيه شهريا »قيمة تتوافر فى نسبة كبيرة من الوحدات السكنية لا سيما فى القاهرة الكبرى والمناطق الحضرية«.و بناء على التعديلات الجديدة، يمكن أن تكون كل الوحدات العقارية المملوكة لأحد المواطنين خاضعة للضريبة، سواء كانت مسكونة أو غير مسكونة، طالما زادت قيمتها الإيجارية السنوية على ٢٤ ألف جنيه، وسواء كانت مملوكة للمواطن أو كان يستأجرها أو يؤجرها لآخرين.وكشفت المصادر عن أن قسم التشريع بمجلس الدولة كان قد اعترض على هذا الأمر التزاما بالنص الجديد للمادة ٧٨ من الدستور التى تنص على أن »تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن الملائم« واقترح صيغة تشريعية لإعفاء وحدة سكنية واحدة لكل مواطن من الضريبة، أيا كانت قيمتها الإيجارية، طالما كان يسكنها هو وأسرته، على أن يخضع ما زاد على ذلك للضريبة.واعترض قسم التشريع على إخضاع الوحدات المسكونة التى ليس من المتصور أن تدر دخلا ماليا للمواطن سواء بصورة حقيقية أو حكمية، حتى وإن تخطت قيمتها الإيجارية حد الإعفاء المقرر »لما فى ذلك من إخلال بالحماية الواجبة للحق فى الملكية الخاصة بموجب المادة ٣٥ من الدستور، وانتقاصا مما كفله الدستور من حق المواطن فى مسكن ملائم، مما يصم هذا القصور بشبهة مخالفة الدستور، لأن الأصل فى فرض الضريبة أنها تكون مستحقة على دخل يتحقق فعل وأكد اعتراضه أن »فرض ضريبة على رءوس أموال بذاتها يؤدى إلى تآكلها، فلا تتجدد روافدها لبناء قاعدة اقتصادية أعرض«، مستندا إلى حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية فرض ضريبة على الأرض الفضاء، »وبالتالى فلا يجوز فرض ضريبة على وحدة عقارية لا تدر على صاحبها دخلا، وهى مسكن ومستقر أساسى لا غنى عنه«. ووفقا للمادة ١٣ من القانون، فإن القيمة الإيجارية السنوية للوحدات تحدد وفقا لمستوى البناء والموقع الجغرافى والمرافق المتصلة بالوحدة، وتقوم على حصر الوحدات وتقديرها لجان فى كل محافظة، تنظمها اللائحة التنفيذية المعدلة التى ستصدر للقانون، وتشكل اللجان بقرار من وزير المالية أو من يفوضه برئاسة ممثل لمصلحة الضرائب العقارية وعضوية ممثل عن المحافظة وأحد المواطنين المكلفين بأداء الضريبة، ويجوز للمواطن الطعن على قرارات هذه اللجان أمام لجنة للطعن تشكل بقرار من وزير المالية فى كل محافظة. إعفاء القوات المسلحة من الضريبة العقارية، وعدم شمولها بالضرائب التى أقرت فى التعديلات يعد مخالفة صارخة لقواعد العدالة الاجتماعية التى توجب أن تطبق الضريبة على الجميع، أو يعفى منها الجميع وذلك على النحو التالى:

مخالفته للمنطق والعقل لأن السكن لا يدر ربحا لمالكه وبالتالي فمن غير العادل فرض ضريبة علية? لان القول بغير ذلك يتعارض مع ما نص عليه فى المادة ٣٥ من الدستور التى جعلت الدولة ملزمة ان تصون الملكية الخاصة ... " وصيانه الملكية الخاصة التى نص عليها فى تلك المادة الزام على الدولة المصرية وقد اشار اليها الدستور فى المادة ٥٩ منه " الحياة الامنة حق لكل انسان ، وتلتزم الدولة بتوفير الامن والطمانينة لمواطنيها ولكل مقيم على الارض المصرية " فالقانون محل خلاف وأنه لم يتم عرضه على المحكمة الدستورية حتى الآن للبت فيدستوريته او عدم دستوريته

٢- مخالفتة للقواعد العامة : فالمفروض أن تكون الضريبة علي الدخل وليس علي الممتلكات علي أساس أن الدخل الذي تم شراء هذه الممتلكات به سبق أن خضع للضريبة منذ تحققه في السنوات الماضية وهذا يعني عدم وجود دستورية في قانون الضريبة العقارية.فالقانون يتعارض مع الدستور أو أي دساتير آخري سواء دائمة أو مؤقتة ومن الافضل إلغاء قانون الضريبة العقارية

٣- الازدواج الضريبي هناك ازدواج بين ضريبة الدخل والضريبة العقارية ، وهناك ازدواج بين الضريبة العقارية والضريبة التي تحصل على التصرفات العقارية عن بيع العقار وذلك على الفرق بين ثمن الشراء والبيع . وهذا الازدواج ناتج عن منطق الضريبة العقارية في القانون الجديد ، حيث تفرض على قيمة العقار فى السوق وليس على الدخل الذي يغله العقار فعلاً فلو اشترى شخص عقاراً ولم يستعمله لمدة معينة ثم قام ببيعه مرة أخري فسوف تفرض عليه الضريبة العقارية وكذلك ضريبة التصرفات العقارية وهو إزدواج غير مقبول دستورياً .

٤- مخالفة القانون للمادة ٢/٣٨ من دستور ٢٠١٤ والتي تنص علي" ... وتكون الضرائب على دخول الافراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقا لقدراتهم التكليفية ... " وهو ما لم يلتزم به قانون الضريبة العقارية عندما حدد الضريبة على سبيل الحصر بنسبة الـ ١٠٪ وليست تصاعدية

٥ - تمثل الضريبة العقارية عبئا على المواطن المصري، ويتم دفع هذه الضريبة أكثر من مرة، ففي البداية يتم دفع الضريبة على مبيعات الجملة وهى الأراضي ثم تاجر التجزئة التى تمثل الوحدات السكنية لدى شركات الاستثمار وأخيرا المستهلك الذى تلقى على عاتقه جميع الأعباء المالية.

نداء الى كل الحكومة والشعب

كفانا احقاد طبقية وتلاعب بالعقول والالفاظ واشاعة ان الضريبة ستسرى على الاغنياء فقط حتى يتم تمرير القانون بمجلس الشعب للموافقة علية او تمريرة اجباريا الان بحجة ان الدولة محتاجة - ؟؟؟ مع العلم انها المفروض لا تحتاج بعد ظهور مورد جديد وعملاق للميزانية وهو قناة السويس الجديدة ؟؟ ٠٠٠ لان البلطجة الحكومية ستعم فى النهاية على الجميع بكل طبقات المجتمع لان الحكومات المتعاقبة اعتبرت نفسها المالكة لكل ثروات البلاد !!!!!!!!! وبالتالى تريد ان تحصل عليها لنفسها وان يدفع المواطن مقابل ما يحصل علية من خدمات غير معلومةاو محسوسة او مرئية مثل خدمة الامن وخدمة تنفس الهواء وانه سعيد وانه راضى بعيشتة ولا يعترض عما تفرضة الحكومة علية من اتاوات او تحصيل رسوم اجبارية مقابل خدمات لا تؤدى مثل مصاريف القمامة او الزبالة التى تم تحميلها على فاتورة الكهرباء ٠٠٠ الخ

يجب ان تلغى الضريبة العقارية كفانا ازدواج ضريبى وكفانا بلطجة حكومية كفانا ضريبة المرتبات وضريبة الدخل العام وضريبة المبيعات ورسوم الدمغة والدمغة النسبية انها صور واحدة للبلطجة الحكومية على المواطن العادى - - فا أنا لم اتكلم عن ضريبة الارباح والخسائر ولا ضريبة المهن الحرة ولا الرسوم والجمارك على البضائع التى نشتريها وتتحمل تكلفتها من مرتباتنا لانها تحمل على السلعة التى نشتريها ولا اتكلم عن الضرائب السنوية التى تدفعها السيارات بكافه انواعها من الملاكى والاجرة والميكروباس والنصف نقل والنقل والمقطورة والاتوبيسات السياحية فهذة الضرائب تدفع عند تجديد السيارات سنويا بوحدات تجديد تراخيص السير ولا اتكلم على الضرائب التى على سيارات والاجرة والميكروباس والنصف نقل والنقل والمقطورة والاتوبيسات السياحية التى تسدد لوزارة المالية.

كفاكم ضرائب على الشعب المطحون والذى سينفجر قريبا نتيجة الضغط علية من كل هذة الضرائب وارتفاع الاسعار - احذروا فنحن ندق ناقوس الخطر - كفاكم ضغطا - ولو الدولة بحاجة الى مورد مالى عملاق جديد بجوار قناة السويس فالجريدة على استعداد لعرض مشروع عظيم يدر ٧٠٠٠٠٠٠ ايوة سبعة مليون جنية شهريا يعنى ٨٤ مليون جنية سنويا لكل مشروع بدلا من فرض الضرائب على الشعب الكادح المطحون.

تقرير أعده : الدكتور فؤاد عبدالنبى - محمود فوزى عطية

● السنة الأولى ● العدد السابع عشر ● النصف الثانى من نوفمبر ٢٠١٤ ●

www.ethadsawry.com

الاتحاد الثورى

يوجد دائماً من هو
أشقى منك فابتسم !!

أحمد جمال الدين..

واجهة ثورة مصر العميقة

"في تاريخ مصر المعاصر؛ ومنذ أن عرفت مصر التظاهرات، وزيران سابقان فقط خرجا في مظاهرات ضد النظام الحاكم.. كان أولهما وزير النقل الأسبق د. عصام شرف والذي صار فيما بعد رئيس وزراء مصر، قاد تظاهرة في ٨ فبراير ٢٠١١ طافت بالمنطقة التي يوجد فيها مجلسا الشعب والشورى ومجلس الوزراء وعدة وزارات من بينها وزارة الداخلية في وسط القاهرة، طالبت بإنهاء حكم الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، وضمت هذه التظاهرة أعضاء في هيئات التدريس بجامعات مصرية متعددة بالإضافة لحشد من طلاب دراسات عليا.."

الأمن العام بيت اللواء أحمد جمال الدين!

يقود جهاز الدولة المصرية العميقة ضد تنظيم الإخوان

أحمد الشناوى - إيرينى صفوت

كان الوزير السابق الثاني الذي قاد تظاهرة هو اللواء أحمد محمد السيد جمال الدين وزير الداخلية، حيث خرج في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، يقود جمعا من ضباط وأمناء الشرطة، في مسيرة تحركت من مقر وزارة الداخلية المصرية باتجاه ميدان التحرير، منضمين للمجتمعين في الميدان، ومطالبين برحيل الرئيس المعزول محمد مرسي.

وكما عاد عصام شرف بعد ستة أشهر من قيادته لتظاهرته الأولى رئيسا للوزراء، عاد ابن قرية شرشابة بمحافظة الغربية اللواء أحمد جمال الدين بعد أسبوعين من تاريخ قيادته لهذه التظاهرة إلى منصب مستشار الرئيس للأمن الداخلي في عهد الرئيس السابق/المؤقت عدلي منصور، ثم كان بعدها بقرابة عام ونصف على موعد مع الرئيس السيسي كمستشار لمكافحة الإرهاب.

الأمن العام بيت جمال الدين

ولد اللواء أحمد جمال الدين في ١١ سبتمبر ١٩٥٢، واختتم تاريخه المهني ضمن سلك الشرطة بتعيينه وزيرا للداخلية في حكومة د. هشام قنديل، وذلك بعد مسيرة تنقل فيها بين أكثر من ١٣ موقعا، كان أكثرها استقرارا موقعين؛ أولهما كمسؤول للأمن الاقتصادي في مباحث الكهرباء ٨٢ - 1992، ثم موقعه كمفتش مباحث بقطاع مصلحة الأمن العام، والذي تولاه في عام ١٩٩٣ ليتركه في عام ,٢٠٠٣ وما دون هذين المركزين، كان الضابط أحمد جمال الدين يتنقل سريعا بين هذا الموقع وذاك، ويحصد استقرارا أكبر في قطاع الأمن العام.

ففي عام تخرجه؛ في ١٩٧٤ خدم كضابط في مديرية أمن الفيوم ، وانتقل بعدها في ١٩٧٥ إلى إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن شمال سيناء، ومنها انطلق في ١٩٧٩ إلى إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن جنوب سيناء، ثم عين في ١٩٨١ كمسؤول للأمن الاجتماعي بالإدارة العامة لرعاية الأحداث، وانتقل في ١٩٨٢ إلى الإدارة العامة لشرطة مباحث الكهرباء كمسؤول الأمن الاقتصادي. انتقل جمال الدين بعد هذه الفترة الطويلة إلى مديرية أمن قنا، حيث تولى لبضعة أشهر من عام ١٩٩٢ منصب رئيس قسم المتابعة الجنائية، لينتقل في أعقاب هذا إلى ثاني المناصب التي استقر بها مطولا؛ حيث انتقل في ١٩٩٣ لقطاع الأمن العام؛ حيث خدم كمفتش بالقطاع طيلة ١٠ سنوات، أهلته ليحتل منصب مساعد رئيس قطاع مصلحة الأمن العام للعمليات خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٦؛ حيث انتقل لعام واحد كوكيل الإدارة العامة للمباحث الجنائية حتى ٢٠٠٧، ثم لمدة عامين كمدير الإدارة العامة لمباحث تنفيذ الأحكام بقطاع مصلحة الأمن العام، ثم مديرا لأمن جنوب سيناء في ٢٠٠٩، فمدير أمن أسيوط في ,٢٠١٠ كانت حصيلة خبرته في قطاع الأمن العام، بالإضافة لتراكم علاقاته مع الضباط في وزارة الداخلية، وطبيعة أدائه ذي الميل لبناء علاقات عامة فعالة في الواقعين الحقيقي والافتراضي، فضلا عن الثأر المبيت بينه وبين جماعة الإخوان مؤهلات مرحلية مهمة لمنصبيه كمستشار للرئيس السابق عدلي منصور لشؤون الأمن الداخلي، ثم كمستشار الرئيس الحالي لشؤون مكافحة الإرهاب.

ترسم وسائل الإعلام لجمال الدين ثلاثة أدوار بارزة خلال الفترة القادمة، أولهم يتعلق بمواجهة ما يرونه اختراقا لوزارة الداخلية تسبب في تسريب معلومات عن بعض الضباط الذين واجهوا ترصدا، لافتين لمقتل أحدهم وهو العقيد محمد مبروك ضابط الأمن الوطني الذي كان مكلفاً بملف الإخوان. ويوسع بعضهم هذا الدور في إطار كونه وزيرا للداخلية إبان فترة حكم الرئيس المعزول مرسي، مما يجعله على مطلعا على ملفات متشابكة دخل فيها الإخوان على خط الاختراقات الأمنية للجهاز الشرطي.

أما ثاني هذه الأدوار فيتعلق بملف سيناء، حيث يفترض به إحداث تطور نوعي في ملف المعالجة الأمنية أثناء وبعد انتهاء المعالجة العسكرية للوضع هناك، وذلك بالنظر للتطور النوعي في السلاح المستخدم، ووجود مؤشرات لدى أجهزة الأمن بتورط جهات أجنبية في تنفيذ هذه العمليات، إضافة إلى مشاكل قبائل رفح والشريط الحدودي وهي ملفات شائكة.

وثالث هذه الأدوار يتعلق بإعادة تأهيل أجهزة وزارة الداخلية وبخاصة أجهزة المباحث، لمواجهة حالة الانفلات الأمني الذي

المكن لمؤسسة الشرطة.

غير أن ما يملكه جمال الدين ولا يملكه وزير الداخلية هو تلك الخبرة الطويلة في التعامل مع مؤسسة الشرطة المركزية في العاصمة، بينما كل ما يملكه وزير الداخلية من خبرة بالعاصمة هو ٤ سنوات ما بين ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ قضاها في قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية. وهذه الخبرة تطرح احتمال الاستعانة به في مجال تحجيم صراع الأجهزة الأمنية الذي بدا وكأنه أحد العوامل التي تفسر ضعف فعالية الأداء الأمني خلال الفترة الماضية، وإعادة التوازن بين هذه الأجهزة، من خلال مداواة اختراق أمني من نوع آخر، وتقوية البعد المعلوماتي المتاح لوزارة الداخلية عبر استعادة فاعلية جهاز الأمن الوطني

مجددا.

جمال الدين والإخوان والدولة العميقة

عندما نعرض لشخصية مثل اللواء أحمد جمال الدين، لا يمكن تجاوز كونه - تاريخيا - رأس أبرز محاور المواجهة بين إدارة الرئيس المعزول محمد مرسي وبين الدولة العميقة. وبالنظر لتفسيرات إقالة اللواء أحمد جمال الدين نجد روايتين لا يتعارضان على أي من المستويات، هما:

الرواية الأولى تتمثل في غضب إدارة الرئيس المعزول على جمال الدين - وزير الداخلية آنذاك - بسبب ما أقدم عليه جمال الدين من إبعاد قوات الشرطة عن قصر الاتحادية، مخليا ما بين المتظاهرين والقصر، وهو ما أغضب عليه إدارة مرسي التي رأت في سلوكه هذا تقاعسا عن حماية القصر الرئاسي. فضلا عن أن تطور الأحداث كشف عن حيازة المتظاهرين لأسلحة بخلاف المبرر الذي ساقه كأساس لاتخاذ قرار سحب قوات الشرطة.

والرواية الثانية ما أذاعه عدد من القنوات الإعلامية من أن اللواء جمال الدين تلكأ - إبان خدمته كوزير للداخلية - في أن يسمح بوصول مكتب الرئيس لقاعدة بيانات الوزارة التي تحفظ فيها بيانات الناشطين السياسيين وتصنيفاتهم السياسية، وهي المعلومات التي كان يجمعها جهاز أمن الدولة أثناء حكم المخلوع. أشارت المنابر الإعلامية إلى أن إدارة مرسي كانت تريد التلاعب في هذه البيانات أو إلغائها. ووفقا لهذه الرواية، فإن هذا التلكؤ أدى لغضب إدارة مرسي عليه، وانتهزت فرصة خطأه بسحب القوات من أمام قصر الاتحادية للإطاحة به.

الرواية الثانية تجمع الروايتين، وتعد مؤشرا على مواجهة حادة ما بين دولة مبارك ورؤيتها لإدارة الملف السياسي وبين رؤية إدارة كانت محسوبة على ثورة يناير آنذاك، وكانت ترغب في أن تفتح ملف عمل جهاز أمن الدولة سابقا، وأن تطل على نوعية البيانات التي كان يجمعها ويصنفها. وبرغم أن أي كاتب يتحرك على أرضية الحريات السياسية سيكون عليه، وهو ما يرتب رفض منطق عمل "بوليس الأفكار" أو "الشرطة السياسية"، إلا أن هذا المقام ليس مقام محاكمة هذه الرؤية أو تلك، فكلتا الرؤيتين كانتا تعبران عن جملة من القوى السياسية التي كانت تتنازع المشهد السياسي المصري آنذاك.

وبصرف النظر عن تقييمنا للرؤى المختلفة بين الطرفين، إلا أن تتابع الأحداث كشف عن انخراط اللواء أحمد جمال الدين في ثورة قادها جهاز الدولة المصرية العميقة ضد محاولة تنظيم الإخوان تحييده حيال العملية السياسية في مصر، رافضا التسليم للثورة المصرية بحقها في إلغاء قاعدة بيانات القمع، وحصد ثمار قيادته لجهاز الشرطة مستشارا لرئيسين متتاليين.

فايزة أبو النجا..

ماسكة إيه على مصر!

بينما أطاحت الثورة والانقلاب والاحتجاجات والانتخابات في مصر بأربعة رؤساء ومئات الوزراء خلال السنوات الأخيرة، بقيت الوزيرة السابقة فايزة أبو النجا صامدة في وجه كل تلك التغييرات الدراماتيكية تتحدى الزمن وترفض مغادرة المشهد السياسي.

وظلت أبو النجا لنحو عقدين من الزمن لا يطالها التغيير في حكومات متعاقبة تغير رؤساؤها وأعضاؤها حتى استقر بها المقام مستشارة للرئيس عبد الفتاح السيسي لشئون الأمن القومي الذي أصدر السيسي قرارا جمهوريا بهذا الشأن الأربعاء، كما أصدر قراراً آخر بتعيين اللواء أحمدجمال الدين وزير الداخلية الأسبق مستشارا لرئيس الجمهورية للشئون الأمنية ومكافحة الإرهاب.

ولدت "فايزة أبو النجا" في عام ١٩٥١ في محافظة بورسعيد، وبدأت حياتها المهنية بالانضمام إلى وزارة الخارجية عام ١٩٧٥، وتدرجت في المناصب داخل السلك الدبلوماسي حتى ترأست بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة بجنيف عام ,١٩٩٩

وتولت أبو النجا وزارة التعاون الدولي في ٢٠٠١، في حكومة عاطف عبيد، واحتفظت بمنصبها في حكومات أحمد نظيف وأحمد شفيق وعصام شرف -أول رئيس وزراء لمصر بعد ثورة يناير- الذي أضاف لها حقيبة التخطيط بجانب التعاون الدولي، وبعد سقوط حكومة عصام شرف استمرت في منصبها في حكومة كمال الجنزوري، ولم تغادر منصبها إلا في السنة التي تولى فيها الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية.

ماسكة حاجة ع البلد؟

وانتقد "محمد عبد العزيز"، أحد مؤسسي حركة "تمرد"، القرار، وكتب ساخراً: "هي فايزة أبو النجا ماسكة حاجة ع البلد؟!! حد يفهمني هو انتو معندكوش غيرها؟!!.

وأضاف "عبد العزيز" - في تغريدة له على "تويتر" اليوم الأربعاء - : "سيادة الرئيس عايز الشباب يساعدوا في البناء معاك؟ جميل، تقوم تعين فايزة أبو النجا مستشارة للرئيس للأمن القومي؟!!! .. كده الشباب يبقى مطمن يعني؟"

وقالت الناشطة السياسية "إسراء عبد الفتاح"، المؤيدة للانقلاب، إن تعيين فايزة أبو النجا مستشارة للسيسي يجعلها تشك في وجود "اختراق إخواني" لمؤسسة الرئاسة.

وأضافت "عبد الفتاح" - في تغريدة لها على "تويتر"- أن القرارات الأخيرة تزيد من دعم جماعة الإخوان المسلمين في الشارع عبر زيادة السخط الشعبي على النظام الحاكم.

أما الناشط والمطرب الإخواني?محمد الصنهاوي" فكتب على صفحته على "فيس بوك" قائلا: "قانون إبقاء فايزة، في أي نظام معزول، فايزة أبو النجا لا تفنى ولا تستحدث من العدم، ولكن تتحول من صورة إلى أخرى، كمية فايزة في نظام مغلق لاتتغير.

وكتب الناشط المصري المقيم في الولايات المتحدة "أحمد غانم" قائلا: "المخابرات ماسكة ملفات على جميع السياسيين وبتحركهم، إلا فايزة أبو النجا والجنزوري، واضح إن هما اللي ماسكين ملفات على المخابرات! مفيش حكومة عسكرية من عهد محمد على باشا لم تستعن بالجنزوري ولا بفايزة، حتى من أيام ما كانت أنثى!".

أما "مايكل لطفي" فقال: "تعيين فايزة أبو النجا مستشارة الرئيس للأمن القومي؟! يا أيتها السماء صبّي غضبك على كل اللي نزلوا ٣٠ يونيو أو مضوا على تمرّد وأولهم أنا".

وقال "حاتم عزام"، نائب رئيس حزب الوسط عبر فيس بوك : "فايزة أبو النجا عادت، والجنزوري يلبي نداء الوطن، وتمكين شباب ثورة ١٩، واللي مالوش خير في فايزة مالوش خير في مصر".

وفازت "فايزة أبو النجا" عام ٢٠١٠ بعضوية مجلس الشعب عن الحزب الوطني بمدينة بورسعيد، في الانتخابات التي شهدت تزويرا فاضحا وكانت أحد عوامل اندلاع ثورة يناير بعد بشهور قليلة.

وفي عام ٢٠١٢-أثناء حكم المجلس العسكري للبلاد- قادت حملة تشويه ضد منظمات المجتمع المدني واتهمتها بالتورط في قضية التمويل الأجنبي.

مبروك يا فايزة

وكتب "أحمد الدريني" مقالا الخميس في صحيفة "المصري اليوم" قال فيه: "جاء تعيين الرئيس السيسي للسيدة فايزة أبو النجا مستشارًا للأمن القومي ليزيد من حيرتي الوجودية حول إكسير الحياة الذي تحتفظ به السيدة أبو النجا لنفسها، فتغري الأنظمة المتعاقبة على الاستعانة بخبراتها، أتذكر بوضوح، صوت مبارك المتحشرج وهو يقول لها: مبروك يا فايزة.. بعدما أدت اليمين الوزارية في الحكومة التي تم تشكيلها أثناء ثورة يناير برئاسة الفريق أحمد شفيق، بعد استقالة حكومة نظيف، بدا لي الأمر غيبيًا أكثر منها قابلًا للفهم البشري المعتاد. فهذه السيدة تمتلك شيئًا ما يعطل النواميس لصالحها، حتى إن مبارك ينسى في حضرتها أنه على وشك مغادرة منصبه ثم يهنئها بمنصبها، والشوارع في الخلفية تهدر مطالبة برحيله هو شخصيا!".

وكتب الناشط "محمد إبراهيم" على فيس بوك ساخرا: "وعلى سطح كوكب يبعد ملايين السنوات الضوئية عن مجرة درب التبانة، جلس كائن فضائي ذو ثلاثة أعين أمام جهاز حاسوب حديث تظهر عليه صورة لكوكب الأرض وهو يقترب ويقترب، ثم ظهرت ابتسامة مرعبة علي شفتيه المشقوقتين عندما توقفت الصورة عند أهم عميل لجيش الفضائيين القرمزي علي الإطلاق، ذلك الخبير الذي يبلغ من العمر خمسة وعشرون ألف سنة ضوئية، زوراستنيناسيون والمعروف علي كوب الأرض باسم "فايزة أبو النجا"!

البرلمان القادم على المحك .. ويشوب عدم الدستورية القوانين ..

العك الدستورى يخول مجلس النواب القادم إبطال الإنتخابات الرئاسية

عناد رئاسة الجمهورية عن الاستجابة الى مطالب القوى والاحزاب السياسية بشأن تعديل قانون مجلس النواب قد ينقلب الى سلاح ضد الرئاسة يؤدى الى بطلان انتخابات الرئاسة أو انهيار النظام السياسى المصرى وهو ما يتضح من العيوب القاتلة الموجودة بقانون رئاسة الجمهورية حيث تم المزج بين نظامى الانتخاب الفردى والقائمة فى الانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠١٤ باعطاء النظام الفردى الـ ٨٠٪ والنظام الفردى الـ ٢٠٪ استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ١٠٢ من الدستور التى تنص "... ويجوز الآخذ بالنظام الانتخابى الفردى أو القائمة أو الجمع بأى نسبة بينهما. عك دستورى فى الفقرة الثالثة من المادة ١٠٢ هذا الفقرة من النص الدستورى بها عك دستورى لآن اصطلاح بأى نسبة بين نظامى القائمة والفردى الموجودة بالفقرة يتعارض بصورة صارخة مع نصوص دستورية صريحة قاطعة فى دستور٢٠١٤ على النحو التالى المواد ٤ ، ٩ ، ٥٣ ، ٧٢ من دستور ٢٠١٤..

استحالة الاخذ بالنظام الفردى وحده فى انتخابات البرلمان٢٠١٤

لايمكن الاخذ بالنظام الفردى فى الانتخابات البرلمانية وحدة لانه سيصطدم بمسالة التمثيل المناسب والملائم الوارد فى عدة نصوص دستورية على سبيل الحصر

١- المادة ١١ التى تنص " وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا فى المجالس النيابية ، على النحو الذى يحدده القانون...."

٢- المادة ٢٤٣ التى تنص "تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين تمثيلا ملائما فى اول مجلس للنواب بعد اقرار هذا الدستور ، وذلك على النحو الذى يحدده القانون.

٣- المادة ٢٤٤ التى تنص " تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص دوى الاعاقة والمصريين فى الخارج ، تمثيلا ملائما فى اول مجلس للنواب ينتخب بعد اقرار هذا الدستور ، وذلك على النحو الذى يحدده القانون.

1
عدم دستورية قانون الضريبة العقارية

استحالة الاخذ بنظام القائمة فى انتخابات البرلمان٢٠١٤

لايمكن الاخذ بنظام القائمة فى الانتخابات البرلمانية لانه وان كان يتفق مع المادة ٥ من الدستور التى تنص على " يقوم النظام السياسى على اساس التعددية السياسية والحزبية ، والتداول السلمى للسلطة ، والفصل بين السلطات والتوازن بينها ، وتلازم المسئولية مع السطة ، واحترام حقوق الانسان وحرياته، وذلك على الوجه المبين فى الدستور. الا انه يصطدم بنص المادة ٨٧ من الدستور التى تنص على " مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطنى ، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وابداء الرأى فى الاستفتاء ، وينظم القانون مباشرة هذة الحقوق .. "..فاذا كان المشرع الدستورى جعل النظام السياسى لجمهورية مصر العربية قائم على اساس التعددية السياسية الحزبية أملا فى التداول السلمى للسلطة الا انه اعطى فى نفس الوقت للمواطن المصرى حق الانتخاب والترشح واعتبره حق قانونى بالتالى لايجوز ان يتغول عليه المشرع القانونى بألاخذ بنظام القائمة دون نظام الفردى والا اعد خارقا ومنتهكا لنص دستور الا وهو نص المادة ٨٧ من دستور ٢٠١٤ بالتالى

المزج بين نظام القائمة ونظام الفردى بالتساوى شرط

لتحقيق مبادىء المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص كان على المشرع القانونى الجمع بين النظامين بالتساوى اى المزج بين نظام القائمة ونظام الفردى بأن تكون القائمة ٢٧٠ والفردى ٢٧٠ ورئاسة الجمهورية ٢٧ وليس التفاوت بينهما بصورة فجة كما رأينا حيث وضعت الرئاسة للنظام الفردى ٤٢٠ مقعد والقائمة ١٢٠ مقعد دون ضابط أو معيار وانما جاء قرارها هولامى وفقا لما استندت اليه فى الفقرة الثالثة من المادة ١٠٢ من دستور ٢٠١٤ " أصطلاح " ....أو الجمع بأى نسبة بينهما. هذا اخلال جسيم بمبادىء دستورية تؤدى الى بطلان مجلس النواب القادم

أخطات رئاسة الجمهورية عندما اعطت المراة ٥٠٪ من القائمة واعطت الـ ٥ فئات مهمشة ٥٠٪ من القائمة.

١- أخطات رئاسة الجمهورية عندما اعطت المرأة ٥٦ مقعد من ١٢٠ مقعد فى البرلمان القادم ، واعطت الباقى ٦٤ مقعد من ١٢٠ مقعد للفئات المهمشة وهذا يعد اخلالا جسيما بمبادىء المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص المنصوص عليه فى دستور ٢٠١٤ أى اعطت ٨ مقاعد نسبة تمثيل ذوى الاعاقة كما اعطت ٨ مقاعد نسبة تمثيل المصريين فى الخارج بالتالى اعطت ١٦ مقعد لذوى الاعاقة والمصريين فى الخارج وهذا العدد من المقاعد لايتفق مع العرف الدستوريوالذى ينادى بأن يكون لهم ممثل او ممثلين داخل البرلمان وليس هذا العدد المبالغ فيه دون معيار مقنع للرأى العام بهذا المسلك الذى سلكه المشرع الرئاسى وفقا للصلاحيات المخوله له فى الدستور بموجب ١٢٣ " لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين والاعتراض عليها. كما اعطى الـ ١٦ مقعد للعمال والفلاحين ظنا منه انه يتفق مع المادة ٢٤٣ التى تنص "تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين تمثيلا ملائما فى اول مجلس للنواب بعد اقرار هذا الدستور ، وذلك على النحو الذى يحدده القانون. والعكس صحيح حيث ان هذا الرقم لايتفق مع نسبة العمال والفلاحين الذين يمثلون الـ ٨٠٪ من شعب مصر ، كما اعطيالـ ١٦ مقعد للشباب ظنا منه انه يتفق مع المادة ٢٤٤ التى تنص " تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص دوى الاعاقة والمصريين فى الخارج ، تمثيلا ملائما فى اول مجلس للنواب ينتخب بعد اقرار هذا الدستور ، وذلك على النحو الذى يحدده القانون. والعكس صحيح حيث ان هذا الرقم لايتفق مع نسبة الشباب الذين يمثلون الـ ٦٠٪ من شعب مصر.

كما اعطى الـ ٢٤ مقعد للمسيحيين ظنا منه انه يتفق مع عبارة المادة ٣ من الدستور التى تنص " مبادىء شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى للتشريعات المنظمة لاحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية ، واختيار قيادتهم الروحية والعكس صحيح حيث ان هذا الرقم لايتفق مع الكتلة العددية للمسيحيين فى مصر . بمعنى ادق تعسفت رئاسة الجمهورية فى اعطاء ٥٠٪ من مقاعد القائمة للبرلمان للمرأة ، ثم اعطت ٥٠٪ الباقية لـ٥ فئات مهمشة (العمال والفلاحين والمسيحيين والشباب وذوى الاعاقة والاقزام والمصريين فى الخارج) بالتالى لم يبين لنا المشرع القانونى معياره او ضابطه فى اعطائه هذة النسبة الصارخة للمراة ثم اعطائه الـ ٥٠٪ الباقية للمقاعد الى ٥ شرائح مهمشة من المجتمع وهو ما لايتفق مع تعداد كل فئه على حدا او دورها فى المجتمع!!؟ ألامر الذى خلق نوع من التمييز داخل القوائم بالمخالفة الصارخة لنصوص دستورية قاطعة.

2
عدم دستورية حرمان مزدوجى الجنسية من الترشح

● قانون مجلس النواب٢٠١٤ اغفل حق قانونى لليهود المصريين المقيمين على الارض المصرية.

١- نصت المادة ٣ من الدستور " مبادىء شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى للتشريعات المنظمة لاحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية ، واختيار قيادتهم الروحية.

٢- كما نصت المادة ٤ من الدستور " السيادة للشعب وحده ، يمارسها ويحميها ، وهو مصدر السلطات ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادىء المساواه والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، وذلك على الوجه المبين بالدستور .

٣- ونصت المادة ٩ من الدستور" تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز .

٤- كما نصت المادة ٥٣ من الدستور المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة ، لاتمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس...." المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة ، لاتمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس...."

٥- ونصت المادة ٥٩ من الدستور " الحياة الامنة حق لكل انسان ، وتلتزم الدولة بتوفير الامن والطمانينة لمواطنيها ، ولكل مقيم على اراضيها.

٦- كما نصت المادة ٦٥ من الدستور " حرية الفكر والرأى مكفولة . ولك انسان حق التعبير عن رأيه بالقول ، او بالكتابة ، أو بالتصوير ، او غير ذلك من وسائل التعبير والنشر.

٧- ويلاحظ ان المشرع القانونى اغفل عن عمد حق قانونى لليهود المصريين فى الانتخابات البرلمانية القادمةرغم انه نص علي حقهم الدستورى صراحة فى المادة الثالثة من الدستور ، وهو ما يجعل المشرع القانونى غير حسن النية فى اعطاء حق دستورى لطائفة اليهود فى مصر ثم يغفل عن عمد حقهم القانونى فى الانتخابات البرلمانية .

دستور ٢٠١٤ فرق بين المسيحيين واليهود فى المعاملة بالمثل فى نص المادة ٢٣٥

● اعطى المشرع الدستورى فى المادة ٢٣٥ من الدستور للاخوة المسيحيين الحق فى ان " يصدر مجلس النواب فى اول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانونا لتنظيم بناء وترميم الكنائس ، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية. فى نفس الوقت اغفل حق الاخوة اليهود المصريين فى ان يكون لهم قانون ينظم بناء وترميم المعابد ، بما يكفل حرية ممارسة اليهود لشعائرهم الدينية . وبالتالى سلب حقهم فى عدم ادراجهم ضمن الفئات المهمشة المنصو عليها فى المواد ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ وهو ما يعد خلالا جسيما فى نصوص الدستور اسفر عنه خطا قانونى ورد فى قانون مجلس النواب القادم.

● المشكلة عدم قيام رئاسة الجمهورية بوضع هذا القانون فى حوار مجتمعى لدى فئات شعب مصر سواء من احزاب او قوى ثورية او وطنية او شباب الثورة حتى يحقق طموحات وتطلعات شعب مصر فى المرحلة القادمة خاصة بعد ثورة ٣٠/يونيو /٢٠١٤

عدم دستورية قانون الضريبة العقارية

إعفاء القوات المسلحة من الضريبة العقارية، وعدم شمولها بالضرائب التى أقرت فى التعديلات يعد مخالفة صارخة لقواعد العدالة الاجتماعية التى توجب أن تطبق الضريبة على الجميع، أو يعفى منها الجميع ومن المأخذ التى تؤخذ على القانون.

مخالفته للمنطق والعقل لأن السكن لا يدر ربحا لمالكه وبالتالي فمن غير العادل فرض ضريبة عليه، لان القول بغير ذلك يتعارض مع ما نص عليه فى المادة ٣٥ من الدستور التى جعلت الدولة ملزمة ان تصون الملكية الخاصة ... " وصيانه الملكية الخاصة التى نص عليها فى تلك المادة الزام على الدولة المصرية وقد اشار اليها الدستور فى المادة ٥٩ منه " الحياة الامنة حق لكل انسان ، وتلتزم الدولة بتوفير الامن والطمانينة لمواطنيها ولكل مقيم على الارض المصرية " فالقانون محل خلاف وأنه لم يتم عرضه على المحكمة الدستورية حتى الآن للبت في دستوريته او عدم دستوريته

مخالفتة للقواعد العامة فالمفروض أن تكون الضريبة علي الدخل وليس علي الممتلكات علي أساس أن الدخل الذي تم شراء هذه الممتلكات به سبق أن خضع للضريبة منذ تحققه في السنوات الماضية وهذا يعني عدم وجود دستورية في قانون الضريبة العقارية.فالقانون يتعارض مع الدستور أو أي دساتير آخري سواء دائمة أو مؤقتة ومن الافضل إلغاء قانون الضريبة العقارية

الإزدواج الضريبي

هناك ازدواج بين ضريبة الدخل والضريبة العقارية ، وهناك ازدواج بين الضريبة العقارية والضريبة التي تحصل على التصرفات العقارية عن بيع العقار وذلك على الفرق بين ثمن الشراء والبيع . وهذا الازدواج ناتج عن منطق الضريبة العقارية في القانون الجديد ، حيث تفرض على قيمة العقار فى السوق وليس على الدخل الذي يغله العقار فعلاً فلو اشترى شخص عقاراً ولم يستعمله لمدة معينة ثم قام ببيعه مرة أخري فسوف تفرض عليه الضريبة العقارية وكذلك ضريبة التصرفات العقارية وهو إزدواج غير مقبول دستورياً .

مخالفة القانون للمادة ٢/٣٨ من دستور ٢٠١٤

والتي تنص علي" ... وتكون الضرائب على دخول الافراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقا لقدراتهم التكليفية ... " وهو ما لم يلتزم به قانون الضريبة العقارية عندما حدد الضريبة على سبيل الحصر بنسبة الـ ١٠٪ وليست تصاعدية

تمثل الضريبة العقارية عبئا على المواطن المصري

ويتم دفع هذه الضريبة أكثر من مرة، ففي البداية يتم دفع الضريبة على مبيعات الجملة وهى الأراضي ثم تاجر التجزئة التى تمثل الوحدات السكنية لدى شركات الاستثمار وأخيرا المستهلك الذى تلقى على عاتقه جميع الأعباء المالية.

عدم دستورية حرمان مزدوجى الجنسية من الترشح

لغز تمثيل المصريين بالخارج بانتخابات برلمان٢٠١٥ .. للمرة الأولى ينص الدستور فى المادة/٨٨ على تمثيل المصريين فى الخارج فى البرلمان ٢٠١٥ "تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع، وإسهامهم فى تنمية الوطن، وينظم القانون مشاركتهم فى الانتخابات والاستفتاءات، بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم، دون التقيد فى ذلك بأحكام الاقتراع والفرز وإعلان النتائج المقررة بهذا الدستور، وذلك كله مع توفير الضمانات التى تكفل نزاهة عملية الانتخاب أو الاستفتاء وحيادها".

هذا النص ألزم الدولة برعاية مصالحهم وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، إلا أنهم يواجهون بعض العقبات نحو ترشحهم لعضوية البرلمان المقبل، بسبب الشروط التى ينص عليها قانون مجلس النواب الذى استصدره المستشار عدلى منصور .

وان حرمان مزدوجى الجنسية وفق ما جاء فى قانون المستشار عدلى منصور سيحرم آلاف المصريين فى الدول الأوروبية والأمريكية من الدول الغربية، من الترشح للانتخابات البرلمانية على المقاعد الخاصة بالمصريين فى الخارج، والتى حددها القانون ٨ مقاعد وخاصة ان المصريين بالخارج أغلبهم من المتواجدين فى الدول العربية (كعمالة مؤقتة)، وبالتالى ستكون النسبة الكبرى من نصيبهم،

لذا نرى ان هذا القانون بأنه غير دستورى

المعضلة الدستورية أمامنا الآن

إن قانون انتخابات مجلس النواب غير دستوري بأستناده الى م٣/١٠٢ من الدستور(ويجوز الاخذ بالنظام الانتخابى الفردى او القائمة أو الجمع بأى نسبة بينهما . هذه الفقرة من النص الدستورى تخالف م٤ ، م٩، م ٥٣ ، م٧٢ من الدستور + بالاضافة ان قانون انتخابات مجلس النواب ظالم للمصريين بالخارج اى ظالم لمذدوجى الجنسية (فحظره على مذدوجى ازدواج الجنسية الترشح لمجلس النواب يعد مخالف لنص م٢/١٠٢التى تنص " ويشترط فى المترشح لعضوية مجلس النواب ان يكون مصريا ، متمتعا بحقوقه المدنية ، حاصلا على شهادة اتمام التعليم الاساسى ، والا تقل سنة يوم فتح باب الترشح عن ٢٥ سنة) رغم أن الدستور٢٠١٤ أعطى المصريين حق الترشح لأى منصب سياسى لدرجة وزير، حتى لو كان المرشح مذدوج الجنسية اى (يحمل جنسية أخرى غير المصرية)، باستثناء منصبى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

4
عدم دستورية تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وقانون الإنتخابات الرئاسية يشوبه العوار

١) م١٤١ يشترط فيمن يرشح رئيسا للجمهورية ان يكون مصريا من ابوين مصريا والا يكون قد حمل او اى من والديه او زوجه جنسية دولة اخرى

٢) م١/١٦٣ يشترط فيمن يعين ويهمنا فى المقام الأول أن تعبر مصر هذه المرحلة ريسا ويهمنا فى المقام الأول أن تعبر مصر هذه المرحلة , .

٣) .لنجلس الوزراء ان يكون مصيا من ابوين مصريين ، ولايحمل هو او زوجه جنسية دولة اخرى

٤) م١٦٣/ب ويشترط فيمن يعين عضوا بالحكومة ان يكون مصريا

3
قرار رئيس الجمهورية بتحديد الحد الأقصى للأجور غير ملزم ويتعارض مع الدستور

أن قانون المستشار عدلى مصنور(مجلس النواب)، نص على أنه فى أول انتخابات لمجلس النواب تُجرى بعد العمل بهذا القانون

بقلم الفقيه الدستورى
أ.د. فؤاد عبد النبى

١- ان تكون هناك دائرتان انتخابيتان يُخصص لكل منهما (١٥) مقعدًا من مقاعد مجلس النواب، وتضمن كل قائمة انتخابية مقدمة فى هاتين الدائرتين على مترشح على الأقل من المصريين المقيمين فى الخارج.

٢- وأن تكون هناك دائرتان انتخابيتان يُخصص لكل منهما (٤٥) مقعدًا من مقاعد مجلس النواب، وتضمن كل قائمة انتخابية مقدمة فى هاتين الدائرتين ثلاثة مترشحين على الأقل من المصريين المقيمين فى الخارج.

٣- حل هذه الإشكالية أن يكون تمثيل المصريين بالخارج فى البرلمان بالتعيين استنادا الى نص م ٤/١٠٢ " كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الاعضاء فى مجلس النواب لايذيد على ٥٪ ويحدد القانون كيفية ترشيحهم وليس بالانتخاب وذلك لضمان وجود ممثلين للمصريين بالخارج داخل البرلمان يعبرون عنهم بالفعل وألا يكون هناك اختلاف عليهم

نقول لرئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى

● المصرى الذى يحمل جنسية أخرى ليس خائنا لبلده ٠٠ وان حرمانة يحرم مصر من جهود ذوى كفاءات وخبرات علمية واقتصادية ... كما أن ذلك لا يضر بالأمن القومى٠٠ كما ان مصر فى هذه المرحلة ليس من مصلحتها تهميش ابناءها فى الخارج أو ان تخلق صراعات فئوية أو خلق عداءات بين ابناء الوطن الواحد فى الخارج ٠

● أن دستور ٢٠١٤ هو أول دستور يراعى حقوق المصريين بالخارج ويميزهم إلا أن المشرع القانونى متمثل فى المستشار عدلى منصور أعاد الأمور إلى المربع .Z

٣-قرار رئيس الجمهورية بتحديد الحد الاقصى للاجور غير ملزم ويتعارض مع الدستور!!

● المادة ١٢٨ تفتح الباب على مصراعيه دون حد اقصى للمرتبات والمعاشات والمكأفات

● المستشار جنينة أرسلت لـ " السيسى" قائمة بـ ٧ جهات رفضت الالتزام بـ "الاقصى للاجور"

● المادة ١٧ /٣ لم تحقق حياة كريمة لصغار الفلاحين والعمال الزراعين والصيادين والعمالة غير المنتظمة من حيث توفير معاش مناسب!!؟ اذا قورنت بالمادة ٣/٢٧ من الدستور .

● المادة ٨٣ لم تحقق حياة كريمة للمسنين اذا قورنت بالمادة ٣/٢٧ من الدستور .

أستصدر رئيس الجمهورية قرار بتحديد الحد الاقصى للعاملين بالدولة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من دستور ٢٠١٤ التى تنص " والالتزام بحد أدنى للاجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة ، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقا للقانون . اراد المشرع الدستورى بذلك تحقيق اهداف الثورة من عيش وحرية وحياة كريمة ، وقد سبقه فى ذلك مناقشات عدة داخل مجلس الوزراء سواء ايام عصام شرف اوالجنزورى او الببلاوى بشأن الحد الاقصى للعاملين بالدولة واستقر الراى على الاخذ بما ذهبت اليه محكمة القضاء الادارى من تحديدها الحد الادنى بـ ١٢٠٠ جنيه وقياسا على ذلك ضربوا هذا المبلغ فى ٣٥ مرة فأصبح يساوى ٤٢٠٠٠ الف جنية ، لذا استقر على ان يكون الحد الاقصى للعاملين بالدولة لايتجاوز بأى حال من الاحوال عن ٤٢٠٠٠ الف جنيه

مدى قدرة السيسى على تفعيل قرارالحد الاقصى رغم تعارضه مع نص دستورى هل قرار رئيس الجمهورية بتحديد الحد الاقصى بمبلغ ٤٢٠٠٠ الف جنيه يتفق مع الدستور ؟

المادة ١٢٨ تفتح الباب دون حد اقصى للمرتبات والمعاشات والمكافات

أخطات لجنة العشرة والخمسين التى وضعت دستور ٢٠١٤ عندما نصت فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من الدستور والتى تنص " والالتزام بحد أدنى للاجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة ، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقا للقانون . ثم التفت على النص بنص أخر الا وهو نص المادة ١٢٨ من الدستور التى تنص " يبين القانون قواعد تحديد المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكأفات التى تتقرر على الخزانة العامة للدولة ، ويحدد حالات الاستثناء منها ، والجهات التى تتولى تطبيقها. هذا النص فتح الباب بالتالى قفل الباب من قبل رئيس الجمهورية لايتفق مع النص الدستورى لماذا لان امام النص الدستورى لايجوز التفسير أو التاويل أو الشطط البعيد كل البعد عن الدستور ، بالتالى لايوجد التزامن قانونى او دستورى على الحالات والجهات المستثناه من الحد الاقصى !! والقول بغير ذلك خروج على دولة القانون التى نص عليها الدستور فى المادة ٩٤ من الدستور " سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة ، وتخضع الدولة للقانون...الخ ، والمادة ٩٩من الدستور التى تنص " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية والمدنية بالتقادم ، وللمضرور اقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر.

5
عدم دستورية قانون التظاهر لمخالفته المادة ٧٣ من الدستور

اذن قدرة السيسى على تفعيل قرار الحد الاقصى يتوقف على نص المادة ١٢٨ من الدستور التى تحرم عليه ذلك وهو ما يطرح تساؤل ماهو الحل الاجابة نجدها فى رئيس الجمهورية وفق الصلاحيات المخوله فى المادة ٢٢٦ من الدستور " لرئيس الجمهورية .... طلب تعديل مادة أو اكثر من مواد الدستور " كما اعطى الدستور ....لمجلس النواب هذا الحق . اذن على رئيس الجمهورية ان يستخدم الرخصة التى خولها له الدستور او ان ينتظر لحين انعقاد مجلس النواب القادم ليتدخل وفق الصلاحيات المخوله له فى ذات المادة بتعديل مواد دستورية شابت دستور ٢٠١٤ بالعوار من بينها تناقض المادة ٣/٢٧ التى تحدثت عن الحد الاقصى مع المادة ١٢٨ التى فتحت الباب على مصراعية بشان الحد الاقصى .

المشرع الدستورى ابتغى الدولة المثالية مع مواطن يعانى الامرين مر الدخل الذى لايسد الرمق ومر ارتفاع الاسعار الجنونى

كلمة حق تقال أبتغى المشرع الدستورى تحقيق الدولة المثالية عند وضعه دستور ٢٠١٤ بشأن ترسيخ مبادىء الحياة الكريمة للمواطن المصرى ، الا انه عجز عن تحقيقها على ارض الواقع لان النصوص التى سردها جميلة براقة لكنها لاتحقق الحياة الكريمة للفئات المهمشة فى المجتمع المصرى التى ضحت وعاننت طيلة عمرها على هذة الارض منذ ٧٠٠٠ سنة المصرى مهان على ارضه وخارج ارضه ، ، المادة ١٧ /٣ لم تحقق حياة كريمة لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة من حيث توفير معاش مناسب!!؟ اذا قورنت بالمادة ٣/٢٧ من الدستور التى تنص " ... والالتزام بحد ادنى للاجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة ...الخ ماهو المعاش المناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة ؟!! هل هو مبلغ ١٢٠٠ جنية الخاص بالعاملين ؟ أم اقل منه ؟!! واذا كان اقل منه هل حققنا وفق نصوص دستورية مطاطية حياة كريمة من اجور ومعاشات لتلك الفئات المهمشة ؟!! سواء العاملين بالدولة أم لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير ام نتلاعب بأدمية العمال المصريين تحت نصوص فارغة المضمون والمعنى مع ارتفاع الاسعار بطريقة جنونية لايتفق معها مبلغ ١٢٠٠ جنيه ليحقق حياة كريمة للمواطن المصرى . المادة ٨٣ لم تحقق حياة كريمة للمسنين اذا قورنت بالمادة ٣/٢٧ من الدستور.

يظل الرجل طفلاً حتى تموت أمه
فإذا ماتت شاخ فجأة !!

أخطأت رئاسة الجمهورية عندما أعطت المراة ٥٠٪ من القائمة وأعطت لـ ٥ فئات مهمشة ٥٠٪ من القائمة

نصت المادة ٨٣ من الدستور "تلتزم الدولة وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة

هذا ما نص عليه الدستور اذن ماهو المعاش المناسب هل هو الحد الادنى ١٢٠٠ الف جنيه الذى لايكفى رمق الحياة !! ام اقل من ذلك ؟ واذا كان اقل من ذلك اين الحياة الكريمة التى نتشدق بها من حين للاخر رغم عدم قدرتنا على توفيرها .

٤-عدم دستورية تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وقانون الانتخابات الرئاسية يشوبه العوار ونقبلهما للاعتبارات السياسية ومصلحة الوطن لنفوت الفرصه على المتاخونين والمتامريكين اعداء المصريين.

خرق ٠٠ وانتهاك الدستور بتحصين قرارت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ٢٠١٤ يجعل قراراتها تتسم بعدم الدستورية ويشوب نزاهة الانتخابات الرئاسية رغم اجماع الشعب المصرى والعربى على قائد عسكرى رغم كيد العدى

١اولا: عدم دستورية نص المادة ٧ من قانون الانتخابات الرئاسية لتعارضه مع نص المادة ٩٤

التى تنص " سيادة القانون اساس الحكم فى الدولة ، وتخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانتة وحيدته ضمانات اساسية لحماية الحقوق والحريات. فكيف نتكلم بعد ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣ عن سيادة القانون ودولة القانون ونحن نعتدى على سيادة القانون وفى نفس الوقت نتكلم نعتدى على استقلال القضاء بجعل جهة ادارية تعتدى على استقلال القضاء فلوكانت هذة الجهة جهة قضائية لنص المشرع صراحة على ذلك كما فعل فى ٢٨ من الاعلان الدستورى ٢٠١١/٣/٣٠ عندما حصنها بالنص صراحة " تتولى لجنة قضائية عليا تسمى لجنة الانتخابات الرئاسية... " والامر يختلف فى دستور ٢٠١٤ فلا يوجد نص على تحصينه والقول بغير ذلك مناف للواقع وللدستور .

ثانيا: عدم دستورية نص المادة ٧ من قانون الانتخابات الرئاسية لتعارضه مع نص المادة ٩٧"

التقاضى حق مصون ومكفول للكافة ، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضى ،وتعمل على سرعة الفصل فى القضايا ، ويحظر تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء...الخ.

ثالثا: عدم دستورية نص المادة ٧ من قانون الانتخابات الرئاسية لتعارضه مع نص المادة ١٠٠

التى تنص " تصدر الاحكام وتنفذ بأسم الشعب ... الخ النص واضح الاحكام تصدر وتنفذ لكن اللجنة الرئاسية قرارات وهناك فرق بين اصطلاح احكام واصطلاح قرارات .

رابعا: عدم دستورية نص المادة ٧ من قانون الانتخابات الرئاسية لتعارضه مع نص المادة ١٩٠

التى تنص " مجلس الدولة جهةقضائية مستقلة يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الادارية .. وصياغة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية .يتحصين المادة ٧ قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسة تعطيل للمادة ١٩٠ اى تعطيل لاختصاص مجلس الدولة وهذة جريمة . ولو اراد المشرع تحصين قرارات اللجنة لنص صراحة واخرجها من اختصاص مجلس الدولة كما فعل فى اختصاص القضاء العادى فى المادة١٨٨ عندما نص " يختص القضاء بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم عدا ما يختص به جهة قضائية اخرى ويفصل دون غيرة فى المنازعات المتعلقة بشئون اعضائه..الخ وهوما فعل مع المحكمة الدستورية عندما نص فى المادة ١٩٢ وهو ما فعله مع اللجان القضائية فى المادة ٢٠٢" وتختص اللجان القضائية لضباط وافراد القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات الصادرة فى شانهم ، وهو ما فعلة مع القضاء العسكرى عنما نص فى المادة ٢٠٤ " القضاء العسكرى جهة قضائية مستقلة ، يختص دون غيره بالفصل فى كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وافرادها ومن فى حكمهم ، والجرائم المرتكبة من افراد المخابرات العامة اثناء وبسبب الخدمة .

خامسا: عدم دستورية نص المادة ٧ من قانون الانتخابات الرئاسية لتعارضه مع نص الفقرة الاخيرة من المادة ٢١٠

التى تنص "وتختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها ، ويكون الطعن على انتخابات المحليات امام محكمة القضاء الادارى ، ويحدد القانون مواعيد الطعن على هذة القرارت على ان يتم الفصل فيه بحكم نهائى خلال عشرة ايام من تاريخ قيد الطعن.فالنص الدستوريحدد صراحة الطعنعلى قرارات اللجنةامامالمحكمة الدستورية وانكارذلك يعد تعطيل لنص دستورى ويمثل جريمةعدم الولاء .

تحصين قرارات اللجنة من أجل تفادى ١٥ قرار بالمادة ٦ من قانون الإنتخابات الرئاسية

سادسا: عدم دستورية نص المادة ٧ من قانون الانتخابات الرئاسية لتعارضه مع نص الفقرة الاولى من المادة٢٨٨

التى تنص تتولى اللجنة العليا للانتخابات ن ولجنة الانتخابات الرئاسية القائمتين فى تاريخ العمل بالدستور الاشراف الكامل على اول انتخابات تشريعية ورئاسية تالية للعمل به ،وتؤول الى الهيئة الوطنية للانتخابات فور تشكيلها اموال اللجنتين. فالمشرع الدستورى فى دستور ٢٠١٤ لم يرد النص على تحصين اللجنة العليا للانتخابات كما فعل المشرع الدستورى فى المادة ٢٨ من الاعلان الدستورى ٢٠١١ عندما تكلم على انها لجنة قضائية بالنص " تتولى لجنة قضائية عليا تسمى لجنة الانتخابات الرئاسية ....الخ وهوما اغفلة المشرع الدستورى فى دستور ٢٠١٤ بالتالى اتجهت نيةالمشرع الدستورى عند تسطير دستور ٢٠١٤ الى عدم تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية سابعا تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية يتعارض مع ما نادى به مجلس الدولة طيلة عامين قضائين بعد الانتخابات الرئاسية الاخيرة ٢٠١٢ ولعلا حكم المحكمة فى الدعوى رقم ٢٧٨٦٠ لسنة ٥٨ قضائية والذى حث على عدم تحصين فى المرحلة القادمة لارساء دعائم دولة القانون .

6 عدم الدستورية يهدد تقسيم الدوائر قبل اعادة ترسيم المحافظات الجديدة

ثامنا : تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية

يجعلها خصم وحكم فى ان واحد وهوما يتنافى مع العقل والمنطق ويتعارض مع حقوق وحريات المواطنين ودولة القانون

تاسعا: اما الفريق الذى ينادى بتحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية

لانها تضم شيوخ القضاء ، كما ان نظر قرارات اللجنة الصادرة من مستشاريها وهم قمم فى القضاء يمثل تعتدى واهانة لمن هم اقل مرتبة قول مغلوط ولعلا ما يصدر عن لجنةالاحزاب او الانتخابات البرلمانية والحق فى الطعن عليه رغم وجود شيوخ القضاه فى اللجنتى يدحض حجج هذا الفريق .

عاشرا: عدم حسن النية لدى الرئاسة فى تبرير تحصين قرارات اللجنة العليا بالاستناد الى نص المادة ٢٨٨ من دستور ٢٠١٤

والتى تنص "تتولى اللجنة العليا للانتخابات ولجنةالانتخابات الرئاسية القائمتين فى تاريخ العمل بالدستور الاشراف الكامل على اول انتخابات تشريعيةورئاسية تالية للعمل به،وتؤول الى الهيئة الوطنية للانتخابات فور تسليمها اموال اللجنتين"لاعلاقه لها من قريبب او بعيد عن تحصين اللجنة ولو اراد المشرع الدستورى تحصين اللجنة لفعل ما فعله المشرع الدستورى عندما نص على تحصين اللجنة بالمادة ٧٦ من دستور ١٩٧١ او تحصينها بالمادة ٢٨ من الاعلان الدستورى ٢٠١١/٣/٣٠ الا انه لم يفعل بالتالى امام نص المادة ٢٢٨ التى لم تحصن قرارات اللجنة لايجوز التفسير او التأويل او الشطط او المغالاة فى النص لان فى ذلك تحميل على ارادة المشرع المشرع الدستورى التى رفض ان يتحمل مسئوليتها صراحة بالنص الصريح هذا من ناحية كما ان اتجاه ارادة المشرع القانونى بتحصين قرارات اللجنة بالمادة ٧ من قانون الانتخابات جاءت صريحة وعلانية بعد ان راى اغفال المشرع الدستورى عن النص على تحصينها.

احدى عشر: السلطة المطلقة مفسدة مطقة

فأصرار الرئاسة على تحصين قرارات اللجنه بالمخالفة لدستور البلاد الذى استفتى عليه شعب مصر تحدى صارخ دولةالقانون واستبداد بالرأى وتحكم من القائمين على امور البلاد .

٥- قانون عدلى منصور الذى ينظم العلاقة بين الدولة والمستثمر غير دستورى لتعارضة مع نص المادة ٢١٨ من دستور ٢٠١٤ التى تنص تلتزم الدولة بمكافحة الفساد ، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والاجهزة الرقابية المختصة بذلك ، وتلتزم الهيئات والاجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد ، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضمانا لحسن اداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام ، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والاجهزة المعنية ،وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.لقد توافر العلم الكافى النافى للجهالة لدى السيد المستشار عدلى منصور بأعتباره رئيس المحكمة الدستورية المصرية وقامة فى القانون بدولة فساد مبارك ٠٠ وبيع شركات القطاع العام ٠٠ وتشريد عمال مصر على سبيل المثال شركة مصر حلوان للغزل والنسيج التى كان يعمل بها ٢٢,٠٠٠ اثنين وعشرين الف عامل ،وشركة الحديد والصلب التى كان يعمل بها اكثرمن ٤٠,٠٠٠ اربعين الف عامل وشركة النصر للسيارات التى كان يعمل بها اكثرمن ١٨٠٠٠ ثمانية عشر الف عامل ، وشركة الحراريات التى كان يعمل بها اكثر من ١٢٠٠٠ اثنى عشر الف عامل ويكفى المرسى الخاص بالشركة على النيل بكفر العلو حيث بيعت هذة الشركات بأبخس الاسعار مقابل عمولة للمسئولين المصريين فى فضيحة كبرى رشوة المسئولين المصريين هذة التهمه وغيرها من تشريد العمال وغلق الشركات والهيئات والمؤسسات العملاقة بمصر وما صاحبها من فقر وأكل من صفائح الزبالة ومرض وجهل وتسول وتشريد اسر كاملة وبيع بعض الاسر شرفها من اجل توقيرقوت يومها تكفى لوضع مبارك فى مزبلة التاريخ

وفقا للمادة الاولى يقتصر حق الطعن امام القضاء على طرفى التعاقد حيث نص على " مع عدم الاخلال بحق التقاضى لاصحاب الحقوق الشخصية او العينية على الاموال محل التعاقد ، يكون الطعن ببطلان العقود التى يكون احد اطرافها الدولة او احد اجهزتها من وزارات ومصالح ،واجهزة لها موازنات خاصة ، ووحدات الادارة المحلية ، والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التى تمتلكها الدولة او تساهم فيها ن او الطعن بالغاء القرارات او الاجراءات التى ابرمت هذة العقود استنادا اليها ، وكذلك قرارات تخصيص العقارات ، من اطراف التعاقد دون غيرهم ، وذلك ما لم يكن قد صدر حكم بات بأدانة طرفى العقد او احدهما فى جريمة من جرائم المال العام المنصوص عليها فى البابين الثالث والرابع من قانون العقوبات

ووقفا للمادة الثانية من هذا القانون " مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية الباتة ، تقضى المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعاوى او الطعون المتعلقة بالمنازعات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون والمقامة امامها بغير الطريق الذى حددته هذة المادة ، بما فى ذلك الدعاوى والطعون المقامة قبل تاريخ العمل بهذا القانون." اى عدم قبول المحاكم اية دعاوى تقام من طرف المواطنين وبأستصدار المستشار عدلى منصور هذا القانون يعد – خرق ٠٠ وانتهاك من رئيس الجمهورية للدستور المصرى ٢٠١٤ بأستصداره هذا قانون الذى يحدد العلاقة بين الدولة والمستثمر فقط حيث يتعارض هذا القانون مع نص المادة ٩٧/ أ من دستور ٢٠١٤ التى تنص " التقاضى حق مصون ومكفول للكافة... " فالفقرة الاولى من نص المادة خولت حق التقاضى وكفلته للكافة دون قيد او شرط .فقيام رئيس الجمهورية بتقييد هذا الحق خروج على النص الدستورى مما يؤدى الى بطلان القانون هذا من ناحية ثم جاءفى صلب المادة ٩٧ النص " يحظر تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء ٠٠ " فالمشرع الدستورى حظر من تحصين اى قرار او عمل من رقابة القضاء ، خرق ٠٠ وانتهك المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية الدستور المصرى دستور ٢٠١٤ بأستصداره قانون العلاقة بين الدولة والمستثمر حيث يتعارض هذا القانون مع نص المادة ٨٦ من دستور ٢٠١٤ التى تنص "الحفاظ على الامن القومى واجب ، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية ، يكفلها القانون . والدفاع عن الوطن ، وحماية ارضه شرف وواجب مقدس ... "مما لاشك ان الاقتصاد الوطنى هومن مستلزمات الامن القومى المصرى ، وتعرض الاقتصاد الوطنى للنهب او السرقة او التلاعب او الغش او السمسرة ، اوالبيع بالغبن اتو التفريط فى الارض المقام عليها المشروعات الوطنية القومية جريمة تمس الامن القومى المصرى بالتالى اوجب المشرع على الكافة الحفاظ عليها ،وحماية واجبةيكفلها القانون والدستور للكافة

المستشار «عدلى منصور» خرق وإنتهك المادة ٣٢ من الدستور بإستصداره قانون العلاقة بين الدولة والمستثمر

● خرق ٠٠ وانتهك المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية الدستور المصرى دستور ٢٠١٤ بأستصداره قانون العلاقة بين الدولة والمستثمر حيث يتعارض هذا القانون مع نص المادة ٣٤ من دستور ٢٠١٤ التى تنص " الملكية العامة حرمة ،ولايجوز المساس بها ، وحمايتها واجب وفقا للقانون

● خرق ٠٠ وانتهك المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية الدستور المصرى دستور ٢٠١٤ بأستصداره قانون العلاقة بين الدولة والمستثمر حيث يتعارض هذا القانون مع نص المادة ٢٧/ ب من دستور ٢٠١٤ التى تنص " ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة ٠٠" من ناحية ثانية كما تنص الفقرة الاخيرة من الماده ٢٧/ ب " وكفالة الانواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة ، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك" كيف ينص الدستور على التوازن بين مصالح الاطراف المختلفة والحفاظ على حقوق العاملين وفى نفس الوقت يخرج علينا رئيس البلاد بهذا القانون المعيب الذى يلغى هذا التوازن ولا يحافظ على حقوق العاملين فى الالتجاء الى القضاء

● خرق ٠٠ وانتهك المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية الدستور المصرى دستور ٢٠١٤ بأستصداره قانون العلاقة بين الدولة والمستثمر حيث يتعارض هذا القانون مع نص المادة ٣٢ من دستور ٢٠١٤ التى تنص "موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الاجيال القادمة فيها . حيث نص المشرع الدستورى على ان موارد الدولة ليست ملك للدولة بل ملك للشعب بالتالى تلتزم الدولة بالحفاظ على تلك الملكية واستثمارها بما يحقق مصالح الشعب فاذا خرجت الدوله فى تعاقدها عن تلك الاهداف النبيلة حق للشعب فى التدخل بموقف نزيف اهدار مال الدولة . وتدخل الشعب بالاتجائه الى القضاء هو الضمانه الوحيدة للحفاظ على حقوقه وحقوق الاجيال القادمة اما تعسف وفساد الدولة .

إستحالة الأخذ بالنظام الفردى وحده أو القائمة وحدها فى إنتخابات البرلمان ٢٠١٤

● خرق ٠٠ وانتهك المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية الدستور المصرى دستور ٢٠١٤ بأستصداره قانون العلاقة بين الدولة والمستثمر حيث يتعارض هذا القانون مع نص المادة ٤٢ من دستور ٢٠١٤ التى تنص "يكون للعاملين نصيب فى ادارة المشروعات وفى ارباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الانتاجية . وفقا للقانون والمحافظة على ادوات الانتناج واجب وطنى .

● قانون عدلى منصور الذى ينظم العلاقة بين الدولة والمستثمر يحرم العاملين فى الشركات المباعة من اقامة دعاوى بطلان عقود بيعها

● قانون عدلى منصور الذى ينظم العلاقة بين الدولة والمستثمر يحرم المواطن المصرى من اقامة دعاوى بطلان عقود بيعها فعلى سبيل المثال جنوب حلوان بيع الالاف الافدنه بأبخس الاسعار لشركة العقارات الكويتية لزراعتها

● قانون عدلى منصور الذى ينظم العلاقة بين الدولة والمستثمر يخلق مناخ للفساد ولاهدار حقوق العاملين والمواطنين دون مراعاة حقوق الاجيال القادمة فيها.والقول بغيرذلك يعد انتهاك وخرق لنصوص دستورية

● قانون عدلى منصور الذى ينظم العلاقة بين الدولة والمستثمر يفقد ثقة المستثمر المصرى والاجنبى والعربى فى القائمين على امور البلاد فى مصر حيث سيطاح بهذا القانون ويعد كأن لم يكن امام محكمة القضاء الادارى بأرساله الى المحكمة الدستورية التى ستقضى بعدم دستوريته

٦- عدم الدستورية يهدد تقسيم الدوائر قبل اعادة ترسيم المحافظات الجديدة

الاسراع بأصدار قانون تقسيم دوائر الجمهورية قبل اعادة ترسيم المحافظات الجديدة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من دستور ٢٠١٤ يتعارض مع المادة ٣/١٠٢ " ... ويبين القانون شروط الترشح الاخرى ، ونظام الانتخاب ، وتقسيم الدوائر الانتخابية ، بما يراعى التمثيل العادل للسكان ، والمحافظات ، والتمثيل المتكافىء للناخبين ...كما يتعارض مع الغاية والهدف من اعادة ترسيم المحافظات الجدد ، فالمشرع هدف من ادخال محافظات جدد تحقيق وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة ومنها الصعيد ، وسيناء ، ومطروح ، ومناطق النوبة ، وذلك بمشاركة اهلها فى مشروعات التنمية وفى اولوية الاستفادة منها مراعاة الانماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى .

وهو ما لايمكن تحقيقه ازاء اسراع الحكومة فى اصدار قانون تقسيم الدوائر قبل مراعاة ترسيم الحدود المنصوص عليها فى الدستور فالقانون اذا لم يراعي العدد السكاني جيدا لكل دائرة من الدوائر سواء فى المحافظات القديمة او المحافظات الجديدة يعد هذا القانون مخلا بقاعدة عدالة توزيع المقاعد المرتبطة بعدالة تمثيل النواب فى البرلمان وذلك لآن الغاية من قانون تقسيم الدوائر الانتخابية هو الوصول إلى التمثيل العادل للناخبين على مستوى الجمهورية لتجنب التفاوت بين الدوائر وبعضها البعض على مستوى الجمهورية واتجاه الحكومة عكس ذلك هو ما يعد اخلالا بما هدف اليه المشرع وابتغاه عندما اراد ان يحقق لتلك المحافظات قدر من المسئولية الاجتماعية والثقافية والبيئية قبل السياسية بالنص على ذلك فى صدر المادة٢٢٦ لذا نرى ان فى الاسراع فى تقسيم الدوائر يتسم بعدم دستورية فى القانون ويشوب المجلس بالبطلان بسبب الاخلال بمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة ٤ من دستور ٢٠١٤ " السيادة للشعب وحده ، يمارسها ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادىء المساواة والعدل وتكافؤ الفرص وهو ما ينتفى فى حالة الاسراع بتقسيم الدوائر قبل اعادة ترسيم حدود المحافظات الجدد هذا من ناحية.

وكذلك اخلال بمبدا تكافؤ الفرص دون تمييز بين المصريين المنصوص عليه فى المادة ٩ من دستور ٢٠١٤ هذا من ناحية ثانية واخلال بمبدا المساواة دون تمييز بين المصريين المنصوص عليها فى المادة ٥٣ من دستور ٢٠١٤ واخلال جسيم بنص المادة ٧٢ تلتزم الدولة عند مخاطبتها الراى العام بمراعاة مبادىء المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وهو ما يعد منتفى حالة اسراع الحكومة بأصدار قانون تقسيم الدوائر قبل وضع هذا القانون فى حوار مجتمعى تشارك فيه الاحزاب والقوى الوطنية والسياسية والسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين واصحاب الشان فى تلك المحافظات الجديدة.

علك دستورى فى الفقرة الثالثة من المادة ١٠٢

دستور ٢٠١٤ فرق بين المسيحيين واليهود فى المعاملة بالمثل فى نص المادة ٢٣٥

قانون مجلس النواب ٢٠١٤ أغفل حق قانونى لليهود المصريين المقيمين على الأرض المصرية

جوزيف نسيم رئيس مركز مصر للدعم السياسى فى حوار لـ «الإتحاد الثورى» :

المجتمع السياسى المدنى والحزبى فاسد ولا يملك رؤية واضحة

" أكد جوزيف نسيم رئيس مجلس إدارة مركز مصر للدعم السياسي، والسكرتير العام لحزب الشباب الليبرالي، أن تخوفات الأحزاب من سيطرة الإخوان على البرلمان أثبتت فشلها فى الشارع، مبينًا أن المجتمع السياسى المدنى والحزبى فاسد ولا يملك رؤية واضحة، وأنه لا توجد بدائل انتخابية أمام المصريين والتصويت الانتقامى فى البرلمان سيسبب أزمة فى إدارة الدولة. وقال نسيم إن عقول عصر الملكية تسيطر على الساحة لانعدام الخبرة الشبابية، وإنه يجب الابتعاد عن الكادر الوظيفى فى اختيار الحكومة إذا أردنا تحسين أدائها، مشيرًا إلى أن شباب الثورة سقطوا لأنهم احتقروا الشعب المصرى وتصوروا أنهم فى برج عاجي. وإلى نص الحوار.. "

شباب الثورة سقطوا لأنهم إحتقروا الشعب المصرى !

يجب الابتعاد عن الكادر الوظيفى فى اختيار الحكومة إذا أردنا تحسين أدائها

حوار / آية أحمد - إيرينى صفوت

■ فى البداية.. ألا ترى أن الانتخابات البرلمانية تأخرت كثيرًا عن ما كتب فى الدستور؟

●● هذا صحيح.. هذا بالتأكيد يمكن أن يجعل الطعن فى دستوريتها شيئًا سهلًا، ولكن قد تكون الوجهة الأمنية ترى أن الأمر ليس آمنًا إذا بدأت الانتخابات البرلمانية حاليًا.

■ بعض الأحزاب ترى أن البرلمان القادم معرض للحل لعدم دستورية بعض نقاط قانون الانتخابات البرلمانية فما رأيك؟

●● هذا ما حاول الخبراء القانونيون أن يلفتوا الانتباه إليه، من قبل أن يحدث أى تأخير فى الانتخابات، فلقد طرحوا فكرة أن بعض نقاط القانون مناقضة للدستور.

■ الأحزاب السياسية تخشى خوض الانتخابات البرلمانية القادمة وتؤكد أن البرلمان القادم للإخوان وللحزب الوطني؟

●● الأحزاب السياسية فى مصر ضعيفة جدًا، وليس لها دور فى الشارع، ولم يحاولوا القيام بأى جهد للوصول للشارع، وإذا تأخرت الانتخابات عشر سنوات لن يستعدوا لها، وبالتالى أى حزب يطرح أى تخوف يجب أن نصم آذاننا عنه، فمن يعمل فى الشارع وله شعبية حتى لو كان فردًا سيكتسح،لكن لا تحدثينى عن تخوف أحزاب لم تؤد أى عمل لرجل الشارع حتى ينتخبها، فالمتخوف يبذل جهدًا أكبر، وبالتالى العيب فيهم وليس فى أحد آخر، وتصريحهم بالتخوف أغرب من الكوميديا.

■ ألا ترى أن الأحزاب السياسية تحتاج إلى تطوير نفسها خاصة أن أغلب رؤسائها لا يتم اختيارهم بالانتخاب؟

●● بالتأكيد.. وأول تطور لها أن تعطى لنفسها صورة الأحزاب فهذا غير موجود أساسًا.

■ بمعنى؟

●● تبدأ تعمل عمل الحزب السياسى الذى ينزل الشارع، ويجمع حوله مؤيدين، حتى يكونوا قادرين على معرفة أفكاره، وبالتالى ينشئ تيارًا لنفسه ولاسمه، فالمسألة ليست مسألة تطوير وإنما مسألة وجود، فالأحزاب السياسية ليست لها وجود من الأساس حتى تقوم بتطوير نفسها.

■ من وجهة نظرك كيف سيكون شكل البرلمان القادم هل سيكون إخوانيًا وحزب وطنى أم سيكون فيه شيء من التنوع؟

●● الشعب المصرى أثبت أنه غير قابل للتوقع، وثورة ٣٠ يونيو خير دليل على ذلك، فلم يتوقع أحد أن تكون بهذا الشكل، فكيف استطاع المصرى أن يستجيب ويتغير بهذا الشكل فى وقت قصير، وبالتالى لا يمكن أن يكون التشكيل القادم للبرلمان منفردًا بالحزب الوطنى والإخوان، فالشعب لا يريد الحزب الوطني، أما الإخوان فقد أصبح بينهم وبين الشارع عداوة صريحة وواضحة، فهو لم يتوقف بمعاداته للسلطة الحالية وإنما تجاوزت معاداته للشارع.

■ وماذا عن التيار السلفي؟

●● السلفيون أيضًا لن يكون لهم وجود. بالصف الأول من الإخوان والحزب الوطنى هم فقط المعروفون فى الساحة السياسية..

■ فماذا عن الصف الثانى والثالث وهم المجهولون إعلاميًا أليس من الممكن دخولهم البرلمان؟

●● هذه نظرية المؤامرة المبالغ فيها، فنحن لن نفتش فى الضمائر، فعلى سبيل المثال كان الصعيد كله يتبع الحزب الوطني، فهل معنى ذلك أن كل أهالى الصعيد فاسدون، فلا يمكن أن نحاسب الجميع، وإنما هناك من تلوثت أيديهم بالفساد من أعضاء الحزب الوطني، وهناك قادة الإخوان الذين تلوثت أيديهم بالدماء، هؤلاء انتهوا من الوجود، ولا يمكن أن نحاسب من كان له ميل تجاه الجماعات، فإذا نزل الانتخابات ستكون له أفكار أخرى وتوجهات أخرى.

■ ذكرت أن المصرى أصبح بينه وبين الإخوان والحزب الوطنى عداوة شخصية وأنه لا يمكن أن ينتخبهم.. هل يعنى أن المصرى أصبح لديه وعى سياسى كبير؟

●● بالتأكيد.. فالمصرى أصبح لديه وعى سياسي، حتى أن من ادعوا أنهم شباب الثورة والذين أسقطوا الثورة قبل سقوطهم، لم يسقطوا إلا بسبب احتقارهم للمصري، فالمصرى ذكى بالفطرة ولديه قدرة على التمييز، فقد يكون لديه طاقة صبر على الفساد، ولكن ليس معنى سكوته وصبره أنه جاهل بالفاسدين، وعندما يختار أحد الفاسدين ليمثله فهو يختاره لأنه يرى مصلحته معه، خاصة إذا لم يُطرح عليه بديل محترم.

■ ولكن دور البرلمان القادم ليس خدميًا؟

●● هذا صحيح.. ولكن هذا لن يؤثر كثيرًا فى اختيارات المصريين، فالبرلمان القادم برلمان تشريعى رقابى سلطوى مع رئيس الجمهورية، لكن المصرى سيظل يرى رجل البرلمان هو القريب منه، الذى يحل مشاكله، وهذا ليس له علاقة بالوعى السياسى لدى المواطن.

■ ذكرت أن البرلمان القادم سيكون سلطويًا مع رئيس الجمهورية معنى ذلك أن البرلمان القادم سيكون ظهيرًا سياسيًا للرئاسة؟

●● ليس بهذا المعنى.. فالبرلمان القادم طبقًا للدستور له صلاحيات، وله شكل معين بحيث يضع تشريعات واضحة، وأن يكون جهازًا رقابيًا، وله سلطات مع رئيس الجمهورية، وليس برلمانًا خدميًا بحتًا كما كان، أما فكرة الظهير السياسى فهذا على حسب تركيبة البرلمان.

■ ما الفرق بين الوعى السياسى والمجتمع السياسي؟ وكيف ترى مستوى المجتمع السياسى فى مصر؟

●● المجتمع السياسى عبارة عن مجتمع مدنى وأحزاب سياسية، ونحن لسنا لدينا رؤية واضحة فيهما، فالاثنان فيهما فساد وضعف ومشاكل كبيرة، أما الوعى السياسى فهذا يخص المواطنين، والمواطن المصرى أثبت أن لديه وعيًا كبيرًا.

■ يوجد فى مصر ٧٢ حزبًا سياسيًا ورغم ذلك نحبو سياسيًا وديمقراطيًا فهل تعتقد أننا نفتقد لثقافة صناعة السياسي؟

●● هذا صحيح.. وهذا ما حاولنا أن ننفذه فى مركز مصر للدعم السياسي.

■ علمت أنك كنت ستتقدم للانتخابات القادمة ثم عدلت عن هذا القرار؟

●● أنا لم أعدل عن قراري، وسأخوض الانتخابات البرلمانية القادمة عن دائرتى فى مصر الجديدة.

■ ولكننى علمت أن أحد أعضاء الحزب الوطنى قام بتهديدك حتى لا تدخل الانتخابات البرلمانية عن دائرتك؟

●● هذا حدث بالفعل.. فقد هددنى أحد أعضاء الحزب الوطنى القديم، وهو شخص ذو ثقل فى الأوساط الأمنية والإعلامية منذ عهد الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، وقال لى بالنص "إنه سيتم تشويهك إذا دخلت الانتخابات البرلمانية عن دائرتك"، وأعلم جيدًا أننى سأواجه حملة قذرة على صفحات الجرائد تتهمنى بعدة اتهامات حقيرة منها أننى ناشط إخوانى وخائن وعميل.

■ ولماذا لم تحاول أن تشكو للقيادة السياسية لتحمى نفسك؟

●● القيادة السياسية تأخذ أشياء كثيرة بشكل خطأ، فكل من ينتقدها يعد خارج السرب وضد الدولة، وللأسف مثل هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بالتهديد يستغلون المتزلفين للسلطة ويبدأ التشويه، ولقد سافرت لدول أجنبية فى عملية التبادل التى تحدث مع الأحزاب الأجنبية للتدريبات السياسية، وهم يدخلون عادة من هذا المدخل، فيبدءون سلسة اتهامات بالتمويل الأجنبى والعمالة للقضاء على أى نشاط سياسي.

■ هذا بالفعل مدخل للاتهام بالعمالة والخيانة فلماذا يفعلون ذلك؟

●● لأنهم يرغبون أن يكون كل الشباب متخلفين، بحيث يملكون كل الكوادر السياسية الموجودة على الساحة، رغم أن الشباب الذين يعلمونهم لعبة السياسة لا يعرفون معنى السياسة.

■ هذا يعيدنا إلى التخوف الذى تطلقه الأحزاب، فهل تعتقد أن سياسة الاحتكار للكوادر الخطأ هى التى أضعفت الأحزاب السياسية لذلك يطلقون التخوف من سيطرة الإخوان على البرلمان المقبل كمبرر للفشل؟

●● هذا صحيح.. فالمشكلة أن الأحزاب الموجودة حاليا لا يعتمد عليها، على عكس القوة الأخرى المتمثلة فى الإخوان، فرغم أن المصريين يكرهون الإخوان إلا أنه لا يوجد بديل لهم.

■ هل تعنى كما حدث فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ والاختيار ما بين أحمد شفيق ومحمد مرسي؟

●● بالضبط.. فكان التصويت انتقاميًا، وهذا يجب ألا يحدث فى البرلمان القادم، فإذا لم يتشكل من فكر متناسق متجانس ستكون هناك أزمة فى إدارة الدولة، لأن البرلمان سيشارك فى الإدارة مع مؤسسة الرئاسة، وسيشكل الحكومة وسيشرع القوانين.

■ إلى متى سنظل فى دائرة الدكتور كمال الجنزورى وكأنه إله السياسة المصرية الذى يسد كل أزمة؟

الدكتور كمال الجنزورى عقلية كبيرة، ولكن المشكلة فى الحياة السياسية نفسها، فلا يوجد بدائل لأنهم مسيطرون على السياسة على مدى عقود، فالنتيجة عقول مضمحلة من الشاب، حتى أن الرئيس عبد الفتاح السيسى عندما قال إنه لا يملك رفاهية الاستعانة بشباب ليس لهم خبرة، لم تكن زلة منه وإنما حقيقة مجردة، فهو يواجه معادلة صعبة، فكل ما نستعين بهم من محللين واقتصاديين واستراتيجيين عقول من عصور الملكية.

■ وإذا كان الرئيس يواجه معادلة صعبة ففى رأيك كيف يختار معاونيه من أعضاء الحكومة خاصة أننا غير راضين عن أدائها؟

●● الحكومة الحالية أغلبها من الموظفين وهذا خطأ، فينبغى أن نبتعد عن الكادر الوظيفي، فالموظفون أفكارهم تقليدية ونحن فى حاجة إلى أفكار مبتكرة، فيمكن أن يستعين بالقطاع الخاص وأصحاب الشركات.

نسعى لتحالف انتخابى مع حزب الفرسان..

مخيون: نرفض الإخوان ولا مانع من التعامل مع أعضاء الوطنى

قال يونس مخيون، رئيس حزب النور، إن الاستعانة بكوادر من نظام الإخوان في الانتخابات البرلمان القادمة أمر بل متسحيل، موضحا أن هناك فجوة واسعة بين حزب النور والإخوان، حيث أنهم يتهمون أعضاء النور بالعمالة والخيانة كما أنهم لا يعترفون بالنظام الحالي.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي أقيم على هامش المؤتمر الجماهيري لحزب النور الذي أقيم بمعسكر أبي قير تحت عنوان "مصرنا بلا عنف".

وأضاف مخيون أنه لا مانع من قبول أعضاء النظام الأسبق "الحزب الوطني" طالما توفرت فيهم الشروط التي وضعها الحزب كشروط عامة للمرشحين على قوائمه، والتي حددها في أن يكون إنسان وطني، لم تلوث يده بدماء أو أموال المصريين، ويتمتع بالخبرة، موضحا أن الحزب الوطني كان يضم ٣ ملايين عضو وكثير منهم انضم له ليس قناعة بالحزب لكن لاعتبارات قبلية، معلقا "نريد في المرحلة الجديدة أن نستوعب الجميع".

كما أشار إلى الآلية التي يعمل بها الحزب لاختيار مرشحيه في البرلمان القادم وأنها قائمة على نظام المجمع الانتخابي، موضحا أن كل محافظة تتضمن مجمع انتخابي مهمته اختيار الكوادر والشخصيات المناسبة، حسب المعايير التي تم وضعها ويتم تصعيد من تم اختيارهم للمجمع الانتخابي المركزي، ثم العرض النهائي على الهيئة العليا للحزب، مؤكدا أنه تم الانتهاء في جميع المحافظات من عمل هذه اللجان واختيار الشخصيات المشاركة.

وأكد أن الحزب يهتم بالعناصر الشبابية، مؤكدا أن النور أكثر الأحزاب تمثيلا للشباب خلال البرلمان السابق، لافتا إلى أنه سيتم الاستعانة بشخصيات عامة لها سمعة طيبة وكفاءات وخبرات وقادرة على التواصل، حتى إن لم تكن منتمية لحزب النور.

ورفض مخيون ذكر أي من الشخصيات التي تم اختيارها، معتبرا أن ذلك من التفاصيل التي لا يتوجب ذكرها.

وأشار إلى تناول الإعلام لحادث الغربية في الوقت الحالي، مؤكدا وقوع الحادث منذ شهرين وأن ظهوره في الوقت الحالي يأتي ضمن حملة ممنهجه لجهات أرادت تشويه الحزب وإضعافه لكونه الحزب الوحيد المتواجد في الشارع في الفترة الحالية، على حد قوله.

وقال إنه خلال لقائهم بوزير الأوقاف تم الاتفاق على عدم استغلال المساجد في الدعاية الانتخابية موضحا أن حزب النور هو من طلب ذلك.

وأكد مخيون على وجود اتفاق بينهم وبين الوزير على تنظيم عدة مؤتمرات لنبذ العنف والأفكار المنحرفة إلا أنهم فوجئوا بإصدار الأوقاف بيانا يصف ما يفعله الحزب بالابتزاز وأنهم يستغلون المساجد للدعاية الانتخابية

رحمة أشرف

أقباط ٣٨: النور لم يتصل بنا.. وعلامات استفهام أمام انقطاعه

كتب - إيرينى صفوت

قال نادر الصيرفي، منسق رابطة أقباط ٣٨، إن الرابطة لم تتلق أي اتصالات من حزب النور بشأن تدشين تحالف انتخابي، وترشيح عدد من أعضاء الرابطة على قوائمه.

وأضاف أن علامات استفهام تطرح نفسها أمام انقطاع التواصل مع الحزب السلفي، لافتًا إلى أن أقباط ٣٨ غيرت بوصلتها الانتخابية من التواصل مع "النور" إلى حزب "الفرسان" الذي يعبر عن معسكر ٣٠ يونيو.

وأشار الصيرفي إلى أن الرابطة عدلّت من معالجتها لقضية الطلاق المدني بانضمامها الرسمي إلى مؤسسة "مصر أولاً" لحقوق الإنسان، لتدشين أول مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية بين مسلمين وأقباط.

وأردف قائلاً: "سنعقد مؤتمرًا قريبًا لإعلان تطورات أقباط ٣٨ بشأن أزمة الأحوال الشخصية".

سياسيون: رجال الأعمال يسعون للسيطرة على البرلمان لحماية مصالحهم

أكد سياسيون وحزبيون أن محاولات رجال الأعمال خوض الانتخابات البرلمانية، من خلال تواجدهم بقوة في التحالفات الانتخابية الحالية، إنما هي بالأساس محاولة للتدخل في سن التشريعات الاقتصادية، بهدف حماية مصالحهم، سيما أن البرلمان القادم ملقى على عاتقه سن التشريعات المكملة لدستور ٢٠١٣.

وقال عبد الله المغازي البرلماني السابق، إن الخطورة في البرلمان القادم تكمن في المهام التشريعية الكبيرة الملقاة على عاتقه، فمطلوب منه تغيير البنية التشريعية للدولة بالكامل لتتوافق مع النصوص الدستورية الجديدة، ومن ضمن هذه البنية التشريعية القوانين الاقتصادية والتي تهم رجال الأعمال.

وأرجع المغازي، سعي بعض رجال الأعمال للسيطرة على البرلمان القادم؛ للحفاظ على مصالحهم الاقتصادية وترتيباتهم المالية، لذلك فإن كل طاقتهم الآن مسخرة لخدمة مشروعهم الخفى في تجهيز بعض العناصر لخوض الانتخابات حتى يكون لهم ظهير مؤسسي يحمى مصالحهم ومراكزهم داخل الدولة المصرية ولا يتم تغيير التشريعات الاقتصادية التي قد تؤثر على مراكزهم وشركاتهم، بعد أن فشلوا في التأثير على الرئيس عبد الفتاح السيسي.

الدكتور أحمد دراج، القيادي بالجمعية الوطنية للتغيير، قال إن السبب في محاولة تسلل رجال الأعمال للبرلمان القادم المشاكل التي تعاني منها الأحزاب، بالإضافة للقوانين التي تساعد على تزاوج رأس المال بالسلطة مثلما حدث في عهد مبارك، وهو ما أدى إلى الفساد في الدولةوجعلنا نعاني منه حتى الآن.

وأضاف دراج، أن رؤوس الأموال لديها مصالح تحاول حمايتها حتى لو اختلفت مع مصلحة الدولة، وذلك بمحاولة السيطرة على البرلمان والتشريعات الاقتصادية، وهذا لأن أغلب رجال الأعمال يستفيدون من فساد القوانين المنظمة للعملية الاقتصادية؛ ومصلحتهم بقاء الوضع كما هو عليه من خلال رجالهم بالبرلمان.

من جهته، قال مجدي شرابية، الأمين العام لحزب التجمع، إن رجال الأعمال يخترقون جميع الأحزاب إلا اليسار السياسي، وذلك نتيجة الأيديولوجية الحزبية، فالأحزاب الليبرالية يوجد لديها رجال أعمال، حيث يأتي التمويل منهم عن طريق التبرعات أو غيرها من الطرق التي تؤدي في النهاية للمقعد البرلماني، ولكن المشكلة تكمن في فكرة شراء الأموال.

وأضاف شرابية، أن رجال الأعمال يسعون لدعم الأحزاب حتى يدافعوا عن مصالحهم الشخصية داخل البرلمان، من خلال المحافظة على بعض التشريعات الاقتصادية التي تمكنهم من الاستيلاء علي المال العام، أو سن قوانين جديدة تحافظ على أعمالهم، مشيرًا إلى أن الأموال هي التي تتحكم في البرلمان القادم، ولا بد من عمل حملات توعية للمواطنين ضد رجال الأعمال الفاسدين.

وكان المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أحد المراكز البحثية، أصدر تقريرًا حذر فيه من مخاطر سيطرة رجال الأعمال على البرلمان، والتي تتمثل في أنها تؤثر في استقرار التحالفات الانتخابية، ومستقبليًا في أداء مجلس النواب المقبل، بالإضافة إلى أنه في حال نجاح تحالف مدعوم من رجال أعمال في الحصول على نسبة كبيرة من المقاعد، فسوف يلعب دورا في تشكيل الحكومة، وبالتالي سنجد دورا مباشرا لرجال الأعمال في وضع القوانين، الأمر الذي قد يكون عائقا لأداء الرئيس لمهامه، بل قد يخلق معارضة غير بناءة.

آلاء حسين

«الإتحاد الثورى» تستمر فى حملتها ضد الفساد وتكشف ما يحدث داخل الشركات الحكومية ما يحدث داخل وزارة النقل «شركة الإتحاد العربى للنقل والسياحة سوبرجيت»

تعين ٤ مستشارين لا يفعلوا شى.. ولا يتخذون قراراً واحداً داخل الشركة

مدير عام الإدارة المالية المتسبب فى واقعة الإختلاس تتم ترقيته لرئيس قطاع المالية

نبذة عن الشركة :

هى شركة الاتحاد العربي :ذات التاريخ العريق فهى منشاءة منذ عام ١٩٧٩ وهى مملوكة لكل من مصر – الاردن–ليبيا .وهى حاليا مملوكة للحكومة المصرية . تعمل هذه الشركة على نقل الركاب دولياً ما بين سوريا والأردن، ومصر، وليبيا. وتستخدم الشركة عدة أنواع من الحافلات مثل سكاي لاينر ((Skyliner، سيتي لاينر ((Cityliner، ميجا لاينر ((Megaliner، ستار لاينر ((Starliner، وهو طراز من الحافلات تنتجه شركة نيوبلان الألمانية، لكن الاسم المتداول لهذا النوع من الحافلات هو سوبرجيت، وفي مصر صار اسم سوبرجيت مرادفاً لكل حافلات نيوبلان المستخدمة من قبل شركات النقل الأخرى.ومع العلم ان هذة الشركة اصبحت تحقق ملايين كبيرة واخرها هذا العام ما يقرب من١٩ مليون جنية تقريبا ولكن كل هذا معرض للانهيار خصوصا بعد الادارة التى ترفع راية المصالح الشخصية على المصلحة العليا وسط غياب الاجهازة الرقابية سواء عن قصد او بغير قصد ولكن مستقبل العمال فى خطر وايضا مستقبا مكاسب تتدخل ميزانية الوزارة .فهى واحدة من اكبر الشركات الحكومية التى تعتمد عليها وازرة النقل فكانت تستورد كل الاتوبيسات من الخارج وهى سيارات نبولاين وكانت دقيقة جدا فى أختيار السائقين الماهرين حتى يستريح المواطن ويحافظ على الحالة الفنية للسيارة لكن الان يتم تعين كل من لهو واسطة حتى اذا كان دون المستوى ودون الكفاءة ودون الخبرة فى المجالات الادارية والمالية والفنية .

هذا ما يحدث داخل شراكة الاتحاد العربي وحينما تحدثنا الى احد عمال المخزن ويدعى (م–ع) فشرح لمحررنا ان المخازن لا يوجد بها قطع غيار

لانها بتباع بعد دخولها بخمس دقائق وعندما سألنا احد السائقون أين المسئولين فيؤكدون انهم لم يروا مسئول منذ عام ٢٠١١ وأذا قاموا بارسال اي شكوة لا تصل الى السيد الوزير لان احد المسئولن فى الشركة قام بتعين احدى اقاربة حتى يحبط اى شكوة للسيد الوزير.وهى)د––م(

موظفين يمتلكون الشركة :

تعين اربع مستشارين لا يفعلوا شي ولا يتخذون قرار واحد داخل الشركة مخالفا لقرار الوزير.

المشاركة مع العمال بنسة٥ ,٢٪ صافى الارباح مع العلم بأن قرار الوزير السابق كان لمدة عام واحد.

ترقية بعض العاملين بالشركة بدون وجة حق وبدون التقيد بالمدة القانونية .

ترقية السيد– بهاء عبد الفتاح الى مدير ادارة. ثم مدير عام .ثم القائم بأعمال رئيس قطاع الحركة والتشغيل فى اقل من شهرين .

ترقية السيدة / رحاب احمد العربي الى مدير(مدير أدارة التفتيش المالى والادارى)

وهى التى تقوم بمراجعة جميع مصروفات الشركة ومن ضمنهم المشتريات من قطاع غيار وخلافة .

وأن السيد(مدير ادارة المشتريات) القائم بأعمال مشتريات الشركةوهو(معتزمصطفى عبد الظاهر) زوج السيدة _رحاب احمد العربي

وهى التى تراقب جميع المصروفات .

ولاننسى بالذكر ان المذكورة هى التى تسببت بواقعة اختلاس واهدار المال العام للشراكة بمكتب الاسكندارية _ومكتب الغردقة

وان السيد – مدير عام الشئون الادارية :الاستاذ سيد عبد الوهاب فى نفس واقعة الاختلاس .

قد قام رئيس الشركة بتعين (أ/ السيد عبدالوهاب) مديرا للشئون الإدارية .

والسيد / مدير عام المالية وهو المتسبب والمتهم الرئيسى فى واقعة الاختلاس ثم ترقيته لرئيس قطاع المالية رغم وجود خطاب من (النيابة الإدارية) بعدم العمل بالقطاع المالى ورغم ذلك تم توظيفه مدير عام المالية .

مع وجود قرار الجزاء رقم ٤٦ مع قرار النيابة الادارية.

السيد / رئيس قطاع الشئون الفنية (فوق السن القانونى ٦٠ سنه) وهو مستشار وليس له حق التوقيع على اى شئ ومع ذلك فهو سيف فى يد السيد / رئيس مجلس الإدارة وفى نفس الوقت هو أحد الذين يقوموا بالتستر على من يقوم بالسرقة من قطع الغيار وخلافه فى شركة الاتحاد العربى

ويبارك السيد / رئيس مجلس الإدارة على الفساد والدليل على ذلك ، أن عندما تم ضبط فنى يقوم بسرقه قطع غيار من جراج الشركة

ترقية بعض العاملين بالشركة بدون وجة حق وبدون التقيد بالمدة القانونية

فواتير مزورة وفواتير وهمية لا توجد لها مقارات ولا تعمل بالسوق المحلى أو الأجنبى

أحمد مسعد

وثبتت عليه التهمة وبالرغم من ذلك قام السيد / بهاء عبدالفتاح القائم بأعمال رئيس قطاع الحركة والتشغيل مع السيد / عاصم فتحى سكرتير مكتب رئيس الشركة مع السيد / مدير عام الشئون القانونية بالانفاق مع رئيس الشركة على ان يتم التستر على حالة وموضوع السرقة التى تمت فى المخازن .

عددالمخالفات المالية:

وهنا مخالفات مالية لا حصر لها .. فواتير مزورة وفواتير وهمية لا توجد لها مقارات ولا تعمل بالسوق المحلى او الاجنبي.

- الاشتراك مع أعضاء مجلس الإدارة فى صرف مكافأة العضوية وقدرها (٢٠,٠٠٠جنيها) صافى لرئيس وأعضاء المجلس (مخالفة للقرار رقم ٤ لسنه ١٩٨٤)
- الشركة كانت تقوم بتسفير العاملين فى موسم الحج كل عام . ولكن لسوء الإدارة لم تقوم الشركة بتسفير أيه فرد من الشركة هذا العام . من المسئول (إهدار مال)
- ايقاف اكثر من (٢٢) اتوبيس بدأ من تاريخ ٤ / ٢٠١٠ بدون أسباب قانونية معروفة.
- تم بيع عدد (١٠) أتوبيس ماركة(رينو) عن طريق هيئة الخدمات الحكومية بمبلغ يتراوح ما بين (٢٥ الى ٣٥ الف جنيها للأتوبيس الكامل)
- تم تخريط وتفريغ وتكهيين وتقطيع (٥ أتوبيس) بدون أسباب بعد صرف قطع غيار جديدة عليها من مخازن الشركة رغم توقف هذه الآتوبيسات عن العمل منذ فترة طويله . ثم تم تشغيل باقى الاتوبيسات فى سنه ٢٠١٣ (اهدار مال) .
- يوجد بمخازن الشركة الآن قطع غيار وهى غير مطابقة للمواصفات وغير جديدة

أى أنها لا تدخل مخازن الشركة على انها جديدة وهى مستصلحه ومجددة وغير مطابقة لمواصفات الامان وغير مطابقة للمواصفات الفنية ?مما يتسبب فى اعطال السيارات بالركاب بالطريق وحدوث كوارث وحوادث وتعطل عدد كبير من الركاب وتعطيل مصالحهم وأرباك تشغيل مواعيد رحلات الشركة وأرباك الشارع العام بالطرق (اهدار المال)

- توجد احدى سيارات الشركة اى المملوكة للشركة للنقل البرى ماركة (كيا سيراتو) مع (ابن السيد / رئيس مجلس الادارة) وهو لا يعمل بأى وظيفة للشركة وهو يتحرك بها لأغراض خاصة به وليس لأغراض الشركة (اهدار مال
- احضار فواتير مزورة وغير صحيحة مع بطاقة ضريبية مزورة مع سجل تجارى مزور على فواتير قطع الغيار المقدمة للشركة .
- الجهاز المركزى للمحاسبات
- وقد أرسلت إدارة مراقبة حسابات النقل الداخلى والنقل العام بالقاهرة والاسكندرية تقرير مراقب الحسابات التفصيلى على القوائم المالية بشركة الاتحاد العربى للنقل العربى والسياحة « سوبر جيت».
- وقد تحرر فى ٢٠١٤/٤/٦ الذى تضمن عشرة مخالفات مالية يستوجد محاسبة كل من إدارة الحركة والتشغيل
- الإدارة المالية – إدارة الشئون الإدارية – إدارة المشتريات – إدارة المخازن .
- كما أكد التقرير انه يوجد تلاعب من قبل القائمين بكافة هذه الأعمال .
- وعلى صعيد آخر قرر عدد من العاملين بالشركة بتقديم مذكرات وشكاوى الى بعض الجهات المسئولة عن هذا الفساد وهذه المخالفات ومنها الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية رقم ٢٠٣ فحص ٨١ بالمكتب الفنى ومكتب النائب العام رقم ٦٠٦ ، ١٢٣– ٩٤٩ ولكن دون جدوى.

المخالفات الفنية:

تأكدت شكوك السائقين والعمال بما يحدث بين شركة m.cوبين الشركة المذكورة

بعد ما قررت شركة الاتحاد العربي ان تتولى عملية اصلاح اعطال الصيانة من شركة m.cغبور التابعة للسيد (ك.غ) على تبديل قطع غيار أصلية ولكن الشركة الاخرى تقوم بتبديلها بقطع غيار مضروبة ومع ذلك لا تتحرك الادارة علما بأنها تهدد حياة الركاب والسائقين وتخسر العديد من السيارات .

منذ تاريخ ٧–٨–٢٠١٣ حتى الان لم يتم أصلاح لوحة كهرباء .

تم شراء عدد ١٠ سيارات من شركة صناعة وسائل النقل m.cعلى حالة الزيروا ولكن ستجد ان اغلب هذة السيارات داخل الصيانة .

فواتير مزورة :

ومع الاسف رصدنا عدد من الفواتير المزورة والتى تحمل ارقام غريبة ومن مناطق لا توجد لها علاقة بخطوط الشركة وبالرغم منذلك وبالرغم مما نشرنا من قبل ونعيد نشر نفس الاسماء المذكورة فى العدد السابق الا انة رفض احد مسؤلين الشركة الاجابة عن العدد السابق ولا نعلم ما هى الاسباب الحقيقية هل هؤلاء مسئولين اقى من القانون ام لاتوجد اجابات لما نقوم بنشروا.

وبعد كل ما ذكرنا من مخالفات مالية وادارية ووقائع اهدار للمال العام والتزوير هل سوف ينظر احد المسولين داخل وزارة النقل لما يحدث داخل شركة الاتحاد العربى للسياحة والسوبر جيت لينقذ الشركة من الانهيار .

بعد كل ما بذلنا من مجهود داخل الشركة هل سينظر السيد الوزير الى المخالفات والتجاوزات التى تحدث داخل الشركة.

إسناد عقار سوفالدى لشركة خاصة وليست قطاع حكومى يثير الشكوك والتساؤلات..

نقابة الصيادلة : نرفض أن تكون مصر فأر تجارب للأدوية الجديدة

تولت جريده "الاتحاد الثورى" فى الاعداد السابقه لها موضوع عقار سوفالدى وتطوراته منذ عرضه على الحكومه المصريه وحتى الان واستكمالا لتطورات ما وصل اليه العقار فقد كشف أعضاء في نقابة الصيادلة عن أن وزارة الصحة لن تصرف عقار سوفالدي لمرضى الفيروس الكبدي »سي« إلا بعد كتابة المريض ٣ إقرارات على نفسه تتضمن إجراء أبحاث علمية على المريض دون أن يكون له الحق في الرجوع للوزارة أو الاعتراض على ذلك، كما تتضمن الإقرارات أن يستخدم المريض الدواء الجديد على الرغم من أي آثار جانبية تنتج عنه.

وأكد أعضاء النقابة في مؤتمر صحفي عقدوه بمقر »دار الحكمة«، حول دواء فيروس سي الجديد »سوفالدي« أن الوزارة أسندت توزيع العقار إلى شركة خاصة وليست شركة قطاع حكومي، ما اعتبروه »يثير الكثير من علامات الاستفهام«.

وقال الدكتور هيثم عبدالعزيز، رئيس لجنة الصيادلة الحكوميين بالنقابة، إن وزارة الصحة أسندت توزيع العقار إلى شركة خاصة ولم تسنده للشركة المصرية لتوزيع الأدوية المملوكة للقطاع العام، متسائلاً عن الجدوى من ذلك على الرغم من وجود شركات قطاع عام مملوكة للشعب.

وكشف »عبدالعزيز« عن أن نقابة الصيادلة لديها معلومات بأن وزارة الصحة لن تصرف الدواء الجديد لأي مريض مصاب بفيروس سي إلا بعد كتابة المريض ٣ إقرارات على نفسه، تتضمن موافقته على استعمال الدواء على الرغم من أي أعراض جانبية تنتج عنه، وإقرارًا بأن يتضمن إجراء أبحاث علمية على هذا المريض دون أي اعتراض منه، مطالبًا وزارة الصحة بالرد على ذلك، واتهمها بـ»إجبار المرضى«.

ولفت رئيس »الصيادلة الحكوميين« إلى أن وزارة الصحة »جهة خدمية وليست بحثية، ولا يحق لها ذلك«، وأضاف أن مصر بها أعلى إصابة عالمية بالفيروس، وتأتي في المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد دولتي الصين والهند، مشيرًا إلى أن الفيروس المنتشر في مصر هو »جيني ٤«، وذلك بنسبة ١٠٠٪، وهو ما يختلف عن الجين المنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، المنتجة للعقار الجديد.

وتابع: »إنتاج العقار الجديد ليس معضلة، وتكلفته تتراوح بين ٦٨ و١٣٦ دولارًا، كما أن النقابة لديها طريقة التصنيع وعروض أسعار من الشركات المنتجة له على مستوى العالم، والمريض سيحتاج إلى ٣٤ جرامًا فقط منه«.

وطالب »عبدالعزيز« وزارة الصحة بالالتزام بالشفافية في طرق التعاقد على العقار واستيراده، مؤكدًا غياب الشفافية وأن الوزارة لم تطلع الرأي العام على طرق تسجيل العقار أو تسعيره، والدراسات العلمية التي أجريت عليه أو المفاوضات مع الشركة المنتجة له.

وأكد المسؤول النقابي أن »الصيادلة« لديها معلومات عن أن الدراسات على العقار أجريت على ١٠٠ مريض فقط، وهو رقم »قليل لا يكفي لتداول هذا العقار على ملايين المرضى في مصر«، مضيفًا »ومخترع العقار أكد أن المرحلة الثانية من العقار ستتم تجربتها في مصر، ونحن نرفض أن تكون مصر فأر تجارب للأدوية الجديدة«.

واختتم »عبدالعزيز«، بقوله: »وافقت مصر على تداول العقار، على الرغم من وجود قرار من وزارة الصحة بعدم تداول العقار داخل البلاد قبل إجراء تجارب عليه لمدة عام في الخارج«، متسائلاً عن السر وراء التعجل في تسجيل الدواء في مصر على الرغم أن مخترع العقار أكد وجود عقارات بديلة أصلح لمصر من »سوفالدي«.

وطالب الدكتور وائل هلال، عضو مجلس النقابة، بإسناد إنتاج العقار لشركة قطاع أعمال لمنع الاحتكار، لافتًا إلى أن الوزارة استجابت لذلك.

لم يتم صرف العلاج حتى الآن والمرضى "بنسجل الأسماء علشان نحجز الدوا"

مى جمال حسين

وقال إن الإحصائيات المتاحة تؤكد إصابة ١٢ مليون مصري بفيروس »سي«، كما أن مصر هي الدولة الثالثة على العالم في نسبة الإصابة بالفيروس، والذي يحتاج إلى علاج ١٢ أسبوعًا، بالإضافة إلى عدد من مضادات الفيروسات التي سيتعاطاها المريض بجانب »سوفالدي«.

وأضاف: »إلى الآن لا توجد دراسة في مصر تقول إن (سوفالدي) آمن للمريض، ويتم تناوله دون إحداث أي آثار جانبية، كما لا توجد بيانات عن المرضى الذين تناولوا العقار في الخارج والشريحة العمرية لهم، أو الأعراض المصاحبة للعقار والحالات المحظورة، وما هي كفاءة جهازي الكلى والكبد لمتناولي الدواء«.

وقالت الدكتورة هالة مصطفى، عضو بالشركة المصرية المنتجة للدواء، إن الوزارة أسندت توزيع العقار إلى شركة خاصة وليس شركة قطاع عام، ولفتت إلى أن الشركة الخاصة هي التي توزع عقار »إنترفيرون« المنتج محليًا لعلاج مرضى الكبد والمصابين بفيروس »سي«

وقال الدكتور أحمد فاروق، عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة: "إن فرض الحراسة القضائية على النقابة جاء كرد فعل طبيعي؛ لانحياز النقابة لمصلحة المريض، ووقوفها ضد مافيا تجارة الأدوية"، بحسب تأكيده. وقال عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة، حول بلاغ النقابة عن مخالفات "سوفالدى": "إن مافيا الدواء دمرت الاقتصاد القومى من خلال تهريب الأدوية إلى سلاسل الصيدليات".

وأضاف أن النقابة تقدمت ببلاغ للنائب العام حول مخالفات وزارة الصحة فى ملف تسجيل وتسعير سوفالدى؛ مستكملا "كل مليون علبة دواء سوفالدى ستكلف الدولة والمرضى مليار ونصف جنيه"؛ مشيرًا إلى أن جهود النقابة تسببت فى تخفيض تسعير العقار.

وقال الدكتور وائل هلال، أمين الصندوق حول بلاغ النقابة عن مخالفات "سوفالدى" وتداعيات فرض الحراسة القضائية على النقابة: "إن نفس الأعضاء الذين رفعوا الدعوى السابقة، والتى حكم فيها القضاء بعدم فرض الحراسة أعادوا إقامة الدعوى مرة أخرى، وبنفس الاتهامات التى برأت المحكمة النقابة منها سابقًا".

وبعد ان رصدت " الاتحاد الثورى " اراء كبار المسئولين عن العقار توجهت الى عينه من مرضى الكبد لتعرف معاناتهم وترصدها الى "الكبار" فبصوت يملؤه الأسى تخرج الكلمات من شفاه « مها سيد » إحدى مرضى فيروس سى بمعهد الكبد لتعبر عن حالتها فهى مريضة يتكلف علاجها ٦٠٠ جنيه شهريا وزوجها هو الأخر لديه حالة زراعة كبد يصل علاجه إلى ما يزيد عن ١٢٠٠ كل ذلك يقع على كاهل ولديها فمرتبهما لم يتجاوز الـ ٢٠٠٠ جنيه معلنة رفضها لسعر عقار« سوفالدى» الذى سمعت عنه فى وسائل الإعلام بأنه سوف يتم طرحه بسعر ٢٢٠٠ جنيه قائلة: إزاى هيقدروا يوفروا لنا العلاج الجديد، لا صعب هنجيب منين دخلنا قد إيه عشان نقدر ندفع ده كله .

وفى سؤالها إذا كان المعهد قد أعطى لهم معلومات بخصوص هذا العقار ،ردت قائلة لا توجد سوى ورقة معلقة على الحائط تفيد بأن العلاج يتم حاليا اعتماد قواعده وخلال شهر سبتمر سوف يتم الإعلان عن أولويات العلاج وأماكن العلاج المعتمدة وموعد التقدم بالأوراق والمرضى لا يفعلون شئ سوى تسجيل اسماؤهم لحجز العلاج.

« Complete Cure Device for HCV&HIV

ومع إخفاق الأمل في العلاج بجهاز القوات المسلحة ، بعدما أعلنت تأجيل الإعلان عنه في مؤتمر صحفي يوم ٢٨ يونيو الماضى ، »أنه لن يتم استقبال مرضى من المواطنين في ٣٠ يونيو كما كان محددًا«، وتأجيل الاختراع لمدة ٦ أشهر »لمزيد من الأبحاث والدراسة«، وصل مرضى فيروس سى إلى حائط سد وجدوا فيه بريق ضوء ،بعد إعلان الدكتور عادل عدوى، وزير الصحة ، أنه سيتم طرح عقار علاج مرض الالتهاب الكبدى الفيروسى »سوفالدى« فى مصر الأسبوع الأول من سبتمبر، مشيراً إلى أنه سيتم إعداد كمية ٢٢٥ ألف جرعة، فى الشهور الستة الأولى .

ولكن «يا فرحة ما تمت » حيث أن تسعيرة عقار «سوفالدى » أثار حفيظة الجميع فقد وصل إلى ١٤ ألف جنيه للعلبة الواحدة ذات ٢٨ قرصًا، وهى عبوة تكفى المريض لمدة شهر واحد مما دفع « المركز المصرى للحق فى الدواء » لتقديم مذكرة إلى رئيس الإدارة المركزية للصيدلة تفيد بأن المريض لا يكتفي بشراء هذا العقار فقط ، وإنما عليه شراء حقن الإنترفيرون طويل المفعول بمعدل حقنة أسبوعياً، بخلاف شراء كبسولات «الريبافرين» حتى يكتمل كورس العلاج الخاص به والذي يستمر ما بين ٣ إلى ٦ شهور ،وهو ما يترتب عليه أن يدفع المريض قرابة ٤٧٠ ألف جنيه خلال تلك الفترة حتى يتعافى.

كما أعلن المركز المصرى للحق فى الدواء فى بيان له ، أن تكلفة العلاج الثلاثي الحديث ضد فيروس سي بالسعر الجبري (الحر) بالصيدليات وحسب ما أعلن سيكون على النحو الآتى للكورس ٦ شهور، السوفالدي:١٤٩٠٠ جنيه ٦ شهور=٩٠،٧٠٠ ألف جنيه + الإنترفيرون طويل المفعول ٢٤ حقنة بـ ٢٥ ألف جنيه + أقراص الريبافرين علبة شهريا ٦٠٠٠ يصبح على المريض دفع = ١٢٥ ألف جنيه شهريا وهذا رقم ضخم جدا بالنسبة لقدرات المواطن المصرى .

يذكر أن الحكومة المصرية متمثلة فى وزارة الصحة واللجنة القومية لمكافحة الفيروسات الكبدية، قامت بعمل إجراءات التفاوض مع الشركة ?جلياد ?منتجة العقار لفتح خط إنتاج جديد لمصر ،واستيراد العقار لعلاج المصريين بسعر مناسب بدلا من السعر الأمريكي حيث تقدر ثمن العلبة في أمريكا ٨٢ ألف دولار في الشهر .

كما أعلنت وزارة الصحة فى مارس الماضى ، نجاح فريق التفاوض لتوفير عقاقير فيروس سى الجديدة، في التوصل إلى اتفاقية لتوفير عقار ?سوفالدى?، في مصر بسعر ٣٠٠ دولار أى ٢٢٠٠ جنية للعلبة شهريا ولمدة ٣ شهور ،يضاف إليه تكلفة حقن الإنترفيرون و كبسولات الريبافرين ،وذلك للمرضى الجدد الذى لم يتم معالجتهم سابقا ،ولمدة ٦ أشهر للمرضى الذى لم يستجيبوا سابقا او التى حدثت معهم انتكاسة .

وأوضح عز العرب أنه تقدم بشكوى بصفته المستشار الطبى لمركز الحق فى الدواء ، إلى الإدارة المركزية للصيدله ، اعترضا على سعر السوفالدى الحر ،لانه يعد مجحف للمريض العادى على حد قوله ،حيث أن كفاءة المراكز لا تتعدى ٤٠ ألف مريض سنويًا ،كما أن عدد ٢٢٥ ألف جرعه التى تم الاتفاق عليها ،هى رقم متدنى بالنسبة لإحتياجات السوق المصرى ،لأنه سيتضمن علاج حوالى ٥٥ ألف مريض فقط ،من إجمالى ١٥ مليون مصاب بفيروس سى فى مصر .

البقية العدد القادم

زاخر: المجمع المقدس لن يلتفت لوثيقة مستقبل الأحوال الشخصية

كتب - مايكل ناصر

قال المفكر القبطي كمال زاخر، منسق جبهة العلمانيين الأقباط، إن المجمع المقدس المزمع انعقاده في ٢٠ نوفمبر الجاري، برئاسة البابا تواضروس الثاني، لن يلتفت لوثيقة مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط المنبثقة عن تحالف رابطتي "أقباط ٣٨" و"حماة الإيمان".

وأضاف أن جدول أعمال المجمع محمل بأولويات تتجاوز أولوية هذا الملف، لافتا إلى الكنيسة قد تناقشها فيما بعد، لكن لا أحد يستطيع أن يفرض عليها شيئا.

وأشار زاخر إلى أن القانون الموحد للأحوال الشخصية للطوائف المسيحية لن يتضمن بنود الوثيقة، مؤكدا أن الكنائس أنهت صياغته، لكن صيغته النهائية لم تعلن بعد.

وأوضح منسق جبهة العلمانيين الأقباط أن إيجابية الوثيقة تأتي في انتقال الصدام بين الرابطتين "حماة الإيمان، وأقباط ٣٨" والكنيسة، إلى الحوار، واصفاً الوثيقة بأنها جهد فكري يحتاج للنقاش.

واستطرد قائلا: "الكرة في ملعب الكنيسة منذ البداية فيما يخص الأحوال الشخصية، لكن يمكن إقامة حوار في الفترة المقبلة من ناحية تحريك الأمور في ملف الأحوال الشخصية".

كانت رابطتا أقباط ٣٨ وحماة الإيمان قد أصدرتا وثيقة مساء اليوم تتضمن ٨ بنود لحل أزمة الأحوال الشخصية والزواج والطلاق المدني بالكنيسة الأرثوذكسية تزامناً مع مناقشة الكنائس للقانون الموحد للطوائف المسيحية للأحوال الشخصية.

بعد توافق رابطتي "أقباط ٣٨" وحماة الإيمان..

وثيقة مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط.. والكرة فى ملعب الكنيسة

دخلت أزمة الزواج والطلاق المدني لمنكوبي الأحوال الشخصية منعطفاً جديداً بعد توقيع رابطتي "أقباط ٣٨"، و"حماة الإيمان"، وثيقة جديدة تحت اسم "مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط".

وبحسب الوثيقة فإن مرحلة الصدام بين الرابطتين والكنيسة قد قاربت على الانتهاء بعد توافق بين فرقاء الأحوال الشخصية على أن الكنيسة بمجلسها الإكليريكي ومجمعها المقدس هي الجهة التشريعية الوحيدة المنوط بها إعطاء تصاريح الزواج الأول والثاني وفقا لتعاليمها الأرثوذكسية السليمة، ولا توجد أي جهة أيا كانت لها الحق فيما يخص ذلك الأمر، وفقاً للبند الثاني من الوثيقة.

وأرجأت الرابطتان الصراع مع القيادة الكنسية الممتد منذ ٤ أعوام على الصعيدين الإعلامي والقانوني، لحين إعلان المجمع المقدس موقفه من الوثيقة في دورتي انعقاده القادمتين بما يعني قرابة ٦ أشهر من الآن.

ورفض نادر الصيرفي منسق حركة أقباط ٣٨ المعنية بملف الزواج والطلاق المدني، القانون الموحد للأحوال الشخصية للطوائف المسيحية المزمع إقراره قريبا، بعد مناقشات جادة بين رؤساء الكنائس تستهدف التوافق على البنود محل الخلاف.

وقال الصيرفي إن الرابطة ترفض إقراره، لافتا إلى أنها ستتقدم مذكرة قانونية لوزير العدالة الانتقالية تتضمن أسباب رفض القانون.

وأضاف أن الوثيقة التي تأتي في ٨ بنود لا بديل عنها في حل أزمة الأحوال الشخصية.

وجاءت بنود الوثيقة الموقعة من الرابطتين على النحو الآتي:

البند الأول: مشكلة الأحوال الشخصية في التاريخ الكنسي المعاصر تعد أزمة كبرى ولتفاقم الصراع بين مختلف الأطراف مما يساء استخدامه حتما من أعداء السلام وما أكثرهم، فقد اتفق الطرفان على تغليب المصلحة العامة وسلامة العقيدة والتعليم الأرثوذكسى والمساهمة في تخفيف المعاناة عن أصحاب مشاكل الأحوال الشخصية.

البند الثاني: التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من الوثيقة، وحتما لجميع بنودها علما بأن الموقعين على هذه الوثيقة يمثلون أنفسهم والروابط التي ينتمون إليها، ومن يؤمن بنفس مبادئهم.

البند الثالث: تعتبر الوثيقة ملزمة لكلا الطرفين بمجرد التوقيع عليها البند الرابع، اتفق الطرفان على تقدير وإعلان الحقائق الآتية:

١- التقليد والتعليم الكتابي والقوانين الكنسية، تؤكد على أنه لا طلاق إلا لعلة الزنا ولا زواج للطرف المخطئ، بينما يجوز الانفصال دون إعادة زيجة إلا في حالات خاصة، تتم بالمتابعة الدقيقة من المختصين مع ضمان كل الحقوق المدنية والذمم المالية.

٢- الكنيسة بمجلسها الإكليريكي ومجمعها المقدس هي الجهة التشريعية الوحيدة المنوط بها إعطاء تصاريح الزواج الأول والثاني، وفقا لتعاليمها الأرثوذكسية السليمة ولا توجد أي جهة أيا كانت لها الحق فيما يخص ذلك الأمر.

٣- وبحسب قول البابا شنودة الثالث من يريد أن يتزوج مدنيا، فليتزوج بعيدا عن الكنيسة، فالكنيسة لن تشرع أو تقنن أي فعل خاطئ من وجهة نظرها وغير مسئولة عن تبعيات الزيجات المدنية.

٤- من المستقر عليه في القوانين القبطية الأرثوذكسية أنه يوجد اختلاف وفصل تام بين الطلاق والتطليق الكنسي الذي يعقبه زيجة كنسية ثانية والطلاق أو التطليق المدني لأسباب مدنية متنوعة لذلك نهيب بمراعاة الإيضاح التام بهذه المسألة عند إقرار القانون الجديد.

٥- يرى الطرفان عدم وجوب إلزام الكنيسة بإتمام مراسيم أو عقود الزواج الأول أو الثاني أو بالحالات الخاصة التي تتم بالمتابعة الدقيقة من قبل المختصين من الكنيسة أو للمتزوجين مدنيا وعدم أحقية المطلقين وفقا للتشريعات المدنية المتنوعة للدولة بإقامة أية دعاوى قضائية تلزم الكنيسة بالزواج، وأن الكنيسة فقط بحسب قوانينها وتعاليمها الأرثوذكسية هي الوحيدة المنوط بها الترخيص بالزواج الأول والثاني.

٦- بموجب ما ذكر في هذه الوثيقة فقد اتفق الطرفان على توفير الجهد المبذول في الصراع، والتوافق على إعداد مقترحات ومشروعات تندرج تحت الإستراتيجيات المتفق عليها، وبذل قصارى الجهد لعرضها علي المجمع المقدس في دورته الحالية التي سوف تنعقد في تاريخ ٢٠ نوفمبر، حيث تشتمل المقترحات على الحلول المدنية والحلول الإدارية التنظيمية للزواج والطلاق كتوصيات مشتركة.

٧- اتفق الطرفان على شرح ما سبق وتقديمه للجهات المختصة والمعنية والمهتمة، وكذلك طرح الوثيقة لحوار مجتمعي وتداولها في وسائل الإعلام دون أي تجريح أو هجوم على شخصيات كنسية التي تقدم لها كل الاحترام والتقدير والطاعة.

٨- يحل الاتفاق في حالة معارضة الكنيسة "المجمع المقدس"، لبنود الوثيقة خلال دورتي انعقاد من تاريخ التوثيق.

٩- تحررت من هذه الوثيقة نسختان بيد كل طرف من الأطراف للعمل بها عند اللزوم.

توقيع رابطتى أقباط ٣٨ وحماة الإيمان وثيقة جديدة تحت اسم مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط

أقباط ٣٨ ترفض إقرار وثيقة المستقبل !؟

إيرينى صفوت

العلمانيون الأقباط يحذرون من أجنحة كنسية تسعى لعزل «تواضروس»

رفض التيار العلماني القبطي ما أسماه محاولات تجميد أو إعاقة خطوات البابا تواضروس الثانى، ومحاصرته في مسيرته الكنسية التي بدأت قبل عامين باعتلائه الكرسي المرقسي، محذرا من أجنحة داخل الكنيسة تسعى لعزل البابا، تزامنا مع ترويج بعض الأقلام والأبواق الموالية لها فى الفضاء الإعلامي.

وناشد من وصفهم بالآباء المستنيرين بالمجمع المقدس التصدي للمؤامرة التي يقودها البعض داخل مجمعهم وتحالفاتهم خارجه، لإسقاط البابا أو وقف مسار الإصلاح واسترداد الكنيسة لموقعها المتقدم في خريطة الخدمة وفي الوطن.

وقال التيار الذي يرأسه المفكر القبطي كمال زاخر في بيان له مساء اليوم بعنوان "الكنيسة بين الانطلاق والتفكيك" سنتصدى بحزم على كل الأصعدة ونكشف عن رؤوس المؤامرة، بالوثائق والشهادات، في لحظة لا تحتمل التخاذل أو التراجع عن الدفاع عن الكنيسة.

وأضاف البيان أن المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية دورته السنوية المعتادة في جلسات ممتدة في الفترة من الأحد ١٦ نوفمبر إلى يوم الخميس ٢٠ نوفمبر الجاري، برئاسة البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، لافتا إلى أن دورة المجمع هذه، تأتي فى ظروف عامة وكنسية غاية في الدقة والحساسية، وقد سبقها عدة مؤشرات تشكل مخاطر عديدة تستهدف تحجيم وتقليص مسار قيادة الكنيسة باتجاه التصحيح والإصلاح الذى اتخذه البابا منذ اليوم الأول له على الكرسي المرقسي.

وعدد التيار العلماني في بيانه إنجازات البطريرك الجديد التي يأتي أبرزها في "المصالحات المتتالية مع المستبعدين من الإكليروس والعلمانيين، وإعادة بعضهم إلى مواقعهم الكنسية، إعادة هيكلة الدوائر المعاونة، واستبعاد الوجوه التقليدية التي كونت مراكز قوى مسيطرة على القرار الكنسي باتجاه مصالحهم، وامتدت إلى المجال السياسي وتصدرت الإعلام".

رمزي لـ البابا: الأساقفة بيلعبوا من وراك ..ولو هيمشوها دولة دينية.. يقولوا لنا

أبدى النائب القبطي ممدوح رمزي عضو مجلس الشورى السابق استياءه من تدخل الكنيسة في السياسة عبر سعي الأنبا بولا أسقف طنطا لإرسال قوائم ترشيحات قبطية للأحزاب، تمهيدًا لمجلس النواب المقبل.

وقال رمزي، طلبت من البابا تواضروس الثاني إبان احتفالية عيد ميلاده بالمقر البابوي توضيح الأمور بشأن تدخل الكنيسة في ترشيحات مجلس النواب، وقلت له نصًا" الأساقفة بيلعبوا من وراك".

وأضاف أن الأحزاب السياسية هي سبب الرئيسي في تدخل الكنيسة بقوائم ترشيحات، نظير سعي الأحزاب للحصول على أصوات الأقباط في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وأشار إلى أن "أمين راضي " رئيس حزب المؤتمر أبلغه بإرسال الأنبابولا قوائم ترشيحات تضم عددًا من أعضاء لجنة المواطنة بالكنيسة من بينهم "ثروت بخيت، مارجريت عازر، كمال سليمان، د.سوزي ناشد".

واستطرد قائلًا" لو هتمشي بفكر الدولة الدينية.. يقولوا لنا".

وأوضح رمزي أن ما حدث مع البابا لم يتعد كونه نقاشًا مع القيادة الكنسية، مؤكدًا على أن السياسيين الأقباط لن يقبلوا من الكنيسة فرض شخصيات بعينها على الساحة البرلمانية".

وكان الأنبا بولا قد التقى رئيس حزب الوفد د.السيد البدوي، ورئيس حزب المصريين الأحرار لعرض قوائم ترشيحات قبطية لإدراجها ضمن قوائم التحالفات في انتخابات مجلس النواب المقبل.

بعد مطلب عودتها بسبب فتنة جبل الطير..

مؤسس أقباط ٣٨: جلسات النصح والإرشاد للمسيحيين غير دستورية

قال نادر الصيرفي مؤسس رابطة أقباط ٣٨ إن لجان النصح والإرشاد التي تستهدف المسيحيين في حال تغيير الديانة "غير دستورية"، لافتاً إلى أن الكنيسة تكيل بمكيالين في هذا الشأن.

وأضاف " أن البابا شنودة الراحل ضحّى بتلك اللجان مقابل عودة "وفاء قسطنطين" زوجة الكاهن والتي ذهبت بكامل إرادتها. على حد قوله.

وأشار الصيرفي إلى أنه في حال غياب زوجة كاهن فإن الكنيسة تتواصل مع الجهات التنفيذية لإعادتها، بينما إذا كانت سيدة عادية فإنها لا تسترعي انتباه أحد.

وأردف قائلاً "بعض السيدات لوحت بتغيير ملتها أمام المجلس الإكليريكي بسبب أزمة الأحوال الشخصية، فرد عليها أحدهم قائلاً: "كلبة وراحت".

وأوضح أن الغالبية لا يتعرضون للخطف، وإنما هذه القضايا لها خلفيات كثيرة وملابسات، لافتاً إلى أن سيدة جبل الطير هربت في المرحلة الأخيرة بعد علاقة لفترة طويلة مع الشخص المتهم باختطافها.

وأردف قائلاً "ابحثوا عن الذين أفسدوا الحياه الدينية والأسرية ".

وطالب الصيرفي بضرورة وضع حل جذري للأزمة، مشيراً إلى أن الكنيسة عليها ممارسة النصح والإرشاد منذ البداية، دون حاجة لجلسات نصح فيما بعد التحول الديني للبعض.

ولفت إلى أن قوانين الأحوال الشخصية هي السبب المباشر في كافة الأحداث الطائفية، مؤكداً أنه في حال السماح بالطلاق فإن ذلك سيمنع اصطحاب الأطفال مع المتحولات دينيًا وستمر الأمور دون "فتنة طائفية".

يذكر أن فتنة جبل الطير نشبت على خلفية اختفاء سيدة تدعى إيمان مرقس صاروفيم ٤٠ عاماً من منزلها بمنطقة جبل الطير، وتواتر شائعات عن هروبها مع شخص يدعى سامي أحمد الجلفي.

عصفور: تجسيد الأنبياء فى التليفزيون حلال .. والأزهر يرفض .. والحكم لكم

اثار تصريح جابر عصفور وزير الثقافة والخاص بعدم حرمة تجسيد الانبياء وعدم ورودها في نص قرانى او دينى او حديث جدلا واسعا ، حيث اوضح عصفور خلال لقائه فى برنامج العاشرة مساءا ان تجسيد شخصية نوح عليه السلام في فيلم "نوح" ليس حراما ولم يكن هذا التصريح هو الاول له فى هذا الشان فقد سبق وصرح وزير الثقافة منذ بداية توليه وزارة الثقافة في اكثر من لقاء تليفزيوني وصحفي بأنه عازم علي عرض الفيلم الأمريكي "نوح" للنجم راسل كرو الذي منع من العرض في مصر بناء علي قرار الأزهر الشريف، الذي يحرم تجسيد الأنبياء، وعلق عصفور عليهذا في أحد البرامج التليفزيونية قائلا "إن هذا الموضوع لم يأت فيه نص قرآني ولا ديني ولا نص حديث او سنة بمنعه، وان تلك المسألة تخضع تحت ما يسمي فقه المستحدثات، مضيفا أن الشيخ محمد عبده قال إن اللوحات الساكنة "الرسومات" مباحة، فلماذا لا نقيس هذا علي اللوحات المتحركة، "الأفلام".

ورد الدكتور سالم عبد الجليل وكيل وزارة الأوقاف، على التصريح الذي أدلى به الدكتور جابر عصفور عن عدم وجود نص قرانى أوحديث يحرم تجسيد الانبياء في الأفلام، قائلا: "الله يسامحه وزير الثقافة".

وأضاف" صحيح مفيش نص يحرم ذلك لأن وقت نزول القرآن مافيش حد اتجرأ على دا وقت النبي والصحابة، لكن إجماع العلماء والفقهاء، وهو مصدر من مصادر التشريع أكد على حرمانية تجسيد الأنبياء لأنهم معصومون".

وعلى صعيد اخر صرح مصدر بمشيخة الازهر ورفض ذكر اسمه بأن تجسيد الانبياء والصحابة وال البيت حرام شرعا كما ورد في قرار مجمع البحوث الاسلامية بالازهر الشريف رقم (١٠٠) بجلسته الرابعة عشرة في دورته الخامسة والثلاثين التي عقدت بتاريخ ١٦ من ربيع الاول ١٤٢٠ ه الموافق ٣٠ يونيه عام ١٩٩٩م حيث انتهى قرار المجمع الى انه "لايجوز ان يشتمل عمل تمثيلي في المسرح او السينما او التليفزيون او في اي جهاز اخر علي شخصية من التالى ذكرهم ،الانبياء ، الرسل ، العشرة المبشرين بالجنة ، ال البيت الكرام "ويذكر انه صدر قرار اخر برقم (٢٠) اشتمل على "عدم تمثيل الشخصيات الاسلامية ذات المكانة والإجلال والقدوة"وذلك في الجلسة الرابعة الطارئة التي عقدت بتاريخ ٧ من محرم عام ١٣٩٢ه الموافق ٢٢ فبراير ١٩٧٢م

ومن جانبه أكد الدكتور يونيس مخيون رئيس حزب النور السلفى أن تصريحات " عصفور" لا أساس لها من الصحة وما يحكمنا هو الدستور المصرى ومواده القانونيه .. ومنها تصريحاته تنتهك مادة "٧" من الدستور المصرى التى تنص على أن المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية و كل ما يخص الشأن الإسلامي سواءً في الفن أو غيره هو الأزهر الشريف وأن الدين الإسلامى ومبادئه هى المصدر الأساسى للدولة كذلك خالف عصفور ايضا المواد ١٠ ,٣ ,٢ ,٢٣ من نفس الدستور

ومن ناحيتها، أصدرت جبهة الإبداع بياناً عبرت فيه عن استيائها من موقف الأزهر الشريف إزاء الفيلم، وقالت فيه: "إن منع ظهور أو تحريم تصوير وتجسيد الأنبياء والصحابة في الأعمال الفنية لا يزال حتى الآن عبارة عن اجتهاد من الشيوخ والفقهاء ولا يوجد نص قرآني واحد أو حديث شريف مثبت بشكل واضح ينهي عن ذلك بوضوح، وإن وجد، فإننا نعتقد أن على شيوخنا الأجلاء أن يخرجوه لنا كي يتم تأكيد أن الله قد نهى عن ذلك

بوضوح، وإن كان اجتهاداً في التأويل فربما كان على شيوخنا الأجلاء مناقشة هذا الاجتهاد مع المجتمع ومع المفكرين، باعتبار أنباب الإجتهاد مفتوح منذ إنقطاع الوحي.. ناهيك عن أنك لا تستطيع المنع فعلياً لأننا شئنا أم أبينا فالفيلم يتحول الآن لوسيط ينتقل عبر أثير الانترنت لا يستطيع كائناً من كان أن يمنع مواطن من مشاهدته..".

وتابع البيان: لا نعتقد أنه في القرن الواحد والعشرين سيرى مواطن في الشارع راسل كرو فيسجد له معتقداً أنه سيدنا نوح شخصياً بعد أن أدى دوره في الفيلم و الا كان مكان هذا المواطن هو مصحة نفسية وهو التعامل الصحيح معه لا منع الفيلم عن ملايين الأصحاء ذهنيا المدركين لماهية السينما".

واختتم البيان بإعلان الجبهة أنها على استعداد لعمل مناظرة فكرية في أي وقت مع أي من الشيوخ الأجلاء أصحاب فكر المنع للمجابهة بالرأي والرأي الآخر في هذا الموضوع.

وتؤكد الفنانه المصرية عفاف شعيب أن الفن الإيراني له معايير وثقافة تختلف عن الثقافة المصرية، لافته إلى أنهم لا يمتنعون عن تجسيد أي نبي أو رسول، وقالت: »أنا ضد هذا، وفى نفس الوقت أنا مع تجسيد الصحابة لأنهم قدوة، ولن نجد خيراً منهم حتى نتعلم من سيرتهم ونسير على دربهم«.

وأضافت: »كنت أتمنى تقديم شخصية السيدة زينب وصراعها هي وآل البيت ضد يزيد بن معاوية« ودورها التثقيفي ومكانتها في الإسلام، وحتى يعلم الجميع أن الإسلام أعطى للمرأة دوراً كبيراً وأهمية، وليس كما يعتقد أصحاب بعض الدعوات الرجعية بأن الإسلام جعل من المرأة أداه فقط«.

أما بخصوص تجسيد النبي صلى الله عليه وسلم فقالت شعيب: »هذا شأن شيعي ولا أعتقد أن أحداً سوف يتقبله، ولكن للأسف الشديد فأن مسألة المنع لا فائدة منها، وذلك بسبب انفتاح القنوات والفضاء وكذلك وجود الشبكة العنكبوتية العملاقة الانترنت، كل ذلك يجعل مسألة الرقابة على النفس دوراً أهم من الرقابة على المصنفات أو أخذ موقف معادي ضد الفن الإيراني مثلاً«.

ويرفض الناقد الفنى "رحاب الدين الهوارى"تشخيص الانبياء فى الاعمال الدراميه حيث قال "يجب ان يظل الفن فى منطقه نائيه وبعيده عن خلاف الايديولوجيات التى تظهر كل يوم مؤكدا ان ما تفعله ايران من قبل عندما وافقت على تجسيد شخصيه النبى يوسف عليه السلام وعرضه بالتليفزيون المصرى فتح عليها ابواب جهنم وهوجم الازهر بسببه لسماح عرضه بارض المعز رغم حجه الانتاج الايرانى .واضاف الهوارى لا امانع مطلقا من تقديم اى فكره مهما اختلفنا عليها ولكن ان يظهر الانبياء امامنا ستظل الصوره الذهنيه لدى المتلقى هى المسيطره حتى ان صوره المسيح ويوسف وكافه الانبياء الذين تم تجسيدهم تكاد تطغى على الصوره الحقيقيه المرسومه فى ذهن المتلقى منذ ادراكه لمفهوم النبوه وحقيقه الانبياء

ومن جانبه قال " القمص ميخائيل عبد النور"كاهن كنيسة مارمرقس بان الكنيسة في مصر لاتمانع من تجسيد الانبياء في السينما والدراما والمسرح واكد علي ان هذا سوف يغير من اخلاق الشباب لانهم يقتدون بما يروه علي شاشات التليفزيون وان المسيحين يريدوا ان يرو اعمال سينمائية دينية في مصر ولكنهم يريدون ان يبعثوا برسالة الى فنانين مصر بأن الممثل الذي سيجسد دور المسيح لابد انلا يقوم بادوار اخرى تتنافى مع دوره فيى المسلسل حتى لا يشوه الصوره الجميله التى تركها فى خيال الجماهير كما شدد علي ان الفنانة التي ستجسد دور السيدة العذراء مريم ايجب عليها التانى فيما بعد واختيار الادوار التى ستقدمها فيما بعد بعنايه لانها اصبحت تمثل السيده مريم خاصه فى اذهان الاطفال الصغار الذين لا يستطيعون ادراك ان تلك الشخصيه ليست السيده مريم انما هى ممثله

وعلى نحو اخر لقي تصريح عصفورغضب شعبي فأغلب فئات الشعب "مسلمين ومسيحيين "يرفضون الموضوع جملة وتفصيلا وبعد سؤال بعض فئات الشعب صرح لنا الاستاذ ايهاب حسن بانه لايجوز تجسيد الانبياء علي شاشات التليفزيون معربا بان الذي سيجسد دور النبي او الصحابي هو شخص عادي ليس معصوم من الخطأ بل ويمكن ان يكون هذا الشخص منحرفا في اخلاقه وهذا لايليق بنبي او صحابي كما اعربت السيدة سماح شحاتة ربة المنزل عن اسفها لما قد وصلنا اليه من التدني الاخلاقي الديني نتيجة لما نراه علي شاشات التليفزيون من الانحدار الاخلاقي والالفاظ السيئة لكن صرح احمد على بانه لامانع من تجسيد شخصيه الانبياء اذا كان هذا من منطلق توضيح اكثر لشخصيه النبى وتقريبه اكثر للاذهان

والاتحاد الثورى من جانبه تضع هذه القضيه الشائكه بين ايديكم وفى انتظار القرار الحاسم الذى سيصدره جابر عصفور.

تحقيق: سوزى الفلال - إسلام عقل

إستغاثة إلى وزير الإنتاج الحربى

انا أعمل فى قطاع التدريب منذ عام ٢٠٠٥ وفى يوم ٢٠١٤/١١/٢ تم استدعائى امام رئيس القطاع بتهمة "التزوير فى محرر انا وثمانية من زملائى" وللاسف تستر رئيس قطاع التدريب على الموظف المخطىء والمسيىء رغم توافر العلم الكافى النافى للجهاله لدى سيادته بخروج هذا الموظف على مقتضى الواجب الوظيفى والمهنى بعد ان اعترفنا عليه ثم تدخله بمنع الدكتور بتقديم شكوى للنيابة مفضلا سيادته عدم اتخاذ اى اجراء جدى ضد المخطىء سواء بتحويلة الى النيابة العامة والادارية او توقيع جزاء عليه لمخالفته للقانون أو نقله من موقعه بل فضل على كل هذا وذاك وضع" الاوراق فى درج من ادراج النسيان الخاص بحماية المنحرفيين والمسيئيين الى وظيفتهم والمهدرين المال العام " رغم علمة خرقه وانتهاكه للمادة ١١٩ مكرر من قانون العقوبات !!؟ وهو ما يجعلنا نضرب اخماس فى اسداس على ما وصلت اليه مصرنا الحبيبة.

تبدأ القصة عندما اردت اخذ اجازه مرضى قام احد الموظفين ويدعى (م.ع)بعمل الشهادة المرضيه ومعروف عنه عن طريق احد الزملاء انه يقوم باحضار تلك الشهادات المرضية للزملاء وأستدعيت الى العمل بعد ٣ ايام من الاجازة!! وبعد تسديد هذة الايام فى الشئون الاداريهفوجئت بزميلى يطلب منى ان اعطى الموظف مبلغاً من المال مقابل هذه الشهادة تبدأ من ١٥ جنية؟ الى ٥٠ جنيهاً حسب صلب الموضوع بالشخص صاحب الشهاده المرضيه

ولقد طلب منا الموظف عدم ذكر اسمه فى الموضوع ولكننا رفضنا ذلك لاننا لم نكن نعلم ان هذا الموظف يقوم بتزوير الاختام الخاصه بالدكتور الذى كشف هذا الاخير وجود تزوير لختمه وعندما ادلينا بأقوالنا أمام رئيس القطاع الادارة المركزية لتخطيط البرامج ، وشهدنا أننا لم نكن نعلم بأمر التزوير ولا نعلم ان هذا الامر ليس من اختصاصه ايضا لم يتخذ رئيس القطاع اى قرار حاسم ضد هذا الموظف الذى خرج على مقتضى الواجب الوظيفى والامانة المهنية ، بل أمر رئيس القطاع الدكتور بعدم الذهاب للنيابه الاداريه ولم يتم عمل تحقيق رسمى فى الموضوع الى الان وعندما ذهبت لرئيس الاداريه المركزيه لكى اطلب منه تسديد الثلاث ايام اللذين تم الغاؤهم من اجازتى لانى متضرره من ذلك قال لى بالحرف .

ماتنكشيش فى الموضوع وتفتحى على نفسك ابواب مانتيش ادها وتعكى الدنيا) وبالنسبه للايام التى خصمت منى لن تسدد بعد ان تم الغاء الاجازه المرضى).. وهذا الكلام ايضا بتصديق مدير عام شئون العاملين الذى يرأس الموظف المزور علماً بأن شقيق هذا الموظف ايضاً يعمل بالشئون الاداريه وهذا الموظف ايضا بعمل بالتزوير وعمل الشهادات منذ عام ٢٠١٢ ومازال هذا الموظف يمارس عمله حتى الان فى مكانه بقوه وكان لم يحدث شيئاً !!؟ سؤال خليق ان يسأل من الناحية القانونية للسيد رئيس القطاع اليس فى مسلك الموظف الذى قام بالتزوير جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات !!؟ اليس فى حماية هذا الموظف الذى خرج على مقتضى الواجب الوظيفى جريمة خيانة الامانه والخروج على القانون ؟!! اليس فى التستر على هذا الموظف يعد جريمة وفق قانون العقوبات مسئولية الفاعل والمتستر؟.

أستغاثة إلى وزير الصحة

كتب - ماجد عواد

الصحة

ليست اقل فسادا واهمالا من التعليم فالفقير يموت على ابوبها كل يوم دون شفقة ولا رحمة والجميع يتسابق لاهدار كرامتة وكبرياءه دون رقيب ولاحسيب . فاصحة اصبحت هى الاخرى كابوس خطير يهدد حياة العديد من هذا لشعب بسلب حقوقهم المشروعة

المستشفيات الحكومية

الاهمال والفساد عنوان يكاد يسيطر على ارجاء وزارة الصحة بالكامل. والعديد من الاهالى ذاق مرارة الاهمال والفساد داخل اروقة هذه المستشفيات وففى القريب ومنذ عدة ايام تم ولادة احد السيدات امام باب ادى المستشفيات فى البحيرة . والعجيب ان الجميع ايضا تنصلوا من المسئولية بالكامل .و هناك ايضا الطفله التى احترقت داخل احد المراكز الطبية المنتشرة دون رقيب ولا حسيب . وهناك العديد من حالات الوفيات التى تحدث كل يوم داخل الامستشفيات بسبب الاهمال والفساد ولا من يجيب

العلاج على نفقة الدولة

لايستفيد من الاهالى الاالقليل منهم وعن طريق الرشاوى والمحسوبيات فتحول العلاج على نفقة الدوله الى كابوس اخر يؤرق حياة الكثير من الشعب فالجدير بالذكر ان اكبر مستفادى العلاج على نفقة الدولة هم المسئولين والمشاهير عدا ذلك لا يوجد ذكر فى عالم الفقراء . فمعظم المسئولين ورجال الاعمال والمشاهير استفادوا من هذا لاعلاج حتى بالسفر الى الخارج اما الغالبية العظمى من الشعب فأنه لاوجود له فى حياتهم وعلى الفقير ان يترك ليموت فسادا واهمالا

التامين الصحى

حدث ولا حرج عن اكبر عملية فساد فى مصر الا وهى التامين الصحى الوهمى الذى لا يستفيد من الامن رحم ربى . والجدير بالذكر ان مشروع التامين الصحى نشأ فى مصر ليستفيد منه العديد من فقراء المجتمع سواء التلاميذ او العمال او الموظفين ولكن ولانه للفقراء اصبح هو الاخر كابوس يهدد حياة العديد منهم والذين هربوا من شبح التأ مين الصحى حتى ينجوا من الموت

فالفساد فى الصحة فاق كل الحدود حتى اصبح الفقير لا وجود له فى حسابات هذه الوزارة وعلية اذا مرض ان يلجأ الى الله سبحانة وتعالى اوالى القبر.

فصل ١٤ عامل بالكهرباء دون إنذار مسبق

كتب: صابر عزت - دعاء حجازى

العاملين بالكهرباء تستنجد بالرئيس السيسى ورئيس الوزراء لحمايتهم من بطش وظلم الشئون القانونية والقيادات.

الفصل من العمل والجزاءات التعسفيه اصبحت لغة الشئون القانونية وقيادات الكهرباء للعاملين .

فى سابقا جديدا وخطيرا من نوعها تم فصل ١٤ عامل (كشاف) دون انذار مسبق او اعطائهم اى جزاء قبل الفصل النهائى من العمل .

مما جعل العاملين بالكهرباء مثل البركان الغاضب يكاد ان ينفجر فى اى لحظه .

وان القيادات تستغل الظروف الامنيه التى تمر بها البلاد فى تخويف العاملين لعدم قدرة العاملين على القيام بعمل اعتصامات .

فى الوقت نفسه حذر العاملين القيادات من استغلال هذه النقطه لتخويفهم وانهم يوجهون هذه الرساله الى السيد رئيس الجمهوريه شخصياً للتدخل الفورى والسريع.. والمعروف ان العاملين هم من قامو بحماية قطاع الكهرباء اثناء الثورات والانفلات الامنى.

سرقة أراضى الدولة بأرض الجزيرة المعادى ودار السلام

الشعب يسأل رئيس وزراء مصر ويستغيث بالقائمين على أمور البلاد في الدولة المصرية ويحملهم المسئولية عن سرقة اراضى حوض الرفاعي بأرض الجزيرة المعادى ودار السلام؟

من وراء ألاستيلاء على اراضى الدولة وسرقة طرح النيل ؟! ومن يحمى سارقى أراضى الدولة ونهابى حقوق شعب مصر ؟!!

فى العدد الماضى من الجريدة اشرنا الى القصة الحقيقية لارض خلف المحكمة الدستورية والنزاع الثلاثى بين شركة المعادى للاسكان والتعمير والاستصلاح الزراعى وبعض الاهالى والمحاولات المستيمته من الجميع لمحاوله اثبات ملكيته لها ، ولكن فى هذا العدد سوف نشير الى الفساد بكل صوره ورموزه ومحاوله البعض الى الان فرض نغوذه عليها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعه .

فالجدير بالذكر ان ارض خلف المحكمة الدستوريه هى ارض دولة فى المقام الاول قامت الدولة متمثله فى وزارة الزراعة بعقد عقود ايجار لبعض المزارعين منذ زمن بعيد لزراعتها وقت الجفاف وقبل بناء كورنيش النيل كما زكرنا سابقا ولكن ولان للفساد رجال فقد ذهبت هذه الارض بلا رجعة ولم يتبقى منها الا القليل ومع ذلك يحاول الكثير الاستيلاء عليها بشتى الطرق ولذلك فسوف نفتح ملف الارض بالكامل لعل وعسى نجد من يضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الاستيلاء عليها ومحاسبة كل من قام بنهب وسرقة هذه الارض واستردادها من جديد.

حوض الجزيرة

هذه الارض والتى يطلق عليها حوض الجزيره اوجزيره دار السلام اين هى الان ؟وكيف تم البناء عليها بالكامل الا جزء ضئيل جدا منها ارض خلف المحكمة الدستوريه. فالحقيقة تؤكد ان جزء منها تم البناء عيه من قبل الاهالى وتم فرض رسوم عليهم ٣٣٪حق للدولة والجميعقام بالسداد ليبقى الجزء الاهم وهو ما تم الاستيلاء عليه من قبل بعض رجال الاعمال وبعض اعضاء مجلس الشعب السابقين ممن ينتمون الي الحزب الوطنى السابق (ت.م ، م .غ ، ع . الـ ، ح. م ، ح.الـ ، م .م)!!؟.

شركه النقل النهرى واكادمية طابا

بعد بناء كورنيش النيل تم تخصيص قطعة ارض لشركة النقل النهرى لعمل مشروعاتها عليها وهى الارض المطله على منطقة ساحل مصر القديمة ولكن وبعد انهيار هذه الشركة كان لابد من استرداد الارض منها لانها تخصيص من الدولة ولكن شركة النقل النهرى قامت بأيجار الارض لاكاديمية طابا دون وجه حق ولانها منفعة مشتركه كان الايجار رمزى للغايه ليتم نهب الاف الامتارويتم بناء الاكاديميه عليها لتجنى هى الارباح ويجنى الاهالى الاسف والندامه . والجدير بالذكر ان احد الوزراء السابقين من رجال الحزب الوطنى كان وراء هذه الصفقه والتى تمت بنجاح حتى الان.

أهالى دار السلام وشارع طابا

فى عام ٢٠٠٤ تقدم موسى كامل عضو مجلس محلى المحافظه انذاك وبناء على شكوى اهالى دار السلام الى محافظه الفاهرة بالموافقه على عمل طريق يربط دار السلام بكورنيش النيل وتم الموافقة عليه من قبل مجلس محلى المحافظة ولكن ولان الشارع سوف يخترق الاكاديمية المسنوده من قبل الوزير السابق لم يتم انشاء الطريق على الرغم من المحاولات التى قام بها السيد صابر رئيس الوحده التنفيذيه لحى دار السلام انذاك . ليبقى الحال على ماهو عليه وعلى المتضرر تقبيل يد السارق .

ومازالت حتى الان اكاديمية طابا تخرج لسانها للجميع متحدية ان يقوم اى مسئول بالمساس بها . فأذا كان العلم يرفع بيوت لا عماد لها "فألفساد يهدم بيوت الاعزاء والشرفاء"

والعجيب وبعد قيام الحى بأزاله بعض العقارات خلف المحكمة الدستوريه بحجة انها ارض املاك خاصة لشركة المعادى للاسكان والتعمير لم يصدر هذا الحى الميمون ولا قرار ازالة واحد لهذه الاكاديميه والتى شيدت فوق ارض الدوله ولكن ولان للفساد رجال لايخشون الله فقد بيعت الضمائر والذمم واصبح الفساد عنوان يوضع بقوة على كورنيش النيل متحدى كل من يقترب منه

ابراج عضو مجلس الشعب

لم تكن هذه هى حالة الفساد الوحيده بارض جزيرة دار السلام ولكن هناك ايضا احد الابراج والتى تم بناؤها منذ اكثر من سبع سنوات وفى عصر فساد مبارك ورجاله وهى ملك لاحد اعضاء مجلس الشعب السابق والملقب بالحوت والذى استطاع البناء على هذه الارض ملك الدوله دون رقيب ويعرف (ح، الـ/ح.م) . والادهى من ذلك ان البناء تم بمباركه الحى والسلطة التنفيذية بالكامل ولم يتم تحرير قرار ازالة واحد. هذه الابراج تقع بالقرب من مستشفى النبل بدراوى لتعلن هى الاخرى تحديها للجميع .وفى النهايه اقول كلمة للجميع ان ميزان العدل يجب ان يطبق على الجميع ولكن مانراه الان "ان ميزان العدل لا يطبق الاعلي الضعفاء اما الاقوياء فلهم ميزان اخر لا يمت للعدل باى صله"

قسم دار السلام والمحكمة الدستورية

وفى النهايه اقول للسيد رئيس الوزراء . كيف تم بناء المحكمة الدستوريه وقسم شرطة دار السلام ؟

هل تم البناء بقرار تخصيص ام قامت المحكمة الدستوريه وقسم شرطة دار السلام بشراء الارض من شركة المعادى والجدير بالذكر ان قسم شرطه دار السلام تم تخصيصه بالقرار رقم ٤١٨ لعام ١٩٩٩ وهى مساحة الفى متر بحوض الرفاعى بارض الهيئه العامه للأ صلاح الزراعى كما جاء بقرار التخصيص .والصادر بتاريخ ٢٨- ٦- ١٩٩٩ فكيف يكون لشركة المعادى ملكية خاصة وتقوم المحافظة بقرار التخصيص؟ وايضا المساواه فى الظلم عدل فقد تم ازاله العديد من العقارات خلف المحكمة الدستوريه بسبب عدم ملكية الاهالى لهذه الارض؟ ولم يتم ازالة واحده للعديد من رجال الاعمال وأعضاء مجلس الشعب ولنفس الاسباب . فالمساواه فى الظلم عدل يا رئيس الوزراء.

إستغاثة إلى القائمين على أمور البلاد

مسكين هذا الشعب . تتوالى عليه المحن والازمات وهو صامد صمود الجبال يتحدى بأرادته كل المصاعب والمحن يتحمل كل الام بابتسامه صافيه وقلب ملئْ بالايمان بان الغد افضل . ولكن الى متى سيظل هذا الشعب فريسة يلتهمها كل جائع . الى متى سيظل فريسه للمرض والجهل والاهمال . فالحقوق المهدوره له كفيله بأن تعيد له كرامتة وكبريائة . ولكن وحتى يظل ركوبه يمتطيها الكبار المسئولين ورجال الاعمال فيجب ان يستشرى الجهل والمرض والفقر فيه حتى لا يطالب بابسط حقوقه المشروعه الاوهى التعليم والصحة . حتى وسائل المواصلات لا ترتقى فى صورها المتعددة الى وسائل ادميه لتكون هى الاخرى احد وسائل التعذيب التى ابتكرها الكبار لاذلال الصغار ليرضوا بما قسمهوا لهم المسئولين .وعلى الرغم من وقوف الغلبيه العظوى منهم خلف الثورة والاطاحة بكابوس الاخوان المسلمين الى الابد الانمازال حقوقهم حتى الان مهدوره مسلوبة لا تجد من يعيدها اليهم ومعها كرامتهم وكبريائهم . فالحقيقة تؤكد ان التعليم والصحة ومعهم العديد من الوزارات الاخرى اتحدوا فيما بينهم لاهدار كرامة هذا الشعب وازلاله

استغاثة الى وزير التعليم

كابوس يعانى منه الكثير من ابناء هذا الشعب وخاصة الفقراء منه . فالمدارس حدث ولا حرج تعانى من الاهمال والذى تسبب فى وفاة العديد من تلاميذ فى عمر الزهور ذنبهم الاعظم ثقتهم فى وزارة سوف تتيح لهم فرصة التعليم الامن الخالى من الكوارث الغير طبيعية الكوارث المتمثله فى الاهمال والفساد .فالروائح الكريهة فى الوزارة تزكم الانوف ولكن لا احد يتحدث .لا احد يلقى بالمسئولية على احد الجميع يتهرب منها وكأن من مات او قتل ليس انسان له حق ان يعيش ويتعلم

بينهم.فالحوادث الكثيرة والمتعددة والتى الهبت صدور وعقول الكثير مناولياء الامور .لم تشفع لهم فى الاطاحة بالمتسببين فى الحادث ليبقى الحال على ماهو عليه وعلى المتضرر اللجوء الى المولى عز وجل.فالطفل الذى وقعت عليه البوابة الحديدية بالمدرسة ولقى حتفه ماذا حدث للمسئولين بالمدرسه ؟ لا شئْ . والطفله التى سقط عليها زجاج الفصلوادى الى اصابتها بالعمى ؟ لا شئْ . والاطفال الذين احترق بهم الاتوبيس ومات اكثر من ١٧ تلميذ ؟ لا شئْ والطفله التى سقتط من سيارة المدرسه ودهست تحت عجلات سيارة المدرسة ؟ لاشئْ .والاعجب من ذلك ان الجميع يتنصل من المسئولية .فمن المسئول ؟

مبانى ايلة للسقوط

والعجيب ان معظم المدارس الحكومية ايلة للسقوط وتهدد حياة الكثير من التلاميذ للخطر ولكن لان الوزارة ودن من طين واخرى من عجين لا تسمع صرخات الاهالى المدويه لانقاذ مايمكن انقاذة وقبل وقوع الكارثة لنادى باعلى صوتها انقذوا فلذات اكبادنا انقذوا فلذات اكبادنا . ولكن لا يسمع نداء الفقير احد " لا يسمع نداء ه حتى تقع الكارثة ويهرول الجميع الى مكان الحادث ومعهم ادوات التلميع ليظهر بصوره ملاك الرحمة المنقذ ويبقى الحال على ماهو عليه فالفساد فى الابنية التعليمية اصبح للركب ولا يمكن السكوت عليه فالعديد من المدار غير صالحه بالمرة . والامر من ذلك ان العديد من المدارس بلا مقاعد للتلاميذ ليتلقى التلميذ العلم واقفا اى اذلال ومهانه اكثر من ذلك وكيف نخرج اجيالا تلقوا علومهم بطريقة مزلة ومهينة. ولا يبق الحال كما ذكر فقط فالمنظومة التعليمية يجب ان يعاد النظر فيهابالكامل . من حيث المبانى و لمدرسين وحتى المسئولين عنها لان هناك العديد من المشاكل المزمنه والخطيرة والتى تهدد المنظومة بالكامل بالنهيار ومعها مستقبل تلاميذ فى عمر الزهور كرهوا الذهاب المدرسة بسبب المعاناة التى يعانوها من وصولهم الى المدرسة حتى الخروج منها .يجب ان ياتى مسئول يقر بمسئوليته ويهتم بمعانة هؤلاء بحق . فالفساد والاهمال اصبح سمة من سمات وزارة التربية والتعليم هذه الوزاره التى قدمت التربية عن التعليم ها هى تقدم الموت عن التربية والتعليم وتتنصل من المسئولية كاملة لتلقى على عاتق الاهالى مسئوليتهم لانهم تجرئوا وعلموا اولادهم.

بعد قرار إخلاء مناطق لتطوير المطار..

أهالى إمبابة: حسبنا الله.. بس محدش يقدر يتكلم مع السيسى

اشتكى عدد من المواطنين في منطقة إمبابة بمحافظة الجيزة، من قرار وزارة الإسكان بنزع ملكية أراضي وعقارات، في عدة مناطق منها من أجل تطوير المطار.

رصدت آراء أصحاب المحلات التجارية والمنازل السكنية، في مناطق "محور طلعت حرب، وشارع الجامع، وسوق البوهي وشارع النصر"، وهي المناطق التي دخلت ضمن قرار الإزالة.

بدايةً انتقد محمود جمال، صاحب محل في شارع الجامع، قرار وزارة الإسكان بإزالة المحلات، والمناطق السكنية، لتطوير مشروع المطار، موضحًا أن قيمة المحل الواحد تتعدى ملايين الجنيهات، وخزينة الحكومة فارغة لا تستطيع تعويض أصحاب المحلات بالتعويضات الكافية التي ترضيهم، وأنها ستكتفي بدفع مبالغ رمزية،وهو الأمر الذي وصفه بـ "الظالم".

وأضاف:? إذا تمت الإزالة يجب دفع تعويضات مناسبة حتى لا نقع في مشاكل كثيرة، والدولة إذا فرضت سيطرتها فإننا لانستطيع أن نفعل شيئًا، سنكتفي بحسبنا الله ونعم الوكيل، ده السيسي طبعًا إحنا نقدر نقوله حاجة".

وأكد محمود السعيد، صاحب محل، أنّ أعداد المتضررين من هذا المشروع أكثر من المستفيدين منه، لأن العدد الذي حددته الوزارة بنقل ٣٠ ألف أسرة إلى الوحدات السكنية الجديدة التي أقامتها الوزارة في مطار إمبابة، أقل بكثير من عدد السكان الأصليين للمنطقة.

وتحدث: "هذا المشروع إذا كان فيه مصلحة كبيرة لمصر فلا اعتراض عليه، ولكنه يتطلب وضع خطط محكمة واتخاذ قرارات سليمة، من ناحية مناسبة المكان للسكن وتوفير وسائل المواصلات المناسبة، قبل تشريد السكان في الشارع.

وأوضح عادل السيد، صاحب محل في شارع طلعت حرب، أنّ أصحاب البيوت والمحلات التجارية سيتضررون كثيرًا من تنفيذ هذا المشروع، بالإضافة إلى الضرر الذي يقع على العاملين في هذه المحلات والذبن ليس لديهم مصدر رزق غيره.

ولفت إلى أنّ الدولة إذا بدأت فعليًا في تنفيذ هذا المشروع، لابد من توفير فرص عمل مناسبة لجميع العاملين في المحلات التي ستتم إزالتها، وتقديم التعويض المناسب لهم.

وأعربت حنان السيد، ساكنة في شارع الجامع، عن موافقتها لإزالة البيوت السكنية لتطوير مشروع مطار إمبابة، مؤكدة أنّ هذا المشروع فيه مصلحة لمصر وأنه سينقلهم مكانًا أكثر رقيًا.

وأضافت:? هذا المشروع في مصلحتي الشخصية، فأنا أسكن في بيت ورثة، وحقي مهضوم وأريد أن آخذه بأي طريقة، وتنفيذ هذا المشروع سيمكنني من الحصول على حقي.

وأشار محمد محسن، صاحب محل، إلى أنه ليس هناك مانع من إزالة المناطق السكنية لتطوير العشوائيات للقضاء على البؤر الإجرامية التي انتشرت في تلك المناطق خاصة متعاطي المخدرات، وفق قوله.

وأوضح محمد أنّ الاعتراض سيكون على إزالة المحلات التجارية، واصفًا ذلك بـ "الكارثة"، معلقًا على ذلك: "المحلات فاتحة بيوت ناس، وبياكلوا منها عيش"، متسائلًا: أين ستتم إقامة مناطق تجارية غيرها".

وأكد:?الدولة إذا تمكنت من توفير أماكن بنفس تلك المواصفات وفي أماكن حيوية نستطيع أن نمارس نشاطنا فإننا سنرحب بذلك، أما إذا كانت المناطق غير لائقة سنلجأ إلى الاحتجاجات السلمية ومخاطبة المسؤولين لإيجاد حل مناسب.

ياسمين جمال

أهالى المنوفية: التوك توك وكر متنقل للسرقة.. والسائقون: خراب بيوت

ما بين مؤيد ومعارض لقرار وقوف استيراد "التوك توك والدراجات البخارية"، أجمع العشرات من أهالى محافظة المنوفية على تأييد قرار وقف الاستيراد، قائلين "كفاية اللى موجود"، بينما اعترض سائقو التوك توك الذين وصفوا القرار بأنه "خراب بيوت".

وتعيش معظم مدن ومراكز المحافظة حالة من الفوضى المرورية بسبب "التوك توك" الذي انتشر بسرعة كبيرة في الفترة الأخيرة وزادت أعداده إلى جانب التجاوزات اليومية من سائقيه والسير عكس الاتجاه والحوادث المتكررة على الطرق العامة، حيث يستعرض السائقون مهاراتهم في التسابق بسرعات جنونية، ما أصبح خطرًا كبيرًا يهدد الجميع.

محمد أحمد، طالب جامعى، قال إنه يؤيد وقف استيراد التوك توك، حيث إنه أصبح وباء سرطانيًا انتشر في جسم المحافظة ولا يوجد له علاج سوى بتره بوقف استيراده وتقنين أوضاعه، مطالبًا بأن يحل السرفيس الداخلى محل التوك توك.

بينما عارضه الرأى جمال سمير، سائق توك توك، والذي أكد أنه مصدر رزقه الوحيد واقترض أموالا من البنك لشرائه، حتى يستطيع توفير متطلبات الحياه وتربية أولاده، وما زال حتى الآن يسدد في أموال اقتراضه، قائلاً: "ما تاخدوش العاطل في الباطل حرام عليكم .

ويضيف سعيد السيد سائق توك توك، أنه لا يوجد وظائف لشباب الخريجين ولذلك اتجهوا إلى التوك توك للعمل بدلاً من البطالة، مؤكدًا أن الكثير من سائقى التوك توك "ولاد ناس مش لاقيين شغل وقرار وقف الاستيراد خراب بيوت".

فيما طالب مصطفى بيومى، سائق توك توك، بتوفير حلول بديلة وترخيصه بدلاً من منعه، ووقف السائقين المخالفين لتعليمات المرور.

جلال فهيم، مدرس، قال إن مشاكل التوك توك لا حصر لها، حيث أصبح وكرا متنقلا للخطف والسرقة وتعاطى المخدرات واتنتشر بشكل كبير في مدن المحافظة، رغم أنه في الوقت ذاته وسيلة سهلت على الأهالى الكثير، وخاصة كبار السن ولكن لابد من وضع حلول لمشاكله، وخاصة أن معظم سائقيه صغار السن من الفئات العمرية غير المسؤولة.

وأضاف عامر محمد، موظف، أنه لابد من تحديد مسارات واضحة لسير التوك توك داخل مدن المحافظة وليس منعه، فهو وسيلة سهلة للتنقل، ولابد من التزام سائقيه بتعليمات المرور.

فيما طالب عبد السلام أيمن بإعادة ترخيص التاكسى وسيارات السرفيس داخل المدن والقرى، للحد من إعداد التوك توك واتخاذ إجراءات فورية لإحكام السيطرة على تلك الوسيلة وقرار منعها قرار صائب من الدولة.

وفي المقابل، قال العقيد عرفات أبو يوسف وكيل إدارة مرور المنوفية، إن قرار منع استيراد التوك توك تأخر كثيرا، وكان لابد من اتخاذه منذ سنوات، حيث انتشر بسرعة كبيرة في مدن المحافظة.

وأضاف أن التوك توك وباء سرطانى انتشر في مدن المحافظة، حيث يوجد بمدن محافظة المنوفية نحو ١٥ ألف توك توك، منهم ٣٨٥٠ توك توك مرخص، والباقي يعملون وفق أهوائهم، مؤكدًا أن أكثر مدن المحافظة انتشارًا للتوك توك قويسنا وبركة السبع.

وأكد وكيل مرور المنوفية، أنه لابد من توفير بدائل لسائقى التوك توك، حيث إن معظم سائقيه مستواهم المادى ضعيف جدًا، مطالبا بتوفير حلول بديلة بتوفير سيارات سوزوكى صغيرة بالتقسيط، حتى تعمل في الخطوط الداخلية للمدن والقرى.

وأضاف أن قرار منع التوك توك والدراجات البخارية سيقلل من حوادث الطرق التي تتكرر يوميًا في مدن المحافظة، خاصة الدراجات النارية التي يبلغ عددها نحو ٢٠٠ ألف.

معتز عباس

المعمورة.. الصرف الصحى يلتهم "فاكهة الفقراء"!

كتب - عماد عنتر

"الفدان كان بيطلع ٢٠ طن في السنة.. كنا بنصدر نصهم، لكن دلوقتي مابيطلعش ٣ طن على بعض.. حنصدر إيه" هكذا علق إبراهيم شندي أحد مزارعي الجوافة بمنطقة ريف المنتزه على حالة ضعف الإنتاج التي أصابت محاصيل "الجوافة بالمعمورة"؛ بسبب اختلاط مياه الصرف بمياه الري.

ويقول المزارعون: إن المحاصيل التي كانت تزرع بمنطقة ريف المنتزه، وتشتهر بجودتها العالية، وكانت يطلق عليها فاكهة الفقراء، أصبحت فريسة للنيماتودا بفعل انتشار مياه الصرف في الأراضي التي توجد بها أشجار الجوافة.

يقول رمضان فياض أحد المزارعين (٧٠ عاما) إن اختلاط الصرف الصحي بمياه الري أدى إلى القضاء على المحصول، مؤكدا أن حجم الخسائر التي عانى منها المزارعين لا تقدر بثمن.

وأوضح أن الأرض تستهلك الكثير من المال والجهد أثناء تحضيرها قبل الزراعة وهو ما لم يعد يقدر عليه الفلاح، مشيرا إلى "حنجيب منين؟ ما بقتش تطلع زي الأول خلاص"

بينما قال "ممدوح مبروك" مزارع في العقد السادس من عمره: إن إنتاجية الفدان الواحد كانت تتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ طن جوافة، موضحًا أن هذه الكمية كانت تسمح بتصدير حوالي نصفها، ويتم بيع الباقي في السوق المصرية وهو ما كان ينتج عنه وفرة في محصول الجوافة التي وصفها بـ"فاكهة الغلابة".

أكد مبروك أن تصدير الجوافة توقف منذ عام ٢٠١٠ عقب انتشار النيماتودا في ظل اختلاط مياه الري بالصرف الصحي، ونقص السماد، قائلا: "الجمعية الزراعية بتطلع شوالين بس في الوقت اللي بيحتاج في الفدان لـ ٨، وبنشتري الباقي من بره الواحد بـ١٥٠ جنيه، ده غير سعر المبيدات.

مشروع الصرف

أوضح إبراهيم شندي أحد المزارعين"(٦٣ عاما) أن الخسائر التي تنتج عن الفدان الواحد وصلت لـ ٥ آلاف جنيه، نتيجة تلف الأشجار، بعدما أنفق عليها من أموال.

وأشار إلى وجود مشروع لمحطة صرف صحي تابعة للمحافظة متوقفا بسبب نزاع على الأرض بين الأوقاف والفلاحين، لافتا إلى أن توقف هذا المشروع هو ما يؤدي إلى إلقاء مياه الصرف في الترعة التي تغذي الأراضي.

من جانبه قال "مجدي ملوك" وكيل وزارة الزراعة بالإسكندرية، أن الأمر ليس له علاقة بالصرف الصحي وأن تلك المنطقة كانت متميزة في الفاكهة وخاصة الجوافة، موضحًا أن قرب المنطقة من العمران واعتبارها الامتداد الطبيعي له جعلها تشهد بعض التعديات على الأرض الزراعية، فيظل تجاهل الأنظمة السابقة.

وأضاف ملوك أن تلك التعديات التي ازدادت في ٢٠١١ تسببت في فقد مساحات كبيرة من الأرض.

ووصف ملوك جوافة المعمورة بأنها "فاكهة الفقير" مشيرًا إلى ما كانت تتميز به من وفرة الإنتاج وخفض الأسعار، موضحًا أن عددًا من المصانع الشهيرة كانت تستخدمها في صناعة العصائر دون مكسبات طعم.

طرق الوادى الجديد.. عزيزى المواطن حضّر كفنك

حالة من اليأس تسيطر على أهالي الواحات بالوادي الجديد بسبب تجاهل المسؤلين لشبكة الطرق المتهالكة والتي راح ضحيتها خيرة شباب المحافظة فكم من الشباب الذي جهّز نفسه للسفر ليمسي ليلته في الكفن بسبب وعورة الطرق بالمحافظة.

المحافظة لا يوجد بها إلا طريق واحد يصفه أهل الواحات بطريق الموت حاليًا رغم أنه المنفذ الوحيد الحيوي لربط المحافظة مع المحافظات المجاورة حيث تمر عليه أكثر من ٣٠٠٠ سيارة يوميًا فهو يعتبر شريان الحياة لـ٥ واحات متواجدة بين جبال وصحارى الوادى الجديد ولكن في الحقيقة يعتبر عكس ذلك.

يقول الشيخ صالح العرباوي والمقيم بقرية الدهوس التابعة لمركز الداخلة طريق الخارجه أسيوط والشهير بطريق النقب يسمي طريق الموت حاليا فى نظر أهالي المحافظة لكثرة الحوادث التى شهدها ولن يمر يوم إلا وتزهق روح أو أكثر على هذا الطريق ناهيك عن الحوادث البشعة التي شهدها هذا الطريق مؤخرًا كان آخرها الاسبوع الماضى حيث لقى أكثر من ٩ أشخاص مصرعهم بينما أصيب اكثر من ١٣شخص بإصابات ينجم عنها عجز كليا إذا ما بقوا علي قيد الحياة .

وأضاف العرباوي أن معظم أهالي المحافظة أثناء توديع ذويهم للسفر خارج المحافظة يدور في ذهنهم تجهيز الأكفان قبل أن يأتيهم الخبر المشئوم إن صح الوصف.

يقول محمد علي عضو بجمعية حقوق الإنسان مشاكل جمة تعاني منها الطرق بالوادي الجديد تأتى بداية من كون الطريق فردى بطول ٢٢٠ كيلومتر من الخارجه لأسيوط وهو ما يعظم من كثرة الحوادث بالإضافة أن الطريق لا يوجد به مصدر إنارة ناهيك عن كثرة المنحنيات والتعرجات خاصة بمنطقة النقب وبالرغم من طول الطريق لا يوجد عليه إلا ٣ نقاط إسعاف فقط.

وأضاف أن هناك طرق داخلية تربط بين مراكز المحافظة لا تقل خطورة عن الطريق الرئيسي الذي يربط المحافظة بمحافظة أسيوط ومنها لباقي محافظات الجمهورية والتي تتمثل في طريق الداخلة – شرق العوينات والذي يسمى بطريق اللاعودةوطريق نقب أبومنقار – الفرافرة والذي لا يقل خطورة عن الطرق المشار اليها بالإضافة إلى طريق باريس درب الأربعين وادي الشب طرق عفا عليها الزمن وعمرها الافتراضي انتهي منذ سنوات.

وذكر محمد السعيد من محافظة أسيوط وعامل بإحدي شركات الاستثمار الزراعي بالوادي الجديد إنه يمر على طريق الخارجة أسيوط بصفه دوريه لطبيعة عمله بالوادي ويشهد أكثر من حادثة علي الطريق أثناء مروره عليها لدرجة أنه يظن أن الدور القادم سيكون هو ضحية هذا الطريق مشيراً إلى أن طريق النقب – أسيوط ينقصه الكثير من الخدمات والحوادث عليه أصبحت ملفتة للنظر.

من جانبه أكد العميد كمال جودة مدير إدارة مرور الوادي الجديد أن المحافظة بها أطول شبكة طرق بالنسبة لمقارنتها بمحافظات الجمهورية مستنكرًا كونها حارة واحدة فضلاً عن وجود مخالفات فنية بتلك الطرق بالإضافة إلى المنحنيات الخطرة وخاصة بطرق النقب والفرافرة وشرق العوينات ودرب الأربعين ووادي الشُّب.

وناشد أهالي المحافظة المسؤولين وعلي رأسهم اللواء محمود عشماوي محافظ الإقليم بضرورة محاسبة المسؤولين بهيئة الطرق عن الأرواح التي تزهق اليوم تلو الآخر ويجب وضع خطة لتأهيل شبكة الطرق بالمحافظة حتى لا تفقد المحافظة يوميًا العديد من أبنائها وحتى ينسى أهالي المحافظة مقولة الكفن قبل السفر على طرق الوادي الجديد.

ياسمين جمال الدين

عضو أمانة السياسات بالحزب الوطنى المنحل فى حوار لـ جريدة الإتحاد الثورى ..

النظام يضغط بشكل كبير على مساحة الحريات تحت زعم محاربة الإرهاب وهذا مؤشر غير إيجابى

"نعم زرت المهندس أحمد عز بعد خروجه من السجن للاطمئنان على حالته الصحية وكانت متدهورة بشكل كبير نتيجة الأعباء النفسية، التى يتحملها فهناك قضايا ضده "تهد جبل لازالت تطارده" وحالته الصحية متدهورة وهو فى صورة مناقضه للتى يصورها الإعلام، حيث يظهره على أنه "وحش كاسر" يتحكم فى مقاليد الأمور ولكنه مهتم فقط بمتابعة الأحداث السياسية للبلاد هكذا بدأت الدكتورة عالية المهدى عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سابقًا، عضو المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطنى المنحل وأكدت عضو أمانة السياسات بالحزب الوطنى المنحل أن النظام الحاكم الآن يضغط بشكل كبير على مساحة الحريات ويبرر هذا الضغط تحت مسمى محاربة الإرهاب، وهذا مؤشر غير إيجابى ولكن يجب أن ينتبه النظام إلى أن تطبيق قواعد الدولة العادلة لأن العدالة ليست اجتماعية فقط وإنما عدالة إنسانيه تعطى كل إنسان حقه فلا يجوز أن نسجن أبرياء لعدة أشهر دون أن نعلن عن الاتهامات الموجهة إليهم أو يتم تقديمهم للمحاكمة فالعدالة المتأخرة تعد ظلمًا كبيرًا. وإلى نص الحوار..

أحمد عز بعد خروجه من السجن يتابع الوضع السياسى بشغف!

أجرى الحوار / أحمد حسين

■ فى البداية هل حدث أى لقاء بينك وبين المهندس أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطنى المنحل بعد خروجه من السجن؟

●● نعم زرت المهندس أحمد عز بعد خروجه من السجن للاطمئنان على حالته الصحية وكانت متدهورة بشكل كبير نتيجة الأعباء النفسية التى يتحملها.

■ وهل بالفعل ينوى "عز" دخول معترك الحياة السياسية مرة أخرى؟

●● أحمد عز.. ضده قضايا "تهد جبل لازالت تطارده" وحالته الصحية متدهورة ولا أعتقد أنه سيدخل الحياة السياسية مرة أخرى وهو فى صورة مناقضة للتى يصورها الإعلام، حيث يظهره على أنه "وحش كاسر" يتحكم فى مقاليد الأمور ولكنه مهتم فقط بمتابعة الأحداث السياسية للبلاد.

■ ولكن "عز" اجتمع بمجموعة من أعضاء الوطنى السابقين فهل يجهز لدخول البرلمان من خلال حزب جديد؟

●● الحزب الوطنى وأنا كنت عضوة فيه وبعد قيام ثورة يناير لم يقوم بأى عمليات تخريب أو تكسير أو تدمير فى الشارع المصرى طيلة ٤ سنوات وعندما حدثت الانتخابات البرلمانية فى ٢٠١١ قررنا بشكل جماعى عدم خوضها، أما الآن لا يوجد شيء اسمه الحزب الوطنى فقد تم حله، ومن يريد الدخول مرة أخرى من أعضاء الحزب السابقين فليترشح وأنا أدعوهم للترشح لأن الشعب هو الحكم فإذا رغب الشعب فى نجاحهم سيكون وإذا لم يريد عودتهم سيقول هذا فى الصندوق والتحالف شيء غير ناجح لهم.

■ هل قدمت النصح لجمال مبارك قبل ثورة يناير وماذا كان رد فعله؟

●● قدمت النصح لجمال مبارك وكل أعضاء لجنة السياسات عدة مرات فى اجتماع المجلس الأعلى للسياسات ولكن لم يهتم أحد.

■ ما كواليس هذه الاجتماعات وهل أخبرتى جمال مبارك بنتيجة استطلاعات الرأى التى كُلفتى بإعدادها عن الوضع الداخلى؟

●● منذ عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠ نقوم بعمل استطلاعات رأى دورية سنوية اجتماعية اقتصادية وسياسية وهناك بعض الأسئلة مشتركة ومستمرة وهناك بعض الأسئلة التى تستجد على هذه الاستطلاعات وهى المتعلقة بالسياسات التى يتم تغييرها من فترة إلى أخرى ويتم استطلاع آراء المواطنين وقياس مدى رضائهم عن هذه السياسات، ومنذ ٢٠٠٧ بدأ الوضع يتدهور ودرجة رضاء الشعب عن سياسات الحزب الوطنى كانت سيئة جدًا وكنا نقوم بعمل الاستطلاع فى شهر يونيو ونقوم بعرضه على الحزب فى الأسبوع الأول من يوليه وفى اجتماع المجلس الأعلى للسياسات فى أول أسبوع من الإجازة الصيفية فى ٢٠٠٧ قمت بتقديم تقرير عن استطلاع آراء المواطنين فى الشارع وكنت مسئولة عن إعداد الجزء الاجتماعى والاقتصادى والدكتور محمد كمال أمين بالتثقيف بالحزب الوطنى مسئول عن الجزء السياسى وذكرت للجنة السياسات التى كانت حاضرة فى كامل هيئتها أن مصر تجلس على قنابل موقوتة ودرجة عدم الرضاء مرتفعة بشكل كبير والنتائج تقول إن الفئات غير الراضية عن الوضع الحلى أغلبها من الشباب والفئات المتعلمة وتتمركز فى محافظات الوجه البحرى والقاهرة والإسكندرية وبورسعيد وبعض المحافظات الأخرى ولكن بدرجة أقل.

■ وماذا عن رد فعل الحكومة وأعضاء لجنة السياسات تجاه هذه الاستطلاعات؟

●● كان البعض منهم يؤيد هذا الكلام والبعض الآخر يتكلم فى موضوعات أخرى مما كان يعرضه التقرير ويتجاهل أمر الغضب الشعبى وكان الأكثر تخوفًا من هذه النتائج هو أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق، وطلب الحصول على نسخة من التقرير للاطلاع عليه، أما جمال مبارك فبدأ يتحرك نحو الاهتمام بالقرى الأكثر فقرًا ثم الفقيرة وكان من المخطط هو مساعدة ١٠٠٠ قرية على مستوى الجمهورية.

■ هل كان يتم تجهيز جمال مبارك لحكم مصر؟

●● هذا الموضوع لم يتم ذكره أمامى فى الأمانة العامة للسياسات، أو بين أعضاء الحزب طيلة ١٠ سنوات رغم أننى حضرت عددًا غير طبيعى من اللقاءات التى كانت تجمعنى مع جمال مبارك.

■ هل كانت هناك معارضة داخل الحزب الوطنى أم أنه كان يغلب عليه اتجاه واحد ؟

●● كانت هناك معارضه بالفعل وكنت انتقد طريقة تعامل الحزب مع المشكلات الموجودة فى المجتمع واختلف معهم فى الكثير من السياسات وكنت أذكر هذا فى وسائل الإعلام المختلفة وكان هناك عدد من الشخصيات داخل الحزب ينتقدون أيضًا بعض السياسات الخاطئة مثل الدكتور حسام بدراوى والدكتور مصطفى السعيد والأستاذ حمدى الطحان دون أن يتعرض لهم أحد، وقد اختلفت مع فكرة صكوك الملكية عندما عارضها منير فخرى عبد النور فى ذلك الوقت وعلم جمال مبارك أنى اعترضت على الفكرة وكان مهتم بمعرفة سبب الرفض وتم توصيل اعتراضى للرئيس مبارك وتم وقف الأمر.

■ هل انتبه الحزب الوطنى إلى أن انتخابات ٢٠١٠ هى بداية سقوط نظام مبارك بسبب التزوير العلنى الذى شهدته ؟

●● الحزب كان يعد لانتخابات ٢٠١٠ كسائر الانتخابات السابقة، إلا أن نتيجة فوز الحزب الوطنى بـ٩٨٪ من المقاعد كانت جزءًا من أسباب قيام ثورة يناير ولكن من غير المعقول أن نعتقد أن الحزب الوطنى يقوم بكل الأدوار فهذا غير مقبول لأن الحزب لا يشرف على الانتخابات والمسئول عن ذلك كانت جهة عليا فى مصر.

■ هل أظهرت استطلاعات الرأى فى ٢٠١٠ توقعات بوجود ثورة ؟

●● كل التقارير التى تم إعدادها منذ عام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ كانت تقول إن هناك بركان غضب سوف ينفجر إلا إننى لم أقم بإعداد استطلاعات ٢٠١٠ نظرا لكونى توليت منصب عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، غير أننى كنت مكلفة من الرئيس مبارك بشكل شخصى لاختيار السيدات المرشحات لمقاعد الكوتة عن طرق اختيار أمانة الحزب فى كل محافظة لسيدتين ويتم اختيار جزءًا منهن حسب قدرتهن على التحدث وعرض المشكلات بمحافظاتهن وخبرتهن فى العمل السياسى والاجتماعي.

■ كيف تقيمين دور حزب النور فى المشهد السياسى الآن؟

●● أداؤه مقلق جدًا لأنه غير واضح، فأنا لم أكن أعرف شيئًا عن السلفيين وكنت أعتقد أن كل ملتح هو إخوانى حتى ٢٠٠٥ عندما توفى أحد أعضاء الحزب فى البرلمان عن دائرة فى الإسكندرية وكانت تجرى انتخابات لاختيار مرشح كبديل عنه فقرر الحزب عمل لجنة نقاشية من خارج أعضاء الحزب بواسطة شركة متخصصة وذلك لاستطلاع آرائهم فى أفضل شخص يمكن أن يمثل الحزب لخوض الانتخابات على هذا المقعد وتم عمل ٤ جلسات نقاشية فى كل جلسة ١٢ شخصًا من خارج الحزب الوطنى وفى أول جلسة تعرفت على المشاركين فسألت أحد السلفيين هل أنت من الإخوان فأنكر ذلك وكأنى وجهت إليه سُبة وكذلك عضو الإخوان فاستشعرت أن هناك خلاف بينهما فأردت أن أعرف سبب الاختلاف بين السلفيين والإخوان فذكر لى أحد السلفيين أنهم غير مهتمين بالسياسة ولكن عندما حدثت ثورة ٢٥ يناير ودخول أعضاء حزب النور الانتخابات البرلمانية كذب كل ما كانوا يدعوهمن قبل فهم لا يملكون جراءة الإخوان فى التعامل وإنما كانوا دائمًا ما يتكلمون بابتسامة دائمة ليس لها سبب واضح.

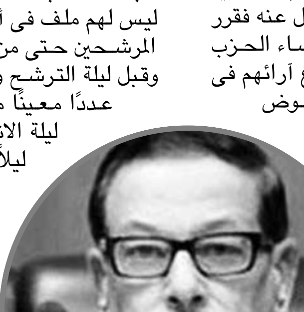

■ هل يمكن للإخوان دخول الانتخابات المقبلة رغم نفيهم المتكرر؟

●● دخول الإخوان انتخابات البرلمان شيء وارد جدًا، ولكن لن يحصلوا على نسبة كبيرة ففى انتخابات ٢٠٠٥ كنا نفاجأ بدخول أشخاص منتمين إلى جماعة الإخوان دون أن يعرف أحد عنهم شيئًا حتى أعضاء الجماعة فغالبًا ما كانوا يأتوا بأشخاص قبل الانتخابات ليس لهم ملف فى أمن الدولة ولا أحد يعرف أنهم من المرشحين حتى من داخل الإخوان إلا بعض القيادات وقبل ليلة الترشح ومن قبلها يخبروا الجميع أن هناك عددًا معينًا من المرشحين ولكن يتم الإعلان عنه ليلة الانتخابات ويقومون بإخبار الأعضاء ليلاً برمز المرشح من أجل اختياره.

■ هناك أنباء عن عودة أحمد عز لاحتكار سوق الحديد مرة أخرى؟

●● عز هو اكبر منتج للحديد فى ومن الطبيعى أن يسيطر على حصة كبيرة من الإنتاج فهو إنسان ذكى ومنظم وهذا لا يدينه.

■ ما رأيك فى التحالفات التى تتم على الساحة السياسية من أجل الاستعداد للبرلمان المقبل ؟

●● التحالفات هزلية لأن جميع من يقودوا هذه التحالفات لم يكن لهم من قبل دور فى الانتخابات البرلمانية سواء كان عمرو موسى أو كمال الجنزورى أو محمد أبو الغار، كما أنهم يدعون إلى تكوين تحالف متوافق حتى يكون البرلمان القادم توافقيًا وهذا مستحيل، خاصة وأن البرلمان لابد أن يكون به معارضة حتى يكون متوازنًا. ما تقييمك لأداء حكومة المهندس إبراهيم محلب على الجانبين الاجتماعى والسياسى؟

فى الجانب الاجتماعى الحكومة تسير بشكل جيد لأنها استطاعت أن تنظم عملية توزيع رغيف العيش على المواطنين ووصول الدعم إلى مستحقيه، وخالد حنفى وزير التموين يتحرك بشكل جيد على أرض الواقع وأيضًا على مستوى قطاع الإسكان قامت الحكومة بتوزيع وتخصيص شقق سكنية للمواطنين فى كل المحافظات وهذا يرجع إلى شخصية محلب كونه كان وزيرًا للإسكان وعلى علم تام بما تحتاجه الدولة فى هذا القطاع.

■ ما نظرتك لثورة ٢٥ يناير؟

●● هناك الكثير من المصريين المحترمين الذين نزلوا إلى ميدان التحرير فى ٢٥ يناير ومعظم أصدقائى كانوا فى الميدان وجميعهم يحب مصر وكانوا يستشعروا بأنه لابد من حدوث تغيير وكنت أومن بهذا ولكن لم أشارك بها لأنه سيكون نوعًا من النفاق لكونى عضوة فى الحزب الذى قامت عليه الثورة.

■ ما تقييمك لتعامل النظام الحالى مع ملف الحريات ؟

●● أشعر بأنه يضغط بشكل كبير على مساحة الحريات ويبرر هذا الضغط تحت مسمى محاربة الإرهاب وهذا مؤشر غير إيجابى لابد أن ينتبهوا إليه فمحاربة الإرهاب مسألة لا خلاف عليها ولكن يجب أن نرسى قواعد الدولة العادلة لأن العدالة ليست اجتماعية فقط إنما عدالة إنسانية بأن تعطى كل إنسان حقه فلا يجوز أن تسجن أبرياء لعدة أشهر دون أن يعلن عن الاتهامات الموجهة إليهم أو يتم تقديمهم للمحاكمة فالعدالة المتأخرة تعد ظلمًا.

■ ما تصورك لشكل البرلمان القادم ولماذا تأخر موعد الانتخابات حتى الآن ؟

●● الوضع غير واضح حتى الآن ولكن فى الغالب سيتواجد أعضاء الحزب الوطنى بقوة فى البرلمان، من خلال أحزاب عدة.

■ هل هناك نية لديك لخوض الانتخابات البرلمانية وممارسة العمل السياسى مرة أخري؟

●● لن أخوض الانتخابات البرلمانية، ولكن يمكننى ممارسة السياسة من خلال التحدث بموضوعية سواء فى وسائل الإعلام المختلفة أو المواقف السياسية.

■ هل هناك اتصالات تمت بك لانضمامك إلى أحد الأحزاب ؟

●● تلقيت دعوة من جبهة مصر بلدى، على أساس أن أنضم إلى الهيئة العليا للجبهة وحضرت اجتماعًا ولكنى شعرت أن العمل غير منظم ونفس الأمر فى حزب الحركة الوطنية، الذى يتزعمه أحمد شفيق وكان رئيسه فى ذلك الوقت الدكتور إبراهيم درويش. وحضرت من أجله إلا إنى لم أجد مستوى التنظيم أو التفكير كما كان فى الحزب الوطنى وشعرت أن الأمر يسير بشكل غير منظم.

■ كيف تقيمين مشروع قناة السويس الجديدة وما تأثيره على الاقتصاد المصرى ؟

●● المشروع مهم ومطلوب لعدة أسباب أولها توسيع القناة وزيادة عدد السفن وسرعتها داخل القناة، والفكرة كانت موجودة من ٧ سنوات وكون الرئيس السيسى يبدأ بها فهذا شيء جيد والأهم من توسيع القناة وتسريع حركة السفن هو تنمية المناطق المحيطة بها فى الجزء الشمالى بجوار بورسعيد وكذلك الإسماعيلية والسويس، وهذه مناطق غير مستغلة لمئات السنين، فآن الأوان أن نقوم باستغلالها لأنها منطقة حيوية تطل على شريان عالمى يمكن أن تتوفر فيها مجموعة من الصناعات والأنشطة المتطورة والحديثة خاصة وأن المواقع جيدة ولم تستخدم من قبل.

■ هل سيتسبب تنمية محور قناة السويس فى إلحاق الضرر بميناء دبى خاصة أنه أكبر ميناء لوجيستى فى المنطقة ؟

●● بالطبع سنحصل على حصة من التعاملات الدولية ولكنه ليس بالضرورة أننا سنقلل حصة دبى لأنها موجهة نحو الدول الأسيوية لاستغلال الميناء وتحقيق مكاسب أما مصر فنظرتها ستكون موجهة نحو إفريقيا وأوروبا ومن خلال إقامة مصانع حديثة وأنشطة جديدة على جانبى القناة سوف تضيف للمنطقة.

■ كيف تقيمين قرار رفع الدعم عن الطاقة وما تأثيره على المستويين الاجتماعى والاقتصادى على المواطنين؟

●● كان يجب عمل حزمة من المساعدات لكل الأسر الفقيرة، والتى تمثل ٢٦٪ من السكان قبل اتخاذ مثل هذا القرار لأن تأثيره سيكون سلبيًا على المواطن خاصة وأنه لم يتم رفعه بشكل كامل ولكن ما ساعد فى تقبل المواطن لهذا القرار هو هبوط الأسعار الذى واكب إقراره بسبب زيادة سعر الفائدة لشراء شهادات قناة السويس الجديدة وهو ما أدى إلى سحب جزء كبير من السيولة الموجودة فى السوق، وكنت اقترح أن تقوم الحكومة بعمل حزمة أدوات التمويل منه تخصيص مبلغ ٥٠٠ جنيه للأسرة الفقيرة شهريا لمدة سنتين أو ثلاث ويتم تخفيضها تدريجيًا حتى تكون الأسر قد استطاعت الخروج من عسرتها، والأمر الآخر يتعلق بضرورة أن يقوم البنك المركزى برفع الفائدة على الودائع المصرية لسحب السيولة من السوق وذلك من أجل تخفيض الأسعار

■ هل شهادات استثمار قناة السويس أداة جيدة للتمويل هذا المشروع الضخم؟

●● كنت أفضل أن يكون التمويل مختلطًا ما بين الشهادات والأسهم وكنت أتوقع أن تمول الحكومة المشروع بالأسهم فقط لأنه لا يحملها مسئولية سداد مديونية أو سعر فائدة والذى يحمل على موازنة الدولة بجانب مديونية قيمة إصدار الشهادات، فالأسهم قد تكون الأفضل بالنسبة للحكومة ولا أعلم سر إصرارها على شهادات الاستثمار رغم أنها ستحملها أعباء كبيرة.

■ هل سيقدم صندوق النقد الدولى القرض لمصر وما تحليلك لتقييم المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري؟

●● لا يعنينى أن يوافق صندوق النقد على إعطاء مصر القرض أم لا فهو الذى يسعى إلى ذلك ومن مصلحته إعطاء مصر القرض ولكن تحسن التقييم الدولى للاقتصاد المصرى شيء إيجابى وسيجذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

■ ما تقييمك لأداء الإعلام المصرى ؟

●● البرامج التليفزيونية تقدم مادة رديئة وهناك تدن فى مستوى الحديث سواء من المذيع أو الضيوف لابد من احترام عقلية المشاهد المصري.

نجاح «الوطنى» بنسبة ٩٨٪ فى برلمان ٢٠١٠ كان بداية السقوط لنظام مبارك

جمال مبارك وأعضاء لجنة السياسات تجاهلوا الغضب الشعبي قبل الثورة ولم يهتموا

نظيف كان الأكثر تخوفًا أداء حزب النور مقلق وخدعنا قبل ٢٥ يناير بابتسامته الدائمة

لا تطعن في ذوق زوجتك
فقد اختارتك أولا !

سيد القصير رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية :

مشكلة التمويل ليست المشكلة الوحيدة لتشغيل عجلة الإنتاج

من منطلق تفعيل دور المصارف المصرية فى تنمية مصر والعمل على ريادتها كان لابد ان يكون لنا هذا الحوار مع أحد الخبراء المصرفيين والمشهود له بالكفاءة والتفانى فى العمل حتى أصبح رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية الاستاذ / سيد القصير.

وفى البداية حدثنا سيادته عن نفسه فقد عمل فى القطاع المصرفى منذ حوالى ٣٤ عام معظمهم كانت فى قسم الائتمان والمشروعات الصغيرة فكانت بداية العمل فى البنك الاهلى منذ ٣١ عاما ثم انتدابى من البنك الاهلى الى بنك التنمية الصناعة فى شهر سبتمبر ٢٠١١م ليكون رئيس مجلس ادارة البنك .

■ بطاقة تعارف عن بنك التنمية الصناعية بكل مجالاته المختلفة ؟

●● منذ بداية انشاء البنك كان متخصصا ثم تم دمجة مع بنك العمال فى الفترة الاخيرة وأصبح بنك شامل يقدم كل الخدمات المصرفية وتتلخص سياسة البنك فى ثلاث محاور رئيسية :

أولها- الاهتمام بالعملاء فى قطاع الصناعة القائمة ومعالجة موقف المصانع المتعثرة

ثانيا - تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر هو ثانى بنك مقرض من خلال الصندوق الاجتماعى

ثالثا - الاهتمام بالبيئة المنتجة فى المجالات المتعددة فإن قيل أن البنك لايقدم الا فى مجال الصناعة فقط هذا مفهوم خاطئ لابد العلم بأنه يقدم خدماته فى كافة المجالات ويغطى كافة الخدمات

■ ماالهدف من هذه المحاور الثلاث وكيف يتم تفعيلها بشكل تقنى يحقق نتائج ايجابية؟

●● أولا حتى يتحقق النمو المطلوب للبنك ويستطيع أن يعطى رسالة ويقدم خدمات شاملة،.

فكان التركيز على قطاع الصناعة لأنه من أهم الموارد فى الناتج القومى وظهرت نتائج هذا فهناك معدلات نمو كبيرة فى قطاع الشركات الممولة - كما دخلنا أيضا فى قروض صغيرة مع قروض كبيرة حيث تم عمل اتفاق مع الصندوق الاجتماعى بحوالى ١٠٠ مليون جنيه والهدف من ذلك إعطاء رسالة بأن البنك موجود فى القطاع الصناعى ويمارس النشاط حتى وأن كان حجم حصته أقل إلا أنه مازلنا نقول أن أى مشروع قومى لايأتى بالشعارات ولكن بالعمل نستطيع أن نساهم فى حل مشكلة البطالة والقدرة على الوصول الى المناطق العشوائية والمساهمة أيضا فى تخفيف العبئ على الاستيراد والمساهمة فى كيفية المحافظة على موارد البلد هى فى حاجة للاهتمام على كافة الجهات .

وعلى صعيد الديون المتعسرة بدأنا بالاتصال بالعملة المتعسرين التى وصلت مديونيتهم الى ٦٠٠ مليون فتجهنا عن طريق برنامج تسويات لحل وتسوية هذه المديونيات واملنا معالجة مشكلة المصانع المتعسرة والمتوقفة ككل ويمكن من خلال زيادة الناتج القومى الوصول لتحقيق الأستقرار الاقتصادى والحد من البطالة كما أن رجوع هذه المصانع للعمل والانتاج مرة أخرى هام جدا لزيادة الثقة بين رجال الصناعة وبين البنوك من أجل المحافظة على كيان وثروات رجال الأعمال

وبالنسبة للبنك رجوع أموال عاطلة للأنتاج مرة اخرى وإعطاء صورة جيدة عن البنك للمجتمع .

لكن المشكلة للمصانع المتوقفة هى ليست مشكلة تمويلية من الدرجة الاولى قد تكون لاسباب أخرى ترجع الى الترخيص أو أشتراطات بيئية أو صدور أحكام من جهه أخرى أو يرجع الى خروج شركاء مؤثرين.

لذلك لايستطيع البنك حل هذه المشاكل خاصة وأن تم الوصول الى حل المشكلة التمويلية ستظل باقى المشكلات معطلة عن البدأ فى الانتاج - ايضا ضرورة ان يكون العميل قادرعلى تحقيق نمو اقتصادى مناسب حتى يستطيع اعادة التشغيل

وبالنسبة لقطاع التجزئة المصرفية فقد طورنا فى قطاع المخابز والصيادلة والبيطرى والصناعات الغذائية وقروض الموظفين .

وعن البنية التحتية انشأنا رقابة وتم التدريب لرفع كفائة الاداء وحدث تطوير فعلى فى هذا القطاع

■ هل هناك خطة لافتتاح فروع جديدة خلال الفترة الزمنية القادمة؟

●● احنا فعلا فى طريقنا لإفتتاح فروع جديدة وسوف يتم قريبا افتتاح فروع فى دمنهور وحلوان وافتتاح فرع قويسنا فى المنطقة الصناعية ونأمل أن تكون فروعنا فى محافظات مصر وجميع المناطق الصناعية.

■ كم يبلغ عدد حجم العمالة فى البنك وهل تم تأهيلهم بالشكل الكافى للنهوض بالقطاع المصرفى وتحقيق تنمية شاملة ؟

●● يبلغ حجم العمالة فى حدود ١٠٥٠ يتم عمل دورات تدريبية لهم باستمرار من خلال انشاء ادارات جديدة حققت نتائج أدت الى زيادة التواجد على الساحة فى القطاع المصرفى .

■ كيف تقيم أداء البنوك خلال السنوات الاخيرة الماضية ؟

●● تقييمى لأداء دور البنوك خلال الفترة الانتقالية ، هو يعتبر من عام ٢٠٠٤ حتى الان تم دمج بعض البنوك لتقوية رؤس أموالها لضرورة التزامها باضوابط درجة السيولة فيها وغيرها من العوامل التى جعلت الموقف المالى قوى ، وعن موقف الجهاز المصرفى فى عام ٢٠٠٨ تمكن من عبور الأزمة المالية العالمية كما أنه فى أعقاب ٢٥ يناير أستطاع تلبية إحتياجات الدولة هذا ما حدث فى مصر أما مايحدث خارج مصر فإن هناك بعض البنوك هى التى تحتاج لدعم من الدولة .

ولكن ماحدث فى مصر هو العكس تماما البنوك هى التى كانت تدعم الدولة وتلبية إحتياجات الشعب وللأسف حتى الان الناس لاتعى خطورة زيادة الاستيراد من السلع المستهلكة مثل الشيكولاتة وغيرها حيث يتم استيرادها بالعملة الاجنبية مما يؤدى الى سحب العملة من الاسواق .

كل هذا يؤثر سلبا على السوق المصرى. فهنا نطالب المجتمع التوقف عن شراء السلع الاستهلاكية الى جانب محاولة الضغط على منافذ التهريب حتى يتم حصر السوق الموازية (السوق السوداء) واذا ما استمر هذا الوضع سيظل السوق السوداء موجودة وهذه ليست مسؤلية البنك المركزى بل يرجع هذا لتفعيل دور المحتمع فى تحمل المسؤلية .

ورغم هذا لم يتوقف البنك عن تمويل أى مشروع إستثمارى بل حققنا بنجاح زيادة فى سعر الصرف.

ويرجع هذا لدور الرقابة المستمرة والعمل على تلبية الاحتياجات المصرفية كما نأمل تحسين مناخ الاستثمار والموقف الامنى حتى يعود الاستثمار بقوة

■ هل تحتاج مصر الى صندوق النقد الدولى أم تحتاج الى مجلس تخطيط وطنى حسب مبادرة المؤسسة العربية لرواد التنمية؟

●● مازلت أعيد واكرر أننا فى حاجة الى صندوق النقد الدولى ولكن أحنا عاوزين نقول ان هناك وزارة تخطيط ومؤسسات قائمة بالفعل ولكن تحتاج التفعيل والتنسيق بين القطاعات هذا جانب وما يشترطه صندوق النقد ليست اشتراطات سياسية ولكنها ضرورة لساعدة المؤسسات المالية .

■ تعقيب سيادتكم على تداعيات مؤتمر المؤسسة العربية لرواد التنمية ودرع التكريم؟

●● انا بشكركم على هذه المساهمة ونأمل أن تكون هناك مؤسسات تتابع هذه القطاعات التنموية وأنا أعتبر أن هذا هو ليس تكريم لى أنا شخصيا ولكنه هو يخص كل أفراد البنك ونسعى للمزيد من الجهد لزيادة فرص التكريم من مؤسسات اخرى تعمل من أجل مصر.

للمرة الثانية القطاع المصرفى ينقذ مصر من الأزمات الاقتصادية

٦٠٠ مليون جنيه قيمة تسوية البنك لعملائه المتعثرين

حافظة إبراهيم - محمد إدريس

بعد تردد الانباء حول خروج " سيتى بنك" من مصر..

مصرفيون يؤكدون: خروج البنوك الأجنبية من السوق المصرية لن يؤثر على القطاع المصرفى

فى خلال شهر واحد تم بيع أسهم البنك الاهلى سوسيتيه جنرال وبنك بى ان بى باربيا الموجودة فى مصر ولكن دون معرفة اسباب الخروج وتوقع المصرفيون ان يكون اسباب خروج البنوك الاوروبية من السوق المصرية جاء على خلفية الاحداث السياسية التى مرت بها البلاد منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ وتدور الايام وبعد مرور سنتين على بيع اسهم تلك البنوك ترددت لشائعات مرة اخرى حول انسحاب " سيتى بنك من السوق المصرية الامر الذى ادى الى حالة من التضارب فى الشارع المصرى ومن ثم نفى مسؤلون البنك ذلك الخبر، ولكن فى نفس الوقت اكد خبراء القطاع المصرفى ذلك الخبر لافتين الى انه تم تصفية عدد من الانشطة الفعلية للبنك مما يؤكد خروجه من مصر ولكنه ينفى الخبر لعدم اثارة البلبلة .

من جانبه اكدت الخبير المصرفية بسنت فهمى خروج سيتى بنك من السوق المصرى مدللة على انه كان قد اعلن منذ وقت سابق عن خروجه من ١١ دولة من بينهما مصر ، مشيرة الى ان هناك عدة اسباب تؤدى الى خروجه فقد توقفت بعض الخدمات والانشطة الفعلية للبنك منها قروض السيارات ولدواعى الربحية وارتفاع نسبة التضخم واخفاض مستوى دخول الافراد الامر الذى جاء بالسلب على المنتجات التى كان يقدمها البنك لعملائه من كروت بلاستيكية وقروض استهلاكية وغيرها من الخدمات المتعددة .

واوضحت فهمى ان حالة مصر السياسية والاقتصادية من اكبر العوامل التى تؤدى الى خروج اى بنك اوروبى او خليجى منها ، فقد حدث الامر فى وقت سابق مع البنك الاهلى سوسيتيه جنرال " بنك قطر الوطنى " ومعه بنك بى ان بى باربيا ، وكانت سوء احوال البلاد الاقتصادية والسياسيةاكبر الاسباب التى دعت الى تخارجهما من السوق المصرية .

واشارت فهمى الى ان السيتى بنك قررالخروج من مصر والاحتفاظ بمكتب يمارس الخدمات والانشطة المصرفية ودعم الخدمات والاستثمارات بين مصر وامريكا نظرا لعدم جدوة الربح فى السوق المصرية وعدم استقرار احوال البلاد .

وفى سياق متصل قال احمد ادم مسؤل البنك الاهلى السابق ان خروج سيتى بنك من مصر او اى بنك اوروبى اخر لن يؤثر على الحالة الاقتصادية للبلاد لا بالسلب او الايجاب فالبنوك الحكومية قادرة على انعاش الحالة الاقتصادية للبلاد وتقديم خدمات فعالة للعملاء ، مشيرا الى انهفى حالة صحة القرار فهو يرجع للبنك وليس لنا الحق فى التدخل فيه فقد سبقته بنوك اخرى وخرجت من مصر ولكن حدوث البلبلة والشائعان حول اسباب الخروج هو امر وارد .

واضاف ادم ان حقوق العملاء من ودائع مصرفية او اموال او غيرها لا داعى للقلق او الخوف عليها فهى محمية بقوانين البنك المركزى المصرى وفى حالة تصفية حسابت السيتى بنك بمصر سيقوم برد ودائع العملاء سواء نقدا او عن طريق الشيكات وفى حالة تخطى الحد الاقصى للسحب فى اليوم سيتم السحب على ايام متعددة وذلك بعد اغلاق الحساب وبالنسبة للودائع فسيتك كسرها دون فرض رسوم كسر على العميل والبنك المركزى هو الضامن لحقوق وودائع عملاء السيتى بنك .

واشار ادم انه بعد ثورة يناير طالبنا من البنك المركزى بعدم التعامل مع البنوك الاجنبية الا من خلال شركات اجنبية براس مال مصرى وذلك لان الفروع تتاثر بالبنك الام فى بلده .

من جانبه قال حمدى عزام نائب رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى ان انشطة سيتى بنك والتى من بينها قروض السيارات متوقفه عن العمل منذ ٥ اشهر وذلك الامر يمهد الطريق لخروجها من السوق المصرية ، مشيرا الى ان البنوك الاجنبية بعد حالة الارهاب التى تعيش فيها البلاد فى تلك الفترة وغيرها من ارتفاع نسبة التضخم يعتبر حالة قلق لها مما يجعلهم ينسحبون من السوق المصرية .

واوضح عزام ان انسحاب السيتى بنك او غيره لن يؤدى اى ضرر على الحالة المصرفية نظرا لان كل تلك البنوك الاوروبية ماهى الا فروع بسيطه للبنك الام ، وقد خرج عدد من المصارف الاجنبية العام الماضى من بينهم الاهلى اليونانى والعربى الافريقى وعمان الوطنى وابو ظبى علاوة على قطر الوطنى وباربيا ولم نلاحظ اى تاثير سلبى على القطاع المصرفى .

واكد عزام على ان سنسمع كل يوم عن خروج بنك اجنبى بسبب الحالة الراهنة للبلاد ولكن تبقى البنوك الحكومية والبنك الام هما المتصدر الوحيد للقطاع المصرفى ويظل قادر على مواجهة اى ظروف تمر بها البلاد دون خوف او قلق.

فهمى : توقف انشطة البنك منذ ٥ اشهر دليل على استعدادها للإنسحاب

خلود صلاح الدين

بعد مناقشة مقترح قانون البنك المركزى الجديد..

خبراء الاقتصاد يشيدون بأهمية اضافة فصل خاص للتمويل الاسلامى.. ويؤكدون: يساهم فى نمو أفضل للسوق المصرية

أعلنت الجمعية العامة للتمويل الاسلامى عن مشاركتها فى مناقشة وتعديل مقترح قاون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وذلك لاضافة فصل خاص بالتمويل الاسلامى للتعامل بالادوات المالية الاسلامية فى السوق المصرية ، جاء ذلك بعد مطالبة من الفئات المختصة بضرورة تعديل قانون البنك المركزى لانشاء مؤشرات للاسهم تتوافق مع الشريعه الاسلامية لقياس اداء الاسهم المتداولة فى البورصة المصرية .

وقالت الدكتورة بسنت فهمى الخبيرة المصرفية ان هناك مطالب بتعديل قانون البنك المركزى واضافة فصل خاص بالتمويل الاسلامى للتعامل بالادوات المالية الاسلامية منذ فترة كبيرة وتسمح للبنوك والمصارف بطرح مزيد من ادوات التمويل الاسلامى التى تتفق مع الشريعة ، مشيرة الى ان ذلك يعمل على زيادة معدلات النمو بشكل افضل .

واضافت فهمى انه لتلافى وقوع اى اخطاء بين ادوات التمويل الاسلامية والادوات التجارية ، لابد من ان تعمل البنوك على فصل القوائم المالية الخاصة بالمعاملات الاسلامية فى ميزانيات مستقلة عن التمويلات التقليدية ، لافتة الى انه لابد من تدشين ادارة خاصة لمراقبة البنوك الاسلامية لدى البنك المركزى .

واشارت فهمى الى ان ادوات التمويل الاسلامى ليست موضوعا جديدا ولكن هناك دائما تباطؤ فى الاستجابة للمطالب ، شأنها فى ذلك شأن موضع الصكوك التى لم تنفذ او نعمل بها حتى الان ، مشيرة الى انه لابد من استكمال المسيرة القانونية والتشريعية للقوانين والانتهاء منها والعمل بها.

فى سياق متصل قال الدكتور محمد البلتاجى رئيس الجمعية الصرية للتمويل الاسلامى اننا بالفعل وجهنا مطالب للبنك المركزى لتعديل القانون بشان اضاف فصل خاص بالتمويل الاسلامى وفصله عن التمويل التقليدى التجارى ، وبالفعل تمت المشاركة من قبل الجمعية فى مناقشة وتعديل المقترح ، مشيدا بالدور الكبير الذى لعبته الجمعية فى هذا امقترح .

واشار البلتاجى الى انه تم الاتفاق على الفصل الخاص بالتمويل الاسلامى المقترح الا انه لم يصدق عليه حتى الان من جانب السلطات التشريعية ، وان الجمعية على تواصل دائم مع الجهات المسؤلة لتساهم فى وضع القوانين الخاصة بادوات التمويل الاسلامى والعمل على تنفيذها والاخذ بها كادوات للتمويل فى السوق المصرية .

واوضح البلتاجى ان هذا مقترح القانون هذا سيعمل على تشجيع الجمهور للمشاركه فى اسهم البورصة المصرية ، حيث ان هناك العديد من الناس يعزف عن المشاركة فيها وذلك بعد تصنيفها الى ثلاث انواع من الشركات " نقيه ومختصة ومختلطة " ، لذلك لابد من البدء فى الية العمل به وتقديم التوعية للمواطنين للمساهمه من جانبهم على الاشتراك فيه .

وقال جوده عبد الخالق الخبير الاقتصادى ان كل هذه القانونين التى تتمثل فى التمويل الاسلامى والعمل بالادوات المالية للتمويل فى السوق المصرية ، ولكن كل هذا كلام يحتاج الى تنفيذ والوصول الى قوانين تساهم فى اعادة الحياة للاقتصاد ، مشيرا الى انه لابد من تفعيل دور الاوقاف التى نفقد بسببها مئات المليارات لسوء ادارتها.

البلتاجى : وجهنا مطالب للبنك المركزى لتعديل القانون بشأن إضافة فصل خاص بالتمويل الإسلامى

خلود صلاح الدين

تصادق مع الذئاب على أن يكون فأسك مستعداً !

قانون الإستثمار يفجر الصراع بين رجال الأعمال والحكومة المصرية

التحصين مصطلح سيئ السمعة سياسيًا واقتصاديًا.. لكن فوجئ الجميع بقرار الحكومه بالموافقة على مشروع قرار جمهوري بتحصين التعاقدات التي تتم بالأمر المباشر مع المستثمرين بمن فيهم الأجانب ومنع أي طرف ثالث من الطعن عليها!.

وتبنى بعض الخبراء القرار ووصفوه بالإيجابي وفي المقابل اعتبره فريق آخر من الخبراء عودة للفساد لأنه يشجع على إبرام تعاقدات مشبوهة مثلما حدث من قبل.

من جانبه طالب كرم عبد الحليم، متحدث بأسم عمال مصر بعمل قانون عادل منصف للعمال، بدلاً من قرارات تحصين المستثمرين، التي تمنحهم القوة في سخرة المصريين.

وأضاف في بيان له أن على الدولة السعي الجاد لإصدار قانون يلبي كافة مطالب العمال ويضمن حقوقهم، على أن يتمثل في صورة قانون يعالج مشاكل الفصل التعسفي ويقضي على البطالة، وتسهيل إجراءات التقاضي على العمال على أن يلزم المحاكم بسرعة الفصل في القضايا، ويحتوى على عقوبات رادعه تصل إلى الحبس إذا تمت مخالفته، فضلا عن إصدار قانون يضمن تنفيذ أحكامه خاصة الأحكام المالية التى يقضى بها للعمال.

من جانبه انتقد محمد أنور السادات، رئيس حزب الإصلاح والتنمية، مشروع القانون قائلا "إن الطعن على العقود المبرمة بين الجهات الحكومية والمستثمرين من قبل أي طرف ثالث يعد ضمن آليات الرقابة الشعبية على الحكومة، خصوصا بعد فسخ العديد من التعاقدات التي ثبت مخالفتها للقوانين والدستور من قبل القضاء الإداري".

وأوضح أن "هذه العقود قد تكون بها تنازلات غير مبررة أو قد تكون غير عادلة، مما يضر بصالح عموم المواطنين"، معتبرا هذه الخطوة من شأنها تعزيز الفساد داخل الأجهزة الحكومية وتضعف الرقابة على أعمالها القانونية، مما يؤدي إلى إهدار المال العام بالمخالفة للقانون

وقال بهجت الحسامي نائب رئيس الجمعية المصرية لشباب الاعمال في تصريحات صحفية لشباب الأعمال إن موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الاستثمار يمنع أي طرف ثالث من الطعن على العقود المبرمة بين الحكومة والمستثمرين ?تحصيل حاصل، ويتنافى مع القوانين العامة المستقرة.

وأكد في تصريحات صحفية أن هذا النص تكرار لقواعد عامة مستقرة ومعمول لها ولا تحتاج لأي مناقشة، وما علينا إلا تطبيق المادة الثالثة من قانون المرافعات، والتي تنص على أنه لا ترفع دعوى إلا من صاحب مصلحة، كما أن أثر العقد لا يمتد إلا بين المتعاقدين وطرفي العقد وهى قاعدة ثابتة ومستقرة.

وأضاف الحسامي أن مصر ليس بها دعوى الحسبة، والنص الجديد يعبر عن ضعف تشريعي وصياغة قانونية خاطئة.

وانتقد المهندس داكر عبداللاه عضو مجلس إدارة اتحاد مقاولي التشييد والبناء، موافقة الحكومة علي القانون مؤكدا على أن هذه الخطوة تفتح الباب للفساد على مصرعيه.

وقال داكر في تصريحات صحفية ، إن مشروع القانون مصيره الفشل، متسائلا: "أين دور المجتمع المدني ؟ وفى حالة حدوث مخالفة للقانون فماذا نفعل؟".

سيد محمد سيد نائب رئيس الغرفة التجارية بأسيوط، في تصريحات صحفية له تعليقا علي قانون يرى أن منع أي طرف ثالث من الطعن في العقود المبرمة بين الحكومة والمستثمرين، سلاح ذو حدين.

وأضاف أن مثل هذا القرار قد يفتح بابًا للفساد إذا لم يراقب عاقدي الصفقات، مطالبا أن تكون هناك جهة رقابية لتلك التعاقدات.،ومن جهة أخري القرار من الممكن أن يكون مفيدا لمصر، بشرط أن يكون السعر المحدد في قيمة العرض أو المميزات والشروط الجزائية التي تتناولها العقود في صالح مصر.

فلماذا تغفل الحكومة كل هذه الأصوات المعارضة وتمرر قوانين يقول المتخصصون أنها ليست في مصلحة المواطن ولا تحاول حتي إقناع الرأي العام به؟

ومن جانبه اجتمع أشرف سالمان، وزير الاستثمار مع محمد فريد خميس، رئيس اتحاد المستثمرين وعدد من رؤساء جمعيات المستثمرين بمختلف المحافظات، وذلك بحضور رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وعدد من المسئولين بكل من وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، شهد الاجتماع استعراض ومناقشة بعض التحديات التي تواجه جمعيات المستثمرين وسبل التغلب عليها.

واستعرض رؤساء الجمعيات بعض التحديات والمقترحات المتعلقة بتطوير العمل بالمناطق الاستثمارية والمدن الصناعية وسبل تبسيط الإجراءات بها، كما اقترح الحضور عمل كتيب للاشتراطات التفصيلية للعمل بكل محافظة متضمناً خطط المحافظة في التنمية والمشروعات التي ترغب في إقامتها ونوع العمالة المتوفرة والطاقة المستخدمة وغيرها من التفاصيل المهمة لبدء أي نشاط استثماري، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء مناطق للتكنولوجيا المتطورة لجذب رؤوس الأموال والعقول للعمل بها، كما طالب رؤساء جمعيات المستثمرين بتضمين التعديلات التي تجرى على قانون الاستثمار ما يلزم الجهات المختلفة على تنفيذ القرارات خاصة فيما يتعلق بفض منازعات الاستثمار، كما قدم الحضور اقتراحات بشأن منع التهريب بالمناطق الصناعية وتشديد الرقابة عليها.

وتم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وغرفة الصناعات النسيجية لمناقشة المقترحات المتعلقة بالتهريب ومخلفات المصانع وغيرها، كما طالب الحضور ببعض التوضيحات بشأن الحجز الإداري والمالي على الشركات وحضور ممثلين عن اتحاد مستثمري مصر بلجان فض المنازعات.

وطالب رئيس اتحاد المستثمرين ورؤساء جمعيات المستثمرين بنقل تبعية الاتحاد إلى وزارة الاستثمار أسوة باتحاد الغرف الصناعية التابع لوزارة الصناعة واتحاد الغرف السياحية التابع لوزارة السياحة.

من جانبه، أكد وزير الاستثمار اهتمام الحكومة بتبسيط الإجراءات ليس فقط من أجل المستثمر المحلي ولكن من أجل توفير بيئة استثمارية مناسبة لمجتمع الأعمال عامة مع وضع بنود قانونية تلغي المعاملات التفضيلية وبنود للجنة فض منازعات الاستثمار داخل قانون الاستثمار والشركات تحت التصفية وغيرها من الإجراءات التي تحافظ على التوازن بين حقوق المستثمرين وأصحاب الأعمال وحقوق العمال.

وأشار فريد خميس إلى أن المستثمرين المصريين على ثقة تامة بمستقبل مصر، كما أعلن أن الاتحاد يدرس إقامة منطقة كاملة للاستثمار بمشروع تنمية محور قناة السويس برأس مال مليار جنيه يشارك فيه ٤٠ ألف مستثمر بنسبة ٤٥٪ من المشروع وطرح النسبة الباقية وقال الدكتور حسن فهمي، رئيس الهيئة العامة للاستثمار، إن التعديلات على قانون حوافز الاستثمار لم تدخل حيز التنفيذ بعد، حيث إنها تنتظر قرارًا جمهوريًا، مشيرًا إلى أن مناخ الاستثمار يتطلب بيئة تشريعية تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات وزيادة الثقة لدى المستثمرين.

ووضعت الأحكام عددًا من الشركات الأجنبية العاملة في مصر في مأزق قانوني وعرضت الحكومة لمخاطر التحكيم الدولي المكلف، الأمر الذي قد يؤدي لعزوف المستثمرين الذين تحتاج إليهم البلاد بشدة ويزيد من تعقد مناخ الأعمال الصعب بالفعل.

وأضاف أن التعديلات على القانون ضرورية، بهدف إيجاد آلية جديدة للحد من لجوء المستثمرين للتحكيم الدولي، حال وجود شبهة فساد بعقود الاستثمار.

ونوه إلى أن تلك التعديلات قابلة للتعديل والمراجعة، لكنها ضرورية، وذلك دون الإخلال بنفاذ الأحكام القضائية وبما يحفظ المال العام للدولة واستقرار النشاط الاقتصادى.

من عادة الحكومات إصدار قوانين تخدمها فقط دون النظر للعواقب أو رأي المواطن الذى سيطبق عليه القانون

عبد المنعم سعيد

بعد الإنتهاء من اعداد مشروع قانون الضريبة المضافة ..

جدل كبير حول تطبيق القانون .. وخبراء يؤكدون: رجال الأعمال المستفيد الأكبر من تعديله

استجابة لما يمر به الاقتصاد المصرى من تحديات بالغة تتطلب تضافر كافة الجهود لحمايته وإعادة بناء الثقة فيه، وهو الأمر الذى يتعين أن يتم من خلال توزيع أعباء الإصلاح المالى والاقتصادى على أوسع قاعدة ضريبية ممكنة، فيما عدا محدودى الدخل، فضلًا عن ضرورة اتباع النظم العالمية المعمول بها فى مجال الإصلاح والمراجعة الضريبية الدورية، اعلنت وزارة المالية انتهائها من اعداد مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة استبدالا بقانون الضريبة العامة على المبيعات الذى يتم العمل به حاليا ، فى ذلك السياق اختلف عدد من الخبراء على هذا القانون مشيرين الى انه يزيد من حدة اعباء المواطن المصرى ، على الرغم من ان له ايجابيات ملحة دعت الحكومة لتطبيقة لخدمة اهداف المجتمع.

بداية قال الدكتور سمير رضوان وزير المالية السابق ان وزارة المالية قد اعترفت فى وقت سابق قبل بدء الاعداد للقانون على انه يحتوى على عدد من الايجابيات التى يستفيد منها المجتمع وعدد من السلبيات التى نعمل على التقليل منها ، مشيرا الى ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة من ايجابياته انه يعمل على التخفيف من حدة الموازنة العامة والتى تبذل الحكومة قصارى جهدها للتخفيض منها .

واضاف رضوان ان القانون يعمل على زيادة الايرادات العامة للدولة التى تراجعت خلال السنوات الست الماضية وتوسيع القاعدة الضريبية ، كما انه يعمل على توسيع السلع الراسمالية نقدا، الامر الذى يقصد به تطبيقها على سلع وخدمات اخرى وتوحيد اسعارها وبالتالى زيادة الحصيلة بمقدار ٣,٥ مليار جنيه ، والتى يتحملها المواطن وحده ، لذلك يواجه القانون مجموعه من الانتقادات الحادة من الجميع .

واشار رضوان الى ان قانون ضريبة القيمة المضافة يعتبر من اكثر القوانين التى تؤثر على حقوق المواطنين وذلك لانه يتم فرضها على كافة السلع والخدمات التى يتحمل تاثيرها المواطن الفقير وحده .

من جانبة قال الدكتور صلاح جودة الخبير الاقتصادى ان قانون ضريبة القيمة المضافة، هو ضريبة مركبة يتم فرضها على فارق سعر التكلفة وسعر المبيع للمستهلك فهى بذلك ضريبة مركبة ، كما انها تفرض على تكلفة الانتاج وبذلك هى ضريبة غير مباشرة ، ولفت جودة الى ان هذه الضريبة مستحدثة وتطبق فى عديد من البلدان الا انها لا تصب غير فى مصالح رجال الاعمال والاغنياء فقط، كما انا الاسعار الخاصة بالسلع الغذائية لايتحملها المواطن فى ظل زيادة معدلات التضخم وارتفاع اعداد البطالة .

واوضح جودة ان ايجابيات هذا القانون الجديد تتلخص في زيادة الضرائب وذلك لتعويض الفاقد فى الايرادات وزيادتها والحد من عجز الموازنة الا ان ذلك من جانبه ياتى بالسلب على المواطنين المستخدمين للخدمات والسلع الغذائية ، موضحا ان تلك القيمة المضافة تطبق بالفعل على مايقرب من سبعة عشر خدمة قائمة فى الجدول الذى اعدته المالية للعرض على الرئيس واقراره والتصديق به وباقى السلع ايضا .

واشار جودة الى ان تلك القيمة المضافة سوف تطبق حاليا على السلع فقط دون الخدمات ، الامر الذى يؤدى الى ابقاء ضريبة المبيعات على سعرها الحالى والذى يبلغ متوسطه ١٠ ٪ فقط ، على الرغم من ان زيادة الضريبة يترتب عليها الزيادة تلقائيا فى الخدمات والسلع .

وقال اشرف عبد الغنى رئيس جمعية خبراء الضرائب ان هذا القانون يعمل على زيادة جشع التجار مما يجعلهم يتلاعبون بالاسعارفى الوقت الذى يتهربون فيه من دفع الضريبة الامر الذى يعمل على عدم المساهمه فى زيادة موارد الدولة مشيرا الى ان السوق ليست فى حاجه الى تطبيق هذا القانون فالاوضاع الاقتصادية لا تتحمل فبالرغم من الفلسفة التى يتم تعديل القانون من خلالها الا انه يعود بالعديد من السلبيات وخاصة على المواطنين .

واضاف عبد الغنى ان اعفاء الخدمات يتم لاهداف اجتماعية تمس غير القادرين على الخضوع لتلك الضريبة المضافة فى الوقت الذى سيتم خضوع المهن الحرة وججميع الخدمات لضريبة القيمة المضافة الجديدة ، مطالبا بانه لابد من عرض المشروع على المجتمع اولا وعرضه للحوار بين المنظمات والجمعيات الاهلية للموافقة علية قبل التصديق عليه واقراره من قبل الحكومة ووزير المالية .

واختتم عبد الغنى كلامه بالتاكيد عل ان رجال الاعمال هم المستفيد الاكبر من القانون لذلك يطالبون بسرعة تطبيقة لانه يعل على زيادة دوران الاستثمارات الخاصة بالقطاعا الخاص ، بينما يتحمل المواطن البسيط اعباء هذا القانون .

من الجدير بالذكر أن إجمالي الإيرادات تراجعت إلى ٤٥٣ مليار جنيه العام المالي الماضي ٢٠١٣/٢٠١٤ طبقا لتصريحات وزير المالية ، وذلك لعدم تنفيذ الاصلاحات الضريبية وعدم تحصيل جزء من الإيرادات السيادية، والتحول لنظام القيمة المضافة وسياسات ترشيد الدعم العام الماضي.

ويتم حاليا إعداد مشروع قانون للإجراءات الضريبية الموحدة " مبيعات، ودخل "، للتيسير على المولين، بحيث يتضمن إجراءات موحدة للمنازعات والتصالح والتقاضي، ونماذج الفحص، دون المساس بالإقرار الضريبي نظرا لاختلافه وطبيعة الضريبة "سنوية في الدخل ، وشهرية في المبيعات".

خلود صلاح الدين

رفع التصنيف الائتمانى من سالب إلى مستقر دليل على نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى والسياسى

قامت مؤسسة " موديز " للتصنيف الائتمانى برفع التصنيف الائتمانى لمصر من (B-) الى مستقر وذلك بسبب ما وصلت اليه من إستقرار الوضع السياسى والاقتصادى للبلاد حيث وصفت ذلك بأنه بمثابة مؤشرات أولية للنهوض بحالة البلاد ،الا انه من المتوقع عدم رفع التصنيف الائتمانى لمصر سريعا،وارجع عدد من المصرفيين ان هذا الاستقرار جاء عقب التغييرات الاقتصادية والسياسية التى شهدتها البلاد منذ تنصيب السيسى مشيدين باهمية الدور الذى قامت به حكومة محلب فى احداث تغييرات ايجابية نحو معدلات النمو .

أحمد جعفر خبير الائتمان بالمصرف العربى الدولى ان تقرير وكالة موديز بإعلان حالة استقرار التصنيف الائتمانى لمصر يدل على ان الثقة تزداد تدريجيا فى حالة الاقتصاد المصرى ،والتى من المتوقع ان ترتفع بعد الانتهاء من الاصلاحات السياسية والانتهاء من الانتخابات البرلمانية .

واشار جعفر الى ان هناك العديد من الاجراءات التى من الممكن اتباعها للحفاظ على ذلك الاستقرار الائتمانى من بينها رفع معدلات الاستثمار وذلك من خلال السيطرة على الوضع الامنى بشدة وحزم خلال الفترة القادمة ،مشيرا الى انه من الضرورى طرح فرص الاستثمار على المستثمرين العرب بديلا عن الاجانب وذلك لانهم القوة الضاربة ،ولان الاستثمار العربى سيعزز من موقف مصر فى الخارج كما سيزيد من فرص الاستثمار داخل البلاد .

واوضح جعفر ان رفع وكالة موديز

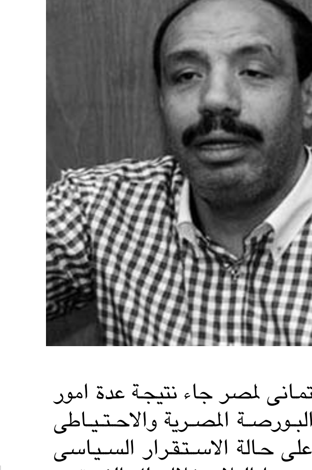

التصنيف الائتمانى لمصر جاء نتيجة عدة امور منها موقف البورصة المصرية والاحتياطى لمصر علاوة على حالة الاستقرار السياسى التى بدات تتمتع بها البلاد خلال تلك الفترة .

واضاف محمد إبراهيم، مدير عام إدارة الائتمان المركزى ببنك مصر، ان تلك الخطوة من شأنها تحفيز الاوضاع الاقتصادية على الارتفاع خلال الفترة المقبلة علاوة على ان اتخاذ البنك المركزى قرار بشأن تثبيت أسعار العائد على الايداع والاقراض من شأنه ضخ العديد من الاستثمارات وذلك عن طريق ضخ البنوك السيولة الكافية للمشروعات الاستثمارية والذى بدوره ينعكس على معدت الاقتصاد الكلية للبلاد والذى من شانه رفع التصنيف الائتمانى لمصر .

واشار ابراهيم الى ان تنشيط الموارد الدولارية للدولة مثل السياحة والاستثمارات والتى تزيد من الاحتياطى النقدى من العملات الاجنبية كبديلا للاعتماد على المساعدات الخليجية او غيرها،كما ان معالجة الحكومة للعديد من المشكلات الاقتصادية من شانه رفع التصنيف الائتمانى للبلاد، لافتا الى انه يدل على نجاح خطة الاصلاح الحكومى مما يؤدى الى تغيير اتجاهات البورصة للصعود.

من جانبه قال الدكتور صلاح جودة الخبير الاقتصادى ان استقرار التصنيف الائتمانى لمصر أوقف سلسلة التخفيض الذى شهدته مصر خلال السنوات الثلاث الماضية خاصة عقب ثورة يونيو، وذلك الامر سيزيد من الثقة ويعمل على سلامة السياسات النقدية للبنك المركزى والتى تسهم من استقرار اسواق الصرف والاستخدام الامثل للاحتياطى الاجنبى مما جعله مستقر على مستوى مطمئن.

واضاف جودة ان المساعدات المالية لمصر ساعدت كثيرا فى تخفيف الكثير من الضغوط على حجم احتياطى النقد الاجنبى ،واستقرار الاوضاع السياسية من شانه تحسن الاوضاع كثيرا ،مشيرا الى ان قرار الوكالة يعكس اطمئنانها لمستقبل الاقتصاد المصرى وقدرته على النمو .

واوضح الخبير الاقتصادى إن وجود تحسن في تقدير مؤسسات التقييم العالمية للنظرة المستقبلية للاقتصاد المصري يأتي تأكيدا لما ورد في عدة تقارير دولية أصدرتها مؤسسات مالية دولية خلال الفترة الماضية، تحمل توجها إيجابيا لمستقبل الاقتصاد المصري، وإدراكا لمؤشرات تحسن ملموسة في أداء الاقتصاد المصري التي سوف تزداد بشكل تدريجي ومتصاعد خلال الشهور المقبلة.

يذكر ان وكالة موديز الدولية للتصنيف الائتمانى قد اعلنت عن رفع نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصرى من سالب الى مستقر وذلك مع الإبقاء على التصنيف الائتماني السيادى للإقتصاد المصرى عند درجة " Caa1"، ولكن هناك عوامل تحد من إرتفاع درجة التصنيف الإئتمانى لمصر وفى مقدمتها إرتفاع مستويات العجز فى الموازنة العامة والدين العام، وإرتفاع الإحتياجات التمويلية وإستمرار التحديات التى تحد من سرعة تعافى معدلات النمو الإقتصادى، وذلك كما ورد فى بيان المؤسسة.

جودة : تلك الخطوة أوقفت سلسلة الإنخفاضات التى شهدتها مصر خلال ٣ سنوات

خلود صلاح

مصرفيون .. لاداعى للقلق على الاحتياطى النقدى للبلاد من سداد الوديعة القطرية .. والمركزى قادر على ادارت تلك السياسات المالية

خلود النساج

عقب تدهور العلاقات بين مصر وقطر طالبت الثانية برد وديعتها التى كانت قد اعطتها للبلاد فى ١٠ اغسطس ٢٠١٢ وذلك بعد اعلان الامير حمد بن خليفه ايداع بلاده وديعة بـ ٣ مليارات دولار فى البنك المركزى وبعد تدهور العلاقات المصرية القطرية طالبت قطر برد وديعتها ومن ثم قام البنك المركزى برد الجزء الاول من الوديعة والبالغ ٥٠٠ مليار دولار وذلك فى الاول من شهر اكتوبر الجارى ،ومن المنتظر ان تقوم البلاد برد ٢,٥ مليار جنيه باقى الوديعة القطرية فى اول نوفمبر القادم ،وذلك وفقا لما اعلنه هشام رامز محافظ البنك المركزى ،ومن هنا تسائل البعض حول تأثر الاحتياطى النقدى لدى البلاد برد الوديعة القطرية او ستلجأ البلاد للاقتراض من المؤسسات الدولية لسداد الوديعة .

فى ذلك السياق اوضح الدكتور فخرى الفقى مستشار صندوق النقد الدولى السابق انه لاداعى للخوف على الاحتياطى النقدى لمصر فالبنك المركزى يخطط لسد الوديعة القطرية بحنكه شديدة دون المساس بالاحتياطى النقدى للبلاد ،مشيرا الى اننا ايضا ليست فى حاجه للاقتراض من الخارج لسد الوديعة فالدولة تتمتع بموارد تساهم بشكل معقول فى تأثير استيراد الودائع على حجم الاحتياطى النقدى للبلاد .

واضاف الفقى ان هناك بدائل لسد الوديعة القطرية دون المساس بالاحتياطى النقدى من اهمها والتى من المتوقع ان يلجا اليها البنك المركزى ان يقوم بجمع ١,٥ مليار جنيه من سندات تصدرها الحكومة بضمانه من الحكومة الامريكية بالاضافة الى المليار جنيه الذى ستعطينا اياه دولة الكويت باقى الـ٤ مليار جنيه التى كانت دولة الكويت قد منحتها للبلاد فالبتالى لا نحتاج الى الاقتراب من الاحتياطى النقدى او الاقتراض .

واستبعد الفقى ان تلجا الدولة للاقتراض من صندوق النقد الدولى او غيره لسداد الوديعة القطرية او غيرها ،موضحا ان هناك مايقرب من ٧٠٠ مليون جنيه اقساط مستحقة لنادى باريس من المتوقع ان يتم سدادها من الايردات الخارجية او من قناة السويس فهناك نصف مليار جنيه تم تحصيله من قناة السويس هذا العام وذلك وفقا لاخر احصائية الامر الذى من الممكن الاعتماد عليه لسداد اقساط نادى باريس .

واشار الفقى الى ان الاحتياطى النقدى من الوارد ان يتاثر بسداد تلك الديون ولكن ليس بدرجه كبيرة فهو يبلغ حوالى ١٦,٨ مليار دولار فمن الممكن ان يشهد انخفاض بقيمة تصل الى ٣٠٠ مليون جنيه وليس اكثر فيصبح ١٦,٥مليار دولار.

وقال الفقى فى تصريحات خاصة ان وكالة انه من المرتقب ان تقوم وكالة ستاندرد اند بورز برفع تصنيفها الائتمانى لمصر خلال الاسبوع الحالى الى (BB+)وذلك بناء على تقيمها للوضع الاقتصادى للبلاد خلال اجتماعها يوم الاربعاء الماضى .

من جانبه قال وليد حسونة خبير الائتمان ببنك عودة ان الاحتياطى النقدى لاى دولة وظيفته هو اللجوء اليه فى حالة الازمات والعسرات الاقتصادية فهو الدفاع الاول عن الحالة المالية للبلاد ، وليس لوضعه دون التقرب اليه او ادخاره دون المساس به ،ولكن فى حالة لجوء البنك المركزى اليه لن يتم اخذ نسبة كبيرة منه .

واوضح حسونة ان البنك المركزى يعلم ماعليه من التزامات من سد الوديعة القطرية او غيرها من الاقساك وبالتالى فهو على استعداد كامل للوفاء بتلك الالتزامات وذلك على حد قول محافظ المركزى الذى اعلن عن سداد تلك الوديعة فى مطلع الشهر المقبل ،مشيرا الى انه لابد وان ناخذ فى الاعتبار ان الدولة تقوم كل شهر بتوفير عملة اجنبية لسداد احتياجتها من السلع والمواد الغذائية والمواد الخاموغيرها كثيرا ،لذا من المتوقع ان يتاثر الاحتياطى النقدى ولو بشكل طفيف .

واشار حسونة الى انه يمكن اللجوء ايرادات الدولة او الاعتمادات المستندية دون اللجوء الى الاحتياطى النقدى ومحاولة المحافظة على الاحتياطى النقدى بمتوسط ١٧ مليار او ١٦,٥ مليار،مشيرا الى ان الدولة لديها العديد من الالتزامات بسداد الديون او الاقساط من بينها اقساط شركات البترول الاجنبية التى تصل الى ٦مليار دولار ،والتى سيتم سدادها على دفعات كل دفعه تحتوى على ١,١مليار دولار ،ولكن الوديعة القطرية هى التى تلاقى اهتماما شديدا فى هذا الوقت للتخلص منها .

ذوو النفس الدنيئة يجدون اللذة في التفتيش عن أخطاء العظماء !

قضايا ساخنة

مازال سيناريو نهب " شركة تليمصر" مستمراً..

عجز الدولة المصرية عن القصاص لعمال "شركة تلميصر" من « ناهد و الغزاوى »

" عندما تناولت جريدة الاتحاد الثورى قضية سرقة ونهب المال العام ممثلة فى شركة تليمصر كنموذج لكثير من شركات القطاع الاعمال وأفردت لها العناوين البارزة على صدر صفحاتها الاولى وكذلك أفردت لها مساحة صفحتين داخل الجريدة مما يدل دلالة قاطعة على اهمية وخطورة الموضوع المطروح وانه يمثل قضية أمن قومى بالنسبة للاقتصاد المصرى وكذلك امن قومى بالنسبة لاستقرار المجتمع ..

نجحت الجريدة فى طرق اسماع المسئولين وشد انتباهم بقراءتها وعندما يقرأ القارىء تنهل اساريره وتنعش اماله فى ان تغييرا ايجابيا قد يحدث فى النظام المصرى وان سيادة القانون التى تحدث عنها دستور ٢٠١٤ فى الباب الرابع فى ٧ مواد دستورية اصبحت واقعا نعيشه وانه قد ان الاوان لنقول وداعا للسرقة والاختلاس ونهب المال العام والمحسوبية ومراكز القوى وانه لاحد فوق القانون والمساءلة ولكنى اسارع وانبه القارىء الا يفرط فى التفاؤل ويسبح بخياله فى احلام وردية ولكن انتبه وتيقظ فاليك الواقع المرير الاليم ، فان الآمور فى البلاد لم تتغير ولم تتبدل فالفساد أصبح يتفشى علانية وجهرا دون رقيب او حسيب . والدولة عاجزة على محاربة الفاسدين .

وانى اتوجه بحديثى الى رئيس الجمهورية الذى قال فى احد لقاءاته " انه ليس عليه فواتير لاحد كى يسددها" فاذا كان الامر كذلك فلماذا لم يتقلص الفساد ويختبىء المفسدون فى جحورهم ؟! واذا كان رئيس الجمهورية لدية من الوقت ما يسمح له بمقابلة طفل مصاب بالسرطان وهى حالة انسانية فردية اليس من الاولى والاجدر ان يعطى جزء من وقته ليعرض عليه بعض المخلصين ملف من ملفات الفساد ونهب المال العام وهو ملف شركة تليمصر ؟! اليس من الاولى والاجدر برئيس الجمهورية ان "يضرب من حديد على أيدى الفاسدين والمفسدين " ويعمل على وقف نزيف المال العام عن طريق النهب والسرقة والذى يغنيه عن ان يمد يده للاشقاء العرب أو لغيرهم . وبما ان رئيس الجمهورية تعهد بملاحقة الفاسدين وكذا اصلاح المنظومة الادارية للدولة فانى اطرح عليه هذا الاستفسار راجيا الاجابة : لقد قام ثلاث وزراء متعاقبين ?لوزارة القوى العاملة والهجرة بداية من الوزيرة عائشة عبد الهادى ومن تلاها من الوزراء بأرسال ثلاث مذكرات الى النائب العام وكذا مذكرة من النقابة العامة للصناعات الهندسية شارحة وموضحة ما قام به المتهمان هانى الغزاوى ، وحسن المكاوى من التلاعب والاستيلاء على المال العام ممثلا فى شركة تليمصر ومقدراتها .فلماذا لم يتم التحرك ؟! ولماذا لم يتم وقف استنزاف شركة تليمصر على يد هانى الغزاوى وحسن الماوى وغيرهم ؟! ولماذا تم التسهيل لهم بالاستيلاء على شركة تلميصر ؟! ومن وراء تلك الجريمة من وزراء او رؤساء وزراء او اى جهة من جهات الدولة ؟!!

وكذا اموال البنوك واهدار حقوق العاملين وتشريدهم وتهديد البعد الاجتماعى بزيادة معدل البطالة وما يستتبعه من مشكلات اجتماعية ينعكس سلبا على الامن والسلم الاجتماعى.

والسؤال (الاستفسار) لماذا لم يتم حتى الان فتح التحقيق فى هذا الموضوع ؟! ونحن لن نمل من طرق ابواب المسئولين حتى يعيدوا الى الدولة ما قد تم سرقته ونهبه ومحاسبة اللصوص وها نحن نعيد شرح ابعاد قضية سرقة تلميصر لعل فى الاعادة افادة .

أطراف القضية:

الدولة : ممثلة فى رئيس مجلس وزرائها (عاطف عبيد) ويصدق فيها قول : باع من لايملك لمن لايستحق وسيحاسبة التاريخ على ما ارتكبه فى حق عمال مصر أما حسنى مبارك حاسبة التاريخ وعمال مصر فى اكبر مذلة لرئيس دولة فى التاريخ الحديث. بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ توافر العلم الكافى النافى للجهاله لدى الدكتورة / ناهد حسن عشرى والتى كانت تشغل أنذاك رئيس الادارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة وزارة القوة العاملة والهجرة بموجب مذكرة مسطرة من عمال اشركة العربية للراديو الترانزستور والاجهزة الالكترونية (تليمصر) وعنوانها ٥٥ شارع خاتم المرسلين ?العمرانية ?الجيزة حاليا ١٥ شارع القائى طريق الهرم ?جيزة سابقا بشأن الاكاذيب .. والاضاليل.. والافتراءاتالتى سطرها المدعو د/ محمود سالم رئيس مجلس الادارة (من العاملين بمكتب د/ عاطف عبيد رئيس وزراء مصر انذاك !!؟) لسيادتها تحت رقم ٤٢ فى ٢٠٠٨/١٢/٢١ والمتضمن أكاذيبه بشأن:-

- خسائر الشركة التى بلغت ٤٨٩ مليون جنيه
- محاولة الشركة ادخال منتجات جديدة
- الاكتفاء بالترخيص بتجميع وصناعة الاجهزة

هانى الغزاوى : كان والده يأتى الى شركة تلميصر ليشترى ٥ ، ٦ أجهزة تليفزيون ثم اصبح عميل من عملاء تلميصر وأصبح ياخذ أجهزه بالاجل بحد أئتمان ٣ مليون جنيه سنويا وفى ظل الفساد الادارى الذى عشش وباض وافرخ فى كل مؤسسات ومنها تليمصر وصلت مديونية الغزاوى ما يقرب من ٥٣ مليون جنية !! وعندما طرحت الدولة اسهم تليمصر للبيع قام الغزاوى بسحب كمية من الاجزة من شركة تليمصر وحرقها فى السوق واشترى بها كمية من الاسهم (٤٠٪ تقريبا) وتمكن بذلك من ان يصبح عضوا بمجلس ادارة شركة تليمصر وأصبح حلالا له ما كان من قبل محرما ، واصبحت المديونية التى عليه لشركة تليمصر خطا احمر ممنوع الاقتراب منه حتى تجاوزت المديونية رقم الـ ١٠٠ مليون ثم فى عام ١٩٩٩ قررت الشركة القابضة الهندسية التخلص من حصتها فى ملكية تليمصر (٢٣،٧٪) فتم اتفاق شيطانى بين هانى الغزاوى ومصطفى كامل (عضو مجلس ادارة تليمصر) يقوم بمقتضاه مصطفى كامل بشراء حصة الشركة القابضة الهندسية (٢٣،٧٪) ثم بعد فترة زمنية وجيزة يتم تنازل مصطفى كامل عن هذه الاسهم لـ هانى الغزاوى ، وبالفعل تم التنازل واصبحت شركة تليمصر بالكامل تحت سيطرة هانى الغزاوى وشريكة حسن المكاوى وهنا يثار تساؤل من الناحية القانونية والدستورية للقائمين على امور الدولة المصرية من الجهات الرقابية والقضائية ورئاسة الجمهورية لماذا لم يشترى هانى الغزاوى والمكاوى حصة الشركة القابضة (٢٣،٧٪) مباشرة ؟

الاجابة لتشكيل مجلس ادارة تليمصر من هانى الغزاوى واخوته ، وحسن المكاوى

عجز القائمين على أمور البلاد من فتح التحقيق مع « ناهد العشرى » و« هانى الغزاوى »

حسن المكاوى بدأ حياته فى الشركة صبى فى ورشة

أ.د. فؤاد عبد النبى

وابنائه (مجلس عائلى)للاجهاز على شركة تليمصر وايلولتها الى هانى الغزاوى الفلسطينى الجنسية من اجل عموله لتشريد وازلال واهانة عمال مصر !!؟ جريمة سيحاسب التاريخ كل من شارك او ساهم فى ارتكابها أو علم بها ولم يتحرك ساكنا من اجل انقاذ شركة تلميصر قلعه من قلاع الصناعة المصرية .

حسن المكاوى : بدا حياته فى الشركة صبى فى ورشة ثم اصبح سائق لرئيس مجلس الادارة ثم ممثل نقابى عن العاملين وبدا مشواره مع تجارة الاجهزة بانه كان يشترى بعض الاجهزة من زملائه بالشركة بسعر يقل عن سعر الشراء تقريبا بـ١٠٠ جنيه ، أصبح فى يوم وليلة عميل من عملاء شركة تليمصر ويسحب اجهزة بالاجل بحد ائتمان ٣ مليون جنيه وسار على نفس الدرب الذى سار عليه شريكه هانى الغزاوى وأصبح حسن المكاوى واولاده ايضا اعضاء مجلس ادارة تليمصر وهوشريك أصيل فى جريمة نهب وشرقة تليمصر مع هانى الغزاوى ?والاحكام القضائية التى صدرت فيما بعد من محكمة جنايات الجيزة ثم محكمة جنايات القاهرةتشملهما جميعا وهنا يثار تساؤل من الناحية القانونية والدستورية للقائمين على امور الدولة المصرية من الجهات الرقابية والقضائية ورئاسة الجمهورية كيف تخارج حسن المكاوى ؟ وكيف سدد مديونيته المستحقة عليه لشركة تليمصر ؟ واين ذهبت حصته من اسهم تلميصر ؟ ما تم تسطيره ليس أقوال مرسلة بل اكدتها احكام قضائية وتقارير من جهات رقابية وجهات ادارية منتخبه محايدة الا ان اصحاب النفوذ ذووى النفوس المريضة الحقودة التى تعبث هنا وهناك حالت دون اتخاذ الاجراءات القانونية للحيلولة دون ارتكاب جريمة سرقة شركة تلميصر وتشريد عمالها. الاستيلاء على أصول واموال الشركة العربية للراديو الترانزستور " تليمصر " لعلا فضائح النصب ..والاحتيال .. والغش .. والتدليس .. والكذب .. والتضليل فى مذكرة هانى الغزاوى والمكاوى تنكشف فيما جاء فى مذكرة نظلة عبد الفتاح زغلول النائب التنفيذى للشئون التجارية يوم ٩٩/١٠/١١ الى السيد الدكتور المهندس / محمود محمد سالم العضو المنتدب لشركة تليمصر برفضها الموافقة على مذكرتهما (هانى الغزاوى والمكاوى) للاسباب الاتية:-

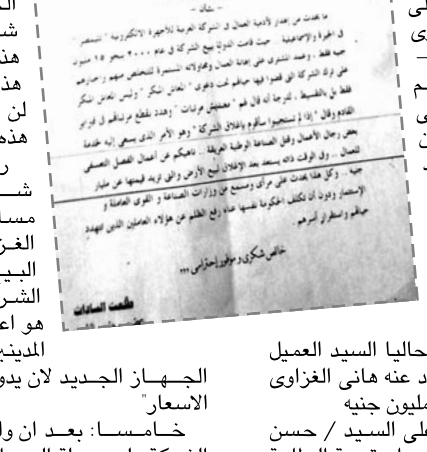

● حتى ٩٧/٥/٢٨ لم يكن ائتمان اى منهما (هانى الغزاوى والمكاوى) يزيد عن ٣ ثلاثة مليون جنيه كحد اقصى ويزاد الى ٤،٥ مليون فى المواسم فقط .

بعد هذا التاريخ اصبح ائتمان كل منهما ١٢ مليون لظروف قدرها مجلس الادارة!!؟

المبلغ المدين به للشركة حاليا السيد العميل / سليم صبره والذى يسدد عنه هانى الغزاوى (فلسطينى الجنسية) ٢٨ مليون جنيه

ان اجمالى المستحق على السيد / حسن المكاوى هو ٢٣ مليون جنيه وان قيمة البطاعة التى يطلبانها تقدر بـ٢٧ مليون جنيةهذا الائتمان لااوافق على منحه لاى منهما بصفتى عضو بلجنة الائتمان . وانه اذا استلزم الامر بيع هذه الكمية بالائتمان فالاصل والأمن للشركة هو منحها لعدد ١٠ تجار(عشر تجار) حسنى السمعة ممن يقومون بتوزيع منتجاتنا .

ثانيا: المفروض ان الجهاز ٢٠ NEC الجديد الذين يطلبون شراؤه على ١٨ شهر هو منتج لابد من عرضه اولا على كل التجار وان يباع بالنقد لاعطاء فرصة الحصول على سيولة نقدية + تحسين وضع الجهاز بالسوق +ان تمنح ادارة التوزيع البيع فترة زمنية لتسويقة وبيعه هى شهرى ابريل ومايو ١٩٩٩ يم ينظر بعد ذلك فى بيعه بالاجل (كما وسبق مع الجهاز ١٤ NEC 3نظام فهو يباع بالنقد مع الاجهزة ١٤ NEC22نظام فى نفس الوقت)

ثالثا: من شروطهم لشراء هذه الكمية منحهم ٦ شهور سماح - فى هذه الحالة اولى بيع هذه الكمية نقدا وهى لن تستغرق لتوزيعها هذه المدة !!؟

رابعا: ان كان سبب شراء هذة الكمية مساعدة العميلين(هانى الغزاوى والمكاوى) على البيع وسداد مديونية الشركة ، فالحل الاسلم هو اعادة الجدولة للمبالغ المدينين بها دون تعريض الجهاز الجديد لان يدور فى دائرة "حرق الاسعار"

خامسا: بعد ان وافق مجلس الادارة الشركة على جدولة الدين المستحق على السيد / حسن المكاوى واعفاؤه من الفوائد نظير شراءة ٦٨٠٠ جهاز تقريبا وبعد مضى أكثر من شهرين يطلب السيد العميل رد هذة البضاعة لعدم تمكنه من بيعها !!؟ وهو ما اثرنا بشان التساؤل اعلاه من المسئول عن تسطير تلك المهزلة التى خول بموجبها مجلس ادارة الشركة من حق اعفاء المكاوى من هذه الفائدة بمعنى اصح ان المكاوى هو الذى سيقرر لنفسه دفع الفائدة او الاعفاء منها)!!؟ واين النائب العام والعدالة والمحامى العام لشرق من البند السادس من مذكرة رئيس القطاع القانونى للشركة العربية للراديو الترانزستور والاجهزة الكهربائية وشركة المكاوى التجارية للتوزيع فى المذكرة التى تخول لشركة تليمصر الحق فى اتخاذ الاجرائات القضائية والقانونية المناسبة ضد المكاوى فى حالة ارتداد اى شيك من البنك وهو ما جعلنا نتهكم بطرح تساؤل من الناحية القانونية هل من المعقول ان المكاوى سيقوم باتخاذ اجراءات قانونية ضد نفسه ؟!!؟وجاءت الاجابة متمثلة فى ان حسن المكاوى تهرب من الفوائد + تنصل من البطاعه لعدم تمكنه من بيعها + احتفظ بالبضاعة امانة بالشركة حتى الان!!؟ والله العظيم جريمة ترقى الى مستوى الجريمة العمدية فى اهدار المال العام عن عمد وسوء نية.

وهو ما سطره العقيد / محمد رأفت سامى المفتش بأدارة مكافحة جرائم الاختلاس بالادارة العامة لمباحث الاموال العامة ونترك للجهات المعنية بجمهورية مصر العربية القراءة والامعان والفحص والتمحيص فيما سطر في المذكروالمقيدة برقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ حصر تحقيق اموال عامة عليا "..... التحريات دلت فى وجود اتفاق جنائى بين كل من هانى اسماعيل محمد سرور وشهرته هانى الغزاوى " فلسطينى الجنسية " ويمارس نشاط تجارة الاجهزة الكهربائية من خلال شركة اسسها بأسم احد العاملين لديه من المصريين وهو / سليم صبره احمد وهى شركة " الغزاوياالتجارة (سليم صبره وشركاه٢- حسن محمود حسين مكاوى موظف سابق بشركة تليمصر (سائق) ويمتلك شركة مكاوى للتجارة وتعمل فى مجال تجارة الاجهزة الكهربائية القصد منه هو الاستيلاء على اصول واموال الشركة العربية للراديو والترانزستور والاجهزة الالكترونية (تليمصر) حيث ان المذكورين سالفى الذكر من عملاء الشركة المصرية المصرح لهما بشراء منتجاتها بموجب شيكات بألاجل . وكل منهما يتمتع بحد ائتمان سنوى قدره ثلاثة مليون جنيه حتى تاريخ ١٩٩٧/٥/٢٨ واستغلا خصخصة الشركة وطرح اسهمها للتداول عن طريق بورصة الاوراق المالية بنسبة ٧٦،٤ من اسهم الشركة حيث قاموا بشراء كميات كبيرة من منتجات الشركة وتسييلها بالسوق والشراء بقيمتها اسهم الشركة حتى يتمكنا من الدخول لعضوية مجلس ادارتها والسيطرة عليها لتسيهل تلاعبهما فيما بعد فى سداد المديونيات المستحقة عليهما.

سيناريو نهب " شركة تليمصر" فى مصر

مخطط الاستيلاء على شركة تلميصر من هانى الغزاوى" فلسطينى الجنسية " بالتواطؤ مع احمد شرين فوزى بالمخالفة لتعليمات ولوائح البيع والجدولة، بمساعدة ومشاركة مصطفى كامل محمد عام ١٩٩٩

دكتور / احمد شيرين فوزى: عضو منتدب بمجلس الادارة بشركة تلميصر والذى سهل للمتهمين الغزاوى والمكاوى استيلاءهما على شركة تلميصر وذلك عن طريق رفع سقف حد الائتمان وعدم تحصيل المديونية التى على المتهمين وعمل سلسلة من الجدولة للمديونية التى عليهما ولم يأمر بوقف التعامل معهما لحين سداد المديونية التى عليهما بل اتاح لهما الفرصة لسحب كميات كبيرة من الاجهزة دون سداد ثمنها !!؟

● مصطفى كامل : رئيس مجلس ادارة التعاون للاستثمار وتجارة الاخشاب وعضو مجلس ادارة بشركة تليمصر وهنا يثار تساؤل من الناحية القانونية والدستورية للقائمين على امور الدولة المصرية من الجهات الرقابية والقضائية ورئيس الوزراء ورئاسة الجمهورية ماعلاقة تجارة الاخشاب بشركةانتاج الكترونى ؟!! وهل عندما تقدم لشراء الحصة (٢٣،٧٪) من الشركة القابضة الهندسية قدم سابقة أعمال تفيد أنه كان يدير او يعمل بشركة انتاج الكترونى مشابه حتى تتم الموافقة له بشراء (٢٣،٧٪) من اسهم تليمصر بما يعنى ان تكون له حق الادارة والسيطرة ؟!! واذا كانت سابقة اعماله طرحها وقتها فأين هى اسئلة نريد لمن يريدوا اصلاح البلد وتخليصها من الفساد والمفسدين الاجابة عليها حالا ليعرف شعب مصر حقيقة بيع قلعة من قلاع الصناعة المصرية بالنصب والاحتيال والغش ومشاركة ومساهمة كافة الجهات المعنية بالدولة المصرية فى ارتكاب تلك الجريمة والتقاعس العمدى من اولى الامر عن تصحيح ما ارتكب فى حق شركة تليمصر وعمالها وحق شعب مصر .

أنتظرونا فى مفاجآت العدد القادم

تشريد العمال ونقلهم تعسفا واجبرهم على الخروج على المعاش المبكر.. وبيع أرض الشركة بالهرم

أحكام صادرة

- القضية رقم ٥٥٢٤ لسنة ٢٠١٢ جنح العمرانية حصر حبس ٧٠٤٠ لسنة ٢٠١٢ غيابى
- بالحبس ٣ سنوات وغرامة ١٠٠٠ جنيه والمصاريف.
- القضية رقم ١١٥٥٣ لسنة ٢٠١٢ جنح العمرانية حص حبس ٩٨٨٨١لسنة ٢٠١٢
- غيابى بالحبس ٣سنوات وكفالة ١٠٠٠ جنيه .
- القضية رقم ١٣٥٦٢ لسنة ٢٠١٢ جنح العمرانية حص حبس١٧٩٠ لسنة ٢٠١٣ غيابى
- بالحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠والمصاريف
- القضية١٦٧٣٤ لسنة ٢٠١٢ جنح العمرانية حصر حبس ٣٢٥٩ لسنة ٢٠١٣غيابى
- ٣ سنوات وكفالة ٥٠٠٠ جنيه والمصريف
- القضية رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٣ جنح العمرانية حص حبس ٣٩٧٨لسنة ٢٠١٣ ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠٠
- محمودسالم ١٠١٧٣ لسنة ٢٠١١ حكومى حبس المتهم ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠ جنيه

الموطنين يصرخون داخل وزارة التموين لتنشيط بطاقات الخبز..

موظفى شركة « سمارت » السبب فى تأخير تنشيط بطاقات الخبز

شهدت وزارة التموين والتجارة الداخلية تكدس وازدحام وغضب شديد من قبل المواطنين علي مكتب شركة اسمارت المخصصه لتنشيط الكروت الذاكية لكي يتمكن المواطن من اضافة النقاط التي وفرها من الخبز لاخذ بها سلع تموينية مجانية ولكن الغريب ما شاهده المواطنين في مكتب شركة اسمارت الموجود داخل وزارة التموين من عدم وجود موظفين من الشركة في مكاتبهم لكي يقومو بتنشيط البطاقات الذكية للموطنين حتي يتمكنه من صرف السلع قبل ما يفوت المهله المحدده من الوزارة وهي عشرة ايام من اول كل شهر يتمكن فيها الموطن من صرف النقاط التي وفرها من صرف الخبز لاخذ مكانها سلع اضافية مجانية حيث عبرو المواطنين الموجودين داخل وخارج قاعة شركة اسمارت عن غضبهم الشديد واستيائهم من ممارسات الشركة ووزارة التموين التي اتت بهم الي مقر ديون الوزارة لتنشيط البطاقات التموينية هناك وليس في مكان اخر.

ولكن ما حدث من تاخر الموظفين ليصل التاخير الي الساعه الثانية عشرة بعد ظهر والموطنيين موجودين في مقر ديون الوزارة من الثامنة صباحا في عدم ارتياحهم وشعورهم بان وزير التموين وقيادت الوزارة متوطئين مع شركة اسمارت وعدم متابعتها وفي حديث مع احد الموطنات "قالت صباح" من منطقة ابو اتاتا بالجيزة بانها من الثامنة صباحا موجوده في الوزارة والموظفين لسه مجوش والساعه دلوقتي عدت ١١ الظهر" وقالت احد الموطنات من سكان حدائق القبة بالقاهرة بوجود نفس المشكله هناك من تعطل البطاقات الذاكية وعدم صرف السلع التموينية او بحجة عدم تنشيط البطاقات ويطلبون منهم التجار في تلك المنطقه بالذهاب الي وزارة التموين لتنشيط البطاقات هناك والحصول علي النقاط المفقوده لاخذ بها سلع تموينية واضافة بان المواظفون بيقولون لهم البطاقات تم تنشطها وانها سوف تعمل في المساء ولكن لا يتم تشغيلوها وتبقي معطله لا يمكن الصرف بها ثم بعد ذالك نذهب مره اخري الي مقر الوزارة لاعشرة ايام متواصله ويقوللهم الموظفين هتشتغل ومبتشتغلش وبيعدي العشرة ايام وبيضيع علينا السلع والنقاط اللي وفرناها واضافت احد المواطنات بان المتسبب في الازمه موظفين شركة اسمارت ولا وجود لموظفين في مكاتبهم حتي الساعة الثانية عشرة واضافت مواطنه اخري بان المشكله كلها في بطاقات الخبز وليس في السلع التموينية واضافت احد الموطنات من منطقة بين السريات بالجيزة قالت انا ذهبت الي مكتب بريد بين السريات بعتتها الي الجمعية الاستهلاكية ثم قال لها موظف الجمعية الاستهلاكية اذهبي الي مكتب التموين في شارع العريش يوم الخميس هتلاقي اسمك هناك وبعد لقيت اسمس في كشوف الصرف ذهبت الي اخذ التموين قال لها التاجر البطاقه في كسر ارجعي شارع العريش تاني رحت تاني شارع العريش مكتب تموين العريش بعتتها الي ادارة تموين المساكن وادرة المساكن بعتتها الي مقر الوزارة وفي الوزارة مفيش موظفين هناك ومفيش حد يحللهم المشكله .واضافت احدي الموطنات سكان القاهرة بانها ذهبة الي مكتب تموين لزغلي من السابعة صباحا ثم قال لها الموظف اذهبي الي وزارة التموين .

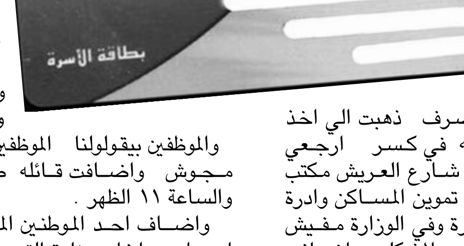

واضافة سيدة مسنه قالت انا ست كبيرة في السن وجايبه بنتي معايا ومسيباها شغلها وبتجري وراي في المشاوير دي ومفيش حد بيحل المشكله .واضافت احدي الموطنات قالت النقاط المتبقية من توفير الخبز غير موجوده علي البطاقات الذكية وعندما ضربتها علي المكينة ظهر لها عدد النقاط المتوفره صفر من الرصيد المتبقي وقالت انا بلف عشان العيش مش لقيه حل واخر صرف النقاط بكره وبعدها هيروح عليه اللي انا وفرته من العيش . واضافت احدي الموطنات وهي تعمل في جامعة القاهرة في المدينة الجامعية قالت انا مستاذنه من شغلي ورحت مكتب بين السريات ولفيت كتير ولكن قالها الموظفين روحي وزارة التموين ووزارة التموين مفيش فيها موظفين .واضافت احد السيدات بان الادارة التابعة لها بعتتها علي الوزارة وقالت الموظفين بيشربه الشاي وبياكله والساعة ١١ الظهر واحنا مسحولين ملناش لزمه

والموظفين بيقولولنا الموظفين بتوع شركة اسمارت لسه مجوش واضافت قائله طيب الموظفين هيجو امتي والساعة ١١ الظهر .

واضاف احد الموطنين المتجمهرين امام مكتب اسمارت داخل وزارة التموين بان الوزارة محلتش أي مشاكلهم ولا أي حاجه واضافت احدي الموطنات بانها بتلف من علي ادارة التموين والوزارة من السابعة صباحا ومفيش حد راضي يحل المشكله نروح لمين دلوقتي .

واضاف بصوت عالي احد الموطنين احنا في وزارة تموين مصرالعربية مش في وزارة تموين مصر اسرئيل" واضافت احدي الموطنات قالت البطاقات بانها اتت الي الوزارة وتم اخذ البطاقات من كل الموطنين وبعد عدد ايام رجعولنا البطاقات دون التنشيط. واضاف احد الموطنين بان قال الوزير كان موجود منذ ايام وشهد بنفسه الموطنين وامتص غضب الموطنين وامر باخذ البطاقات لتنشطها وقالهم تعالوه بكره خدوها وبعد ما استلموه قال الموطن رحت اصرف قال التاجر البطاقه لا تعمل ومتعملش أي حاجه .واضافت احدي الموطنات بانها ذهبت الي الوزارة سبعة مرات وتاخد وعود كاذبه من موظفي شركة اسمارت بان البطاقه تم تنشيطها وسوف تعمل في المساء .وقال احد الموطنين بعد دخول كاميرة الاتحاد الثوري لرصد تجمهر الموطنين امام مكتب شركة اسمارت داخل اسوار وزارة التموين حيث قال لهم (خلي بتوع الكاميرة ياكلوكم ويدوكم التموين) .

واشاد احد الموطنين بالمنظومه الجديدة للخبز متهما المرتشون والخائنين في الدوله وقال هم مش عوزين البلد تتعدل ابدا وقال انا عندي تسعة اولاد وبقلي عشرة ايام مصرفتش العيش وكل ما اروح مكان يقولي نشط البطاقه واروح انشطها يقولي متعطله روح نشطها تاني وقال في صراخ محدش بيدي حد بطاقته اليومين دول ونهي كلامه (ربنا ينتقم من الظلمة).واضافت احدي السيدات من منطقة المنيل بالجيزة بانها قامت بتنشيط البطاقه في المنيل وجربتها في الجمعية قال لها التاجر مشتغلتش وقال لها روحي الجمعية التانية يمكن تشتغل هناك راحت الجمعية التانية نفس النظام مشتغلتش وقالت اروح فين تاني جت الوزارة مفيش موظفين وقالت في صوت عالي (حرام عليكم اللي احنا فيه ده)......وعنما عرضنا المشكله علي مسئولين وقيادات وزارة التموين قال الاستاذ محمد ابراهيم مديرعام الرقابة والتوزيع بان الوزارة ليسة السبب في ازمة الموطنين ولكن شركة اسمارت هي المسؤله في التحكم في الاشراف علي موظفيها وقال ان شركة اسمارت لديها بعض الموظفين دون المستوي واضاف احد الموظفين في الوزارة بان الوزارة غير مسئوله عن تاخر الموظفين التابعين لشركة اسمارت ولكن شركوة اسمارت هي المسؤله في حساب موظفيها وانها غير تابعة لوزارة التموين ولكن تابعة لوزارة التنمية الادارية .

وكما رصد الاتحاد الثوري بعد معانات الموطنين امام مكتب شركة اسمارت داخل وزارة التموين تدخل الاستاذ عبد الحافظ عبد العليم مدير عام الرقابة العامة في وزارة التموين لتنشيط البطاقات للموطنين بنفسه علي حد تمكنه في استخدام الحاسب الالي وتمكن من احتواء غضب الموطنين في الساعات الاخيرة من انتهاء الوقت المحدد للعمل ساعيا في حل الازمه والعمل علي راحت الموطنين وامتصاص غضبهم المتفاقم بسبب تاخر موظفي شركة اسمارت لتنشيط البطاقات الذاكية.

وبعد عرض الري والري الاخر هل ستظل البطاقات معطله في اغلبية المناطق ولا سوف يتم الحل السريع من قبل وزارة التموين في النظر لتغيير شركة اسمارت والاستعانة بشركة اخري .. لمشاهدت الفيديو الخاص بتجمهر الموطنين امام مكتب شركة اسمارت داخل وزارة التموين الرجاء متابعة قناة الاتحاد الثوري هنا......
https://www.youtube.com/user/EthadSawryTube

وليد سعد

حسام البدرى فى حوار لـ «الإتحاد الثورى»:

خلافة غريب واردة.. وباتشيكو أفضل من جاريدو

"نجح حسام البدري، المدير الفني للمنتخب الأولمبي لكرة القدم، في حفر اسمه بين سجلات المدربين العظماء، بعدما استطاع حصد ٥ بطولات خلال مسيره التدريبية، بعد خروجه من عباءة البرتغالي مانويل جوزيه، الذي كان يتولى معه مدرباً مساعداً في فريق الأهلي.

ولم يأتِ تفوق البدري مع النادي الأهلي فحسب، بل استطاع أن يحصد بطولة الدوري السوداني مع فريق المريخ، بعد موسم صعب وشاق.

وبعد تألقه محلياً وعربياً في مجال التدريب، تولى المسئولة الفنية للمنتخب الأولمبي الذي يستعد لأوليمبياد ريوردي جانيرو ٢٠١٦،

التقى "الاتحاد الثورى "، مع البدري ليتحدث معه في العديد من الأمور الخاصة بالمنتخب الأولمبي، وكذلك فرص تأهل منتخبنا للتصفيات الأفريقية، إضافة إلى حقيقة ترشحه لخلافة شوقي غريب حال الإخفاق في التأهل الإفريقي.. وكان لنا محعه خذا الحوار.."

■ بداية، ما آخر استعدادات المنتخب لتصفيات أولمبياد ريو دي جانيرو ٢٠١٦؟

●● نستعد لهذه البطولة من خلال تنظيم العديد من المباريات الودية مع منتخبات قوية من أجل زيادة الخبرة الدولية لمجموعة اللاعبين الذي وقع عليهم الاختيار.. وطلبت عقد جلسة مع عامر حسين رئيس لجنة المسابقات باتحاد الكرة من أجل إفساح مجال لتجمعات المنتخب الأولمبي وإقامة وديات خاصة أن التصفيات المؤهلة لبطولة كأس الأمم الأفريقية ٢٠١٥ ستنتهي يوم الأربعاء المقبل وبالتالي لن يتوقف الدوري مرة آخرى.

■ وهل هناك تقصير من جانب مسئولي اتحاد الكرة في تدعيم المنتخب الأولمبي؟

●● بصراحة ، اتحاد الكرة يبذل أقصى ما في وسعه من أجل الارتقاء بالمنتخب الأولمبي سواء بنتظيم مباريات ودية داخل مصر أو خارجها، بالإضافة إلى تنظيم معسكرات داخلية وخارجية.

■ ولكنك دخلت في خلافات حادة مع مسئولي الجبلاية مؤخراً، ما سببها؟

●● ليست خلافات مع الأشخاص ، ولكن الأمر كله كان يتعلق في مسألة تنظيم المباريات، وعقدنا جلسة مع الشركة الراعية الجديدة لاتحاد الكرة، وطالبنا منها تنظيم مباريات ومعسكرات، ولم تعترض الشركة على أي طلب والبداية كانت بالمعسكر الحالي وتنظيم وديتي السودان وعمان.

■ وماذا عن دعم وزارة الرياضة ؟

●● اجتمعت مع خالد عبد العزيز وزير الرياضة بحضور جمال علام رئيس الاتحاد وحمادة المصري عضو مجلس إدارة الاتحاد والمشرف على المنتخب، وقدمت للوزير البرنامج الخاص بي، واتفقنا على تخصيص ميزانية للمنتخب الأولمبي كل ثلاث شهور، وننتظر الدعم حسب وعده لنا.

■ المنتخب الأولمبي يعتمد على مهاجم وحيد في اختيارته الأخيرة.. فما السبب؟

●● كان عندنا ثنائي هجوم يمثلان القوة الضاربة لنا وهما أحمد حسن كوكا ومحمد سالم، إلا أن الأخير وقع عليه الاختيار من جانب الجهاز الفني للمنتخب الأول بقيادة شوقي غريب وهو أمر يسعدني كثيراً، خاصة وأن مهمة المنتخب الأول تتطلب مجهود جميع اللاعبين.

وهناك بدائل كثيرة نعتمد عليها مثل شكري نجيب لاعب الإسماعيلي ولكن بالفعل كوكا وسالم القوام الأساسي للمنتخب.

■ هناك بعض اللاعبين التي لا تشارك بشكل أساسي مع أنديتهم تختارهم للمعسكرات ، ما السبب؟

●● أتابع بشكل قوي جميع اللاعبين مع أنديتهم، والقائمة التي وقع الاختيار عليها تضم لاعبين مميزين، والدليل على ذلك أن هناك أسماء بعينها تصنع الفارق في حالة مشاركتهم مع أنديتهم أمثال كريم بامبو جناح الأهلي، ومصطفى فتحي لاعب وسط الزمالك.

«شيكابالا» دمر نفسه.. وأنصح صلاح بالرحيل عن تشيلسى !

أجرى الحوار / معتز عباس

■ من وجهة نظرك.. ما هي فرص تأهل المنتخب الأول لأمم أفريقيا ؟

●● فرص المنتخب كبيرة جداً في التأهل إلى أمم أفريقيا، واللاعبية الموجودة قادرة على الفوز على السنغال وتونس، وأعتقد أن مباراة أسود التيرانجا تحدد بشكل كبير فرص تأهل منتخبنا.

وأنصح اللاعبين بالثقة في أنفسهم ويجب الجهاز الفني بقيادة شوقي غريب التركيز عليه خلال الساعات المتبقية، لأن الثقة في النفس تصنع المعجزات.

■ هل ترى لاعباً بعينه كان يستحق الانضمام للمنتخب وهو ما لم يحدث؟

●● حسام عاشور، لاعب الاهلي، من أكثر اللاعبين الذين كانوا يستحقوا الانضمام للمنتخب خلال الفترة القادمة، خاصة في ظل المستوى المتميز الذي يقدمه مع فريقه خلال الفترة الماضية في مباريات الدوري، وأرفض الانطباع السائد عن اللاعب أنه محلي فهو نجم كبير ومهم في منطقة وسط الملعب.

■ وبالنسبة لعصام الحضري ؟

●● أعتقد أن هناك حسابات أخرى بين شوقي غريب مدرب المنتخب والحضري غير متعلقة بأسباب فنية، وفي النهاية الجهاز الفني له حرية الاختيار.

■ وما هي حقيقة ترشيحك لقيادة المنتخب الأول حال عدم التأهل لكان ٢٠١٥؟

●● كل الأمور واردة، وهذا هو حال كرة القدم قبل المباريات الحاسمة، بالتأكيد هناك ترشيحات لبعض المدربين لاختيار الجهاز الفني الجديد ولكن علينا بالتفاءل للمنتخب مع شوقي غريب.

■ وماذا لو تم التعاقد مع مدرب أجنبي ؟

●● تاني مدرب أجنبي، كان الأمريكي برادلي يقود المنتخب وخرجنا من تصفيات كأس العالم وخسرنا بالستة وهو مدير فني أجنبي.

■ ما تقييمك للاعبين المحترفين؟

●● نملك العديد من اللاعبين المحترفين في مختلف الدوريات الأوروبية سواء البرتغالي أو الإنجليزي، لكن أتمنى أن يكون المحترفين أكثر تأثيراً مع أنديتهم ولهم تواجد بشكل أكبر، مثل لاعبي المغرب وتونس والجزائر وهو ما نفتقده.

■ وماذا عن محمد صلاح لاعب تشيلسي؟

●● بطبيعة الحال صلاح أفضل محترف مصري حتى الآن، خاصة أن فريق تشيلسي يعتبر من أكبر الأندية الأوربية وليس على مستوى الدورى الإنجليزي فقط، ولكن صلاح لم يقدم المستوى الذي ينتظره الجميع على غرار ما قدمه في بازل السويسري، وأعتقد أن عدم مشاركته بصفة أساسية هي السبب الحقيقي وراء تراجع مستواه.

■ ما النصيحة التي تقدمها لصلاح ؟

●● لو استمر الحال على ما هو عليه وعدم الاعتماد عليه في المباريات الفادمة، أنصحه بالرحيل لأي فريق آخر يستطيع من خلاله أن يعود لمستواه المعروف، خاصة وأنه مازال صغير السن.

■ ومن وجهة نظرك.. ترى أن شيكابالا أساء للمحترفين ؟

●● أنا حزين على شيكابالا، لأنه نادراً أن تجد لاعباً يملك موهبة ومهارة وسرعة ولياقة بدنية في وقت واحد، ولكنه لم يستطع أن يصنع لنفسه تاريخاً مبهراً حافلاً بالانجازات، ولكن أرفض القول بأنه أساء للمحترفين.

■ ومـا رأيك في بطولة الدوري هذا الموسم؟

●● الدوري يمر بمراحل متفرقة، خاصة أن هناك بعض الأجهزة الفنية التي رحلت عن أنديتها وتولي أجهزة أخرى جديدة، وأتوقع أن يرتفع مستوى الدوري خلال الفترة القادمة، في ظل المنافسة الشرسة سواء ما بين أندية القمة أو القاع.

■ وما رأيك في مستوى الأهلي؟

●● الفريق الأحمر يمر بحالة من عدم الاستقرار، لأنه يضم مدرب جديد، ولاعبين جدد، وبالتالي فإن مستوى الفريق لم يصل إلى المستوى المعروف لأصحاب الرداء الأحمر، والمباريات القادمة قد تظهر المعدن الحقيقي للأهلي.

■ وما تقييمك للأسباني جاريدو مدرب الأهلي ؟

●● لا أستطيع الحكم على جاريدو في الوقت الحالي، خاصة أنه لم يكن على دراية كاملة بالفريق حتى الآن، وأتمنى أن تكون له بصمة على الفريق خلال المواجهات القادمة سواء في الدوري أو البطولات الآخرى.

■ هل من الوارد أن تعود لتدريب الأهلي؟

●● أنا تحت أمر النادي الأهلي في أي وقت، خاصة وأنه بيتي ولا أستطيع أن أتخلى عن بيتي في أي وقت ولكننا لا نريد أن نسبق الأحداث ونتمنى التوفيق للجهاز الفني الحالي.

■ وماذا عن باتشيكو مدرب الزمالك ؟

●● بصراحة باتشيكو أدى مباريات عالية مع الزمالك، على الرغم من قلة المدة التي تواجد معها بالفريق الأبيض، وهذا الأمر واضح في أول ثلاث مباريات خاضها مع الفريق وكيفية التعامل معها وعمل خطة أكثر من رائعة، وهذا يدل على وجود مدرب كبير يتولى القيادة الفنية لأبناء ميتعقبة.

أيهما أفضل بداية جاريدو أم باتشيكو ؟

باتشيكو أفضل وبدايته قوية مع الزمالك وده واضح جداً، على عكس النادي الأهلي الذي لم يقدم مستواه حتى الآن، وده واضح من المباريات اللي خاضها الفريقان.

خطه تطوير مراكز الشباب تؤدى بحياة الشباب..

التسيب والإهمال يهدد مستقبل الشباب

كتب - عادل جمال

تبدأ الحكايه عندما وجدمجلس اداره مركز شباب بنى مجدول ومجلس ادراه مركز شباب ناهيا خبرا فى جريده اخبار اليوم يفيد بان الوزاره ستقوم بعمل تطويرلمراكز الشباب ووقع الاختيار على هذين المركزين تمهيدا لتطوير جميع مراكز الشباب بطريقه تدريجيه فى خطه مدعومه من وزاره الشباب فى مده زمنيه لا تزيد عن سته شهوروهذا القرار كان قرارا مفاجأ لمجالس الادارات وايضا لا احد يعلم من ادارات المناطق وكان الامر ينطبق ايضا على مديريه الشباب والرياضه الذى قام مدير مركز شباب بنى مجدول بسؤاله عن هذا التطوير والاختيار الذى وقع على مركزه وابلغه مدير المديريه بعدم وجود اى معلومه لديه بخصوص هذا الامر ولكن فرحت جدا كل الجهات المختصه بهذا الخبر الذى اسعد جميع كل من له صله بالامرسواءا من قريبا او من بعيدا ففرحت مجالس الادارات بسبب هذا الخبر السعيد الذى سيعمل على تطوير شكل ومكانه المراكز وفرحت ايضا اللاعبين بوجود ملعب نجيل صناعى بديلا للمعلب الترابى والملئ بالمطبات والحفر وبالفعل بدا العمل وبدأت معه طموحات وتطلعات الشباب ونظرتهم التى اختلفت عن الماضى بالنسبه لمستقبلهم الذى يتمنونه عكس الماضى فالملعب بالنسبه لهم كان بمثابه الروح الجديده التى بثت بداخلهم وجعلتهم يتفائلون بمستقبلهم المشرق المتمثل فى انشاء هذا الملعب فمعظم شباب هذه القرى يشاهدون المباريات فى التلفاز ودائما ما يتمنون اللعب على ملعب نجيل اى نوع من النجيل حتى ولو نجيل صناعى ولكن تأتى الرياح بمالا تشتهى السفن كما يقول المثل الشعبى المنتشر بيننا فى مجتمعنا المصرى فالشباب الذى كان متفائلا بأنشاء الملعب لم يكن يعرف بان هذا الملعب هوا نفس الملعب الذى سينهى حياتهم الكرويه فمعظمهم لاعبين هواه ولكن كورة القدم تمثل لهم الكثير والكثير فى حياتهم لم يكن يعلموا بان المستقبل المشرق بالنسبه لهم المتمثل فى الملعب الذى انشئ لهم اصبح شبحا يطارد كل من تسول له نفسه ممارسه اللعبه المفضله لديه الا وهيا كوره القدم التى تمثل جزءا كبيرا فى حياتهم وتبدأ الحكايه عندما سلمت وزاره الشباب ملعب مركز شباب بنى مجدول الجديد المطور تسليما مبدئيا لمدير المركز ومجلس اداراته بعد ايقاف جميع الانشطه داخل المركز اثناء عمليه التطوير والتى بلغت اكثر من سته شهور وبالفعل بدأ النشاط الرياضى داخل المركز بكامل طاقته ومن اول يوم ومن اول لمسه للكوره على الملعب الجديد المطور من قبل وزاره الشباب والرياضه ينزلق احدى اللاعبين ويدعى محمود عبدالستار داخل الملعب واذا به يتألم ويصرخ وبعدها فوجئ الجميع بكسرا فى القدم كان ناتجا عن انزلاقه داخل الملعب وقام بتجبيس رجليه عده اشهر ظن الجميع بان السبب فى اصابه اللاعب انه لم يتعود على ارضيه الملعب وذلك لوجود اختلاف بين ارضيه الملعب القديمه المتمثله فى الملعب السداسى الترابى وبين الملعب الخماسى المطور الجديد المتمثل فى النجيل الصناعى وخرج اللاعب المصاب وعاودوا اللعب مره اخرى واذا ببعض اللاعبين يعاد معهم نفس سيناريو الانزلاق داخل الملعب ولكن العنايه الالهيه ارادات بالخير لهم ولكنهم وقفوا وظنوا يتأملون ارضيه الملعب ويقارونها بالملاعب الخاصه التى يذهبون اليها احيانا للعب بها وهيا ايضا تحتوى على نوع الارضيه الموجوده داخل مركزهم وبالنجيل الصناعى ايضا ولكنهم وجدوا عكس ما يراونه

داخل الملاعب الخاصه مثل الماده الحاميه للوقوع داخل ارضيه الملعب وهيا عباره عن ماده من الكوتش سودا عباره عن حبيبات صغيره تعمل على مساعده اللاعبين لعدم انزلاقهم داخل الملعب وايضا تحميهم اثناء وقوعهم ووجدوا ايضا سوء ارضيه الملعب ووجدوا حفرومطبات صغيره فى بعض الاماكن بالمعلب ووجدوا ايضا ان النوع الموجود من النجيل فى الملعب نوعا ردئيا جدا جدا وغير مؤهل للعب عليه ابدا وقاموا بالتحدث الى مدير المركز المتواجد حينها وابلغوه بالملاحظات الموجوده داخل الملعب وضروره العمل على اصلاحها فى اقرب وقت ممكن حفاظا على اللاعبين ومستقبل الطلائع بالمركز واستمر النشاط مستمرا داخل المركز وفى اسبوع واحد اكثر من عشره لاعبين اصيبوا بقطع فى الرباط الصليبى والغضروف وكل هذا بسبب ارضيه الملعب وسوء تنظيمه وانشائه وثار اعضاء الجمعيه العموميه على مجلس اداراته ظنا منهم انهم متقاعصون وغيرمهتمين بمطالب وصحه جميع اللاعبين بالمركز ورفعوا مذكره للمجلس بضرور الاعلان عن جمعيه عموميه طارئه وبالفعل استجاب لهم المجلس وقاموا بالاعلان عن جمعيه عموميه طارئه لمناقشه مطالبهم ومقترحاتهم بالنسبه لموضوع الملعب والعمل على حلها وشهدت الجمعيه العموميه شد وجذب ومناوشات وصوتا عاليا واتهامات موجهه لمجلس ادارة المركز وكان حاضرا فى هذه الجمعيه العموميه بعضا من ممثلى اداره كرداسه ومديريه الشباب والرياضة.

البقية فى العدد القادم

صراع «مرتضى منصور» مع الإعلاميين

شهدت الأيام الماضية تصاعد حدة الخلاف بين رئيس نادي الزمالك، وبين رابطة النقاد الرياضيين، ونقابة الصحفيين، والتي وصلت لمقاطعة ذكر اسمه أو نشر صورته في وسائل الصحف، مما دفع رئيس الزمالك للتواصل مع أعضاء النادي من الصحفيين في محاولة منه لكسر هذا الحصار.

وسرعان ما أصدرت نقابة الصحفيين بيانًا تؤكد فيه لأعضائها أن رئيس الزمالك لا يستطيع بحكم القانون أن يلغي عضوية أحد، مؤكدة أن نقيب الصحفيين ضياء رشوان وأعضاء المجلس ورابطة النقاد الرياضيين سيتوجهون، غدا السبت، للنائب العام لتقديم عدة بلاغات ضده.

"جريدة الاتحاد الثورى " ترصد التاريخ الأسود لتصريحات رئيس الزمالك مع الإعلاميين والصحفيين.

خناقة رئيس نادي الزمالك مع محمد الشرقاوي

هاجم رئيس نادي الزمالك الزميل محمد الشرقاوي، رئيس القسم الرياضي بجريدة "المصري اليوم"، عقب الحوار الذي نشره للاعب عمر جابر، الذي أكد خلاله استمرار مساندته لرابطة ألتراس "وايت نايتس"، وأنه لا أحد في النادي بإمكانه إجباره على التجديد، الأمر الذي دفع إدارة النادي لإيقافه وإحالته للتحقيق.

وخلال مداخلة هاتفية مع برنامج "ستوديو إم بي سي" مع الإعلامي مدحت شلبي، رفض "الشرقاوي" هجوم رئيس الزمالك على الجريدة، مؤكدًا أنه ليس من حقه التدخل في عمله قائلًا: "مش مرتضى منصور اللي هايعلمنا الإعلام"، ليقاطعه رئيس الزمالك ويسبه على الهواء، وتنشأ مشادة كلامية بينهما، قبل قطع الاتصال.

دخل رئيس نادي الزمالك في أزمة كبيرة مع رئيس تحرير جريدة "اليوم السابع" خالد صلاح، حتى وصل الأمر إلى تبادل الهجوم بين الطرفين، عندما هدد رئيس نادي الزمالك بسحب رخصة "اليوم السابع" وغلقها، متهما رئيس التحرير بأنه عميل لأمن الدولة.

وزعم رئيس نادي الزمالك أن هناك مكالمة بين خالد صلاح وبين أحد أبناء القيادات الحزبية، تؤكد أن صفوت الشريف هو من أنشأ الجريدة.

كما أكد رئيس نادي الزمالك أن صلاح ترك والدته أسفل أحد الكباري بدون أي مساعدة، مطالبا ضياء رشوان بتطهير النقابة.

ومن جانبه، قال خالد صلاح إن رئيس نادي الزمالك ظاهرة "منحطة " لابد من وقفها، مشيرا إلى أن تلك النماذج لابد من اختفائها، كما أنه يوهم البعض أنه مسنود من السلطة، وهذا غير صحيح، لأن القائمين بالسلطة يرفضون ذلك.

وقال صلاح إن تلك الاتهامات جميعها ليس لها محل من الإعراب، لافتا إلى أن والدته فارقت الحياة منذ عام ٢٠٠١، كما أن رئيس الزمالك يعمل على ابتزاز بعض خصومه وبعض موكليه على الهواء.

رئيس الزمالك وأسامه خليل

اتهم رئيس الزمالك الناقد الرياضي أسامة خليل بالعمل لصالح رئيس النادي الأهلي محمود طاهر، واتهمه بأنه يجب ألا يعلمه الإعلام، موجها الشتائم له.

خناقة رئيس نادي الزمالك مع خالد الغندور

هاجم رئيس نادي الزمالك الإعلامي خالد الغندور، خلال برنامج "مصر الجديدة" المذاع على قناة "الحياة "، لاستضافته "أولتراس زملكاوي" في برنامجه على قناة "أون تي في"، رافضًا تبرير الغندور أن ذلك بسبب حق الرد، قائلًا: "أنت هتساويني بشوية بلطجية".

وأكد رئيس نادي الزمالك أنه يمتلك تسجيلات لأحد معدي برنامج الغندور، وعندما رفض الأخير مبدأ تسجيل المكالمات انفعل قائلا: "أنت مالك يا خالد عشان تحاسبني على الملفات والتسجيلات، أنت تستهبل أنت مين عشان تحاسبني يا ابني أنت".

الأولتراس إرهابية.. ولا الأزمة شخصية

كتبت: رضوى فرج

بعد ان قررت عشرة من اندية الدورى المتاز المصرى لكرة القدم ان الالتراس جماعة ارهابية وطلبت هذه الاندية من رئيس لجنة الاندية المستشار مرتضى منصور ان يرفع دعوة قضائية بحل روابط المشجعين (الالتراس)لكونها جماعة ارهابية تهدد استقرار الاندية .. ويتناقض هنا قرار الاندية مع كلام المهندس خالد عبد العزيز وزير الشباب والرياضة الذى اكد فيه على التعاون مع هؤلاء الشباب لتنظيم ادورهم والاستجابة لشكواهم من عدم وجود مؤسسات تستوعبهم .. والسؤال هنا هل حقا الاندية ترى ان الالتراس جماعة ارهابية ام ان هناك خلفيات اخرى للامر هل من المعقول ان الاندية تضحى بمشجيعيها ومحبيها من اجل كسب ود منصور! و الجميع يعرف بالمشاكل الواقعة بين المستشار مرتضى منصور والالتراس "وايت نايتس"

اشتعل فتيل الازمة بين الالتراس "وايت نايتس"و مرتضى منصور عقب اقالة احمد حسام ميدو من تدريب الفريق ودخول مرتضى فى صدام مع الالتراس ورفضة لحضور الجماهير تدريبات الفريق.

وازداد الامر سوءا عندما صرح منصور فى احدى تصريحاتة الصحفية ونعت الالتراس بالهمج والمرضى النفسيين واكد انة لم يسمح لهم بدخول اى مبارة ومن هنا بدأت الازمات الدامية بين الطرفين

ويرى البعد ان مشكلة الالترس مشكلة سياسية بسبب اشتراك الالترس فى ثورة ٢٥يناير هذا مما يجعل بعض اعضاء الحزب الوطنى النحل يخشى وجود الالتراس ويرى وجوده يهدد استقرار الاندية

وفى حديث للباحث /صلاح لبيب الباحث بالمركز العربى للدرسات الانسانية عن روابط المشجعين قال "هى كتلة واحده قوية ومؤثرة لا يمكن السيطرة عليها ةهذه الاسباب تكفى لكى يعاديها اى نظام قمعى فى العالم " وتتوالى الاحداث بين الطرفين من احداث اقتحام النادى الزمالك ومحاولات اغتيال المستشار مرتضى منصور ولكن فى النهاية واحداث اخرى واخر حدث هو صفع منصور و القاء البول علية اثناء خروجه من النادى.والجميع انتقد هذا التصرف المهين .. ما معنى كلمة ((ULTRAS االتراس هى كلمة لاتينية وتعنى المتطرفين وهذا حسب ما ذكرته الموسوعة الحرة "ويبكيدا" واول من اسس مجموعات التشجيع "الالتراس"فى العالم هم البرازليين فى اوائل اربعينات القرن الماضى واسسو المجموعات التشجيع المسماه "النور سيد " والالتراس هى مجموعة تشجيعيية تحرص على تشجيع الفريق او الكيان الذى تتبعة والتنقل معه اينماذهب وتكونت اول مجموعة تشجع "الالتراس "فى مصر عام ٢٠٠٧ لنادى الزمالك التراس وايت نايتس لنادى الاهلى التراس اهلاوى ثم توالى تكوين الالتراس فاصبحت كل مجموعة مشجعين لفريق معين يطلقون على انفسهم اسم الالتراس

- مشجعى الاسماعيلى التراس يللو دراجون
- مشجعى الاتحاد السكندرى التراس جرين ماجيك
- مشجعى المصرى التراس جرين ايجيلز
- مشجعى طنطا التراس ٣٠٠ وهو فريق يتنافس فى دورى الدرجة الثانية وهذا حدث فريد من نوعه.

جمعة: حارس الأهلى لن ينضم للمنتخب

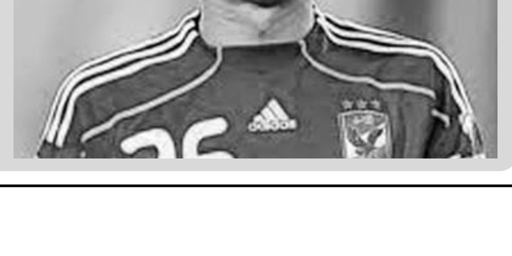

أكد وائل جمعة، مدير الكرة بالنادي الأهلي، أن أحمد عادل عبد المنعم، حارس مرمى الفريق، منتظم بصفوف الفريق، ولم يتم استدعاه للمنتخب، وفقاً لما جاء في بعض التقارير الصحفية.

أضاف جمعة، أن عبد المنعم منتظم بتدريبات الفريق الأحمر استعداداً لمباراة الفريق المقبلة أمام النصر بالدوري الممتاز، والمقرر إقامتها ٢٣ نوفمبر الجاري.

كانت العديد من التقارير الصحفية، قد أكدت خبر سفر أحمد عادل مع المنتخب الوطني لتونس، للمشاركة مع المنتخب الوطني بالمباراة الختامية للفراعنة بتصفيات امم افريقيا أمام تونس والمقرر لها الأربعاء المقبل..

من يطارد عصفورين
يفقدهما جميعاً !

بـــراءة مــبـــارك؟!

"في القضية الساخنة المعروفة اعلاميا بـ"محاكمة القرن" والتى يحاكم فيها الرئيس الاسبق محمد حسنى مبارك ونجليه (علاء وجمال مبارك)ووزير داخليته حبيب العادلى و٦ من مساعدى الاخير لاتهامهم بقتل المتظاهرين السلميين ابان ٢٥ يناير٢٠١١ للاسف الشديد لم يجزم ممثل النيابة السيد المستشار/ وائل حسين فى مرافعة النيابة تلك المسألة عندما علق الاجابة " اننا حتى ولو اختلفنا فى المسمى ثورة ام غير ثورة ، فالفيصل هو سقوط الدستور والنظام الحاكم. وتابع " هذة الثورة العظيمة قد ادت الى خلع المتهم الاول وتنحيته عن منصب رئيس الجمهورية بعد ان كان متمسكا بتلابيب الحكم، وسقطت معه كل دعائم نظامه وتولى المجلس العسكرى شئون البلاد ، كما رد المستشار وائل حسين ممثل النيابة بأن " الثابت ان البلاد قد شهدت من ٢٥ يناير حتى ١١فبراير٢٠١١ ثورة عارمة ضد النظام الحاكم للبلاد ، نتيجة تردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وللمطالبة بالعيش والحرية والكرامة ، هذا يدفعنا الى ان نسأل أنفسنا.."

قيام بعض الافراد فى بعض المناطق (كمنطقة ناهية بالجيزة + السويس + الاسكندرية)وليس شعب مصر يوم ٢٥ يناير٢٠١١ بالمناداه بمبادىء نبيله يطمح اليها الكثير من ابناء هذا الشعب الا وهى عيش .. حرية.. عدالة اجتماعية. عشناها جميعا ، وتمنيناها ، وسعينا الى المطالبه بها بعد ان سلمنا بها بعد ان عجزنا وفشلنا لخوفنا ورعبنا وجبننا من مبارك ونظامه لم نستطع كسياسيين وقانونيين واعلاميين واساتذة جامعات ووطنيين وحزبيين مواجهته او مواجهة حزبه او مجلسى شعبه وشورته وهو ما سيحاكمنا عليه التاريخ واولادنا فلعل تحدى مبارك للشعب فى عدم تفعيل نصوص الدستور الخاصة بتعيين نائب له على مدار ٣٠ عام يسأل عنه الان كل من يتشدق بالديمقراطية ،وكل من يطالب بمحاكمة مبارك عن" قتل المتظاهرين" وهو يعلم انه برىء منها "كما برىء الذئب من دم ابن يعقوب" ، فهل الافاقة بعد ٣٠ عام من الغيبوبه ومن الخوف ومن الجبن تعطينا الحق فى التشدق الان بمفاهيم بعيدة كل البعد عن الواقع او القانون او الدستور او المساءلة . فالمادة ١٣٩ من الدستور تنص على " لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا له أو أكثر ، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم.....الخ هل استطاعنا كقانويين او دستوريين او سياسيين او اعلاميين او حزبيين ألزام مبارك على تفعيل نص الدستور ؟!! والمادة ٨٢ " اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته اناب عنه رئيس الجمهورية .والمادة ٨٥ " يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى او بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث اعضاء مجلس الشعب على الاقل، ولايصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى اعضاء المجلس . ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل فى الاتهام...الخ. هل استطاعنا الزام او اجبار مبارك على احترام نصوص الدستور بتعيين نائب له!!؟ لقد ارتكبنا الخطيئة فى حق انفسنا تجاه مبارك بترك العنان له دون مساءلة او محاسبة وهو ما جعله يتمسك بتلابيب الحكم، بل وصل به البجاحة الى القول "انه لم يجد من هو كفء لتولى منصب نائب رئيس الجمهورية " وهذا القول الذى صدر من مبارك لآحمد جار الله رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية فيه اهان بشعب بأكمله هل تم محاسبته على قوله ؟! نجد الاجابة بلا هذا المسلك كان يقتضى منا محاسبته محاسبة سياسية عن تلك الافعال والاقوال ، وللاسف لا القانون ولا الدستور يوجد به نص يحاكم رئيس الجمهورية عن افعالة السياسية وانما يوجد نص على محاسبته جنائيا وهو نص المادة ٨٥ من دستور ,١٩٧١وهو ماجعل مبارك يحاسب الان على جريمة قتل المتظاهرين التى لا وجود لها فى حق مبارك. حتى ولو ارادنا محاسبته على تلك الجريمة ، فيجب ان نفصل بين معيار حماية الامن القومى للبلاد وحماية افراد او جماعات دينية متطرفة او منظمات حقوقية كاد ان تضيع معهم كيان ووجود وهيبة الدولة المصرية .

والمعيار الاول هو"حماية الامن الوطنى" الاجدر والاولى بالرعاية والاهتمام خاصة ان هؤلاء الافراد او الجماعات او المنظمات الحقوقية كان وراءهم مخطط شيطانى محلى واقليمى وعالمى لتدمير الهوية المصرية ،والهوية العربية ،والهوية الوطنية ، وهوية الازهر ، حيث استطاع رواد هذا المخطط الشيطانى وأعوانهم ان يبثوا سمومهم واحقادهم وخبثهم ومكرهم فى نفوسنا حتى كدنا ان نجمع على ان ما يقوموا به ثورة من اجل الاندهار ، ثورة من اجل الارتقاء ، ثورة من اجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية ، ثورة من اجل رفاهية الشعب المصرى ، ثورة من اجل الديمقراطية ، ثورة من اجل تداول السلطة ، ثورة من اجل المواطنة وهى ذات الاسطوانه المشروخة التى بثت لدى العراقيين فصدقوها وسلموا بها حتى حفروا قبر لآنفسهم ولدولة العراق ودفنوا أنفسهم والعراق فيه واللى بره بيصوتوا علي خيبتهم ووكستهم واعدائهم من الايرانيين والاسرائليين والامريكيين والاتراك والقطريين بيضحكوا على ما اوصلوا أنفسهم اليه من ضياع وانهيار وتشتت وتمزق ومن مذلة ومهانة وندامه وهو الامر الذى كدنا ان نصدقه بالنسبة لحالتنا أيام ٢٥و٢٦و٢٧ و٢٠١١/٢/٢٨ بعد ان أقنعنا بعض الاعلاميين من الطابور الخامس وبعد ان اقنعنا بعض السياسيين الحاقدين على مبارك ونظامه ، وبعد ان اقنعنا اصحاب الاجندات الخاصة الذين يعيشون بينا ، وبعد ان اقنعتنا الخنذيرة على فضائياتها ، وبعد ان اقنعتنا كذبا وزورا المحطة الانجليزية والالمانية بأستحواز مبارك على ٧٠ مليار دولار ، وبعد ان اقنعونا بأن اموالنا منهوبة من مبارك ونظامه ، وبعد ان اقنعونا ان مبارك يبيع الغاز بابخس الاسعار للدولة العبرية وللاسف أمنا بتلك الخرافات والخزعبلات والشطحات فى غيبة من الزمن والغفلة ، وانساق البعض منا راء تلك الشطحات وبدء يتفاخر ويتباهى بأن ماحدث فى ٢٥يناير ٢٠١١ ثورة لكن الحقيقة ان ماحدث فى ٢٥ يناير هو ثورة على الدولة المصرية .. ثورة على كيفية تدميرها .. ثورة على سرعة انهيار مؤسساتها العسكرية .. ثورة على تمزيق اواصر الدولة المصرية بدءا من سيناء وانتهاءا بحلاليب وشلاتين .. ثورة على ابناءها وشبابها وشيوخها ورجالها بقتلهم دون ذنب اقترفوه .. ثورة على تغيير المفاهيم الوطنية التى تربينا عليها وتعلمناها من اباءنا المؤسسيين للدولة المصرية ..ثورة على مقدساتنا ..ثورة على هويتنا العربية ... ثورة على قوميتنا العربية .. ثورة على المبادىء والقيم التى تربينا عليها منذ الاف السنين فالتسليم بها والانسياق وراءها وفق مخططها الشيطانى كاد ان نضيع معه وتضيع معه دولتنا وتضيع معها عزتنا وكرامتنا كما ضاعت العراق التى كانت فى يوم من الايام "واحة"يعيش على ارضها أكثر

هل ٢٥يناير ٢٠١١ ثورة أم غير ثورة ؟!

هل مبارك خلع أم تنحى أم تخلى عن منصب الرئاسة وفقا للدستور؟

فوزى عبدالنبى

من خمسة مليون مواطن مصرى يعولوا أكثر من عشرة مليون فى مصر ، واستطاعوا ان يبنوا قراهم على النمط الحديث وفق الدنانير العراقية ، أو كما ضاعت ليبيا التى كان يتباهى بها القذافى والتى كانت مفر لاساتذة الجامعات المصرية لتحسين مستوى معيشتهم والان أصبحت محل سفك لدماء الابرياء وسيطرت عليها المليشيات والعصابات المسلحة ، او كما ضاعت تونس وسيطرت عليها الجماعات الاسلامية فى مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أو كما ضاعت اليمن وانقسمت بين الشمال والجنوب وسيطرت الحوثيين وغيرهم على المناطق التى يسيطروا عليها دون وجود للدولة ، او كما ضاعت السودان وانقسمت الى قسمين سودان الشمال وسوان الجنوب !!؟ او كما جرى ويجرى فى سوريا على يد الاسلاميين المتطرفين المدعومين من الامريكان والاتراك والقطريين لتمزيق سوريا واسقاط الدولة السورية ولقد شاهدنا ما قام به القائمين على امور البلاد بعد ان تخلى مبارك يوم ٢٠١١/٢/١١ الى ان استقرت الامور بدءا من يوم٢٠١٣/٦/٣٠ فقد شاهدنا القتل والسحل والذبح من تلك الجماعات التكفيرية للابرياء المصريين ، وسعيهم الى ضرب مفاصل الدولة المصرية للاسراع الى

سقوط الدولة ، القضاء كان محل الطعن والاستهزاء والاستخفاف به على القنوات التليفيزيونية من هب ودب من عامة التكفيرين او السلفيين او جماعة صهيون الارهابية ، والشرطة ضربت فى معقلها وكان وزيرها محل استهزاء واستخفاف من حازم ابو اسماعيل واعوانه على الملاء دون خشية او خوف فى عهد الاخوان ووصلت بهم البجاحة الى قولهم انهم سيعزلونه وقد تم فعلا ما سردوه على الملاء من تحدى ، وكذلك التعدى على الجيش المصرى وقتل ابنائه والاستهزاء به من قبل محمد بديع مرشد الجماعة وهاج الجيش على ما سمعوه منه الا انه أعتذر عما بدر منه الا ان اعتذاره لايمسح ما بدر منه ، ثم البجاحة والوقاحة من السلفيين امام المحكمة الدستورية وهى أكبر صرح فى مصر والعالم فى عبارة شهيره موجها لرئيس الجمهورية " اعطنا اشارة واحنا نعبيهم فى شيكارة" ثم فتوى البعض بحل دماء رجال القضاء واسرهم وحرق بيوتهم ثم فتوى البعض بقتل ضباط وجنود الجيش والشرطة .

ثم تعسكر الاسلاميين التكفيريين والسلفيين امام مدينة الانتاج الاعلامى لتأديب ومحاسبة الاعلامين دون خشية او خوف او رادع كأنهم يعيشون فى دولة داخل الدولة ، ثم رمى اطفالنا واولادنا من على الاسطح والمنازل واصطياد المصريين من الشوارع بضربهم بأعيرة نارية وهم فى شرفات بيوتهم هل يعد ذلك ثورة فى نظر عقلاء وحكماء الامة المصرية لا والف لا مهما ذهبت الشطحات واراء القوى الوطنية والثورية التى خرجت وحرقت ودمرت مؤسسات الدولة المصرية فلن نعترف بها ثورة ، ولانكسبها ولانضفى عليها فيما بعد ثورة شعبية لانها لاتمثل شعب مصر طالما اكتسبت طابع المؤامرة والخيانة للوطن من يوم بدءها ، وهو ماصرح به المشير طنطاوى والسيسى والقائمين على امور البلاد من قادة عسكريين او أمنيين وسياسيين امام القضاء من ان ما شاهدته مصر هو امر فظيع لم نعرفه ولم يعرفه احد من قبل انها المؤامرة الكبرى فى حق هذا الشعب الطيب من قبل اناس لايحبون ولاينتمون الى هذا الوطن الذى كاد ان يضيع على ايدى شرذمة ضالة جاءت لتنفيذ اجندة اجنبية واحتضنها اصحاب النفوذ ذوى النفوس المريضة فى الوطن تمثل ذلك فى سعيهم الى أسقاط الدولة فالكل يعلم جيدا ان شعب مصر يوم ٢٥يناير ٢٠١١ لم يتحرك ، ولم يسعى الى الخروج على النظام ?أسوة بما حدث منه يوم ٣٠/يونيو/٢٠١٣ ?ولم يسعى الى أسقاط مؤسسات الدولة المصرية كما رأينا من حرق اقسام جمهورية مصر العربية ، وحرق ملفات أمن الدولة المصرية ، وحرق

وسرقة المتحف المصرى ، وحرق مبنى الحزب الوطنى بالتحرير ، وحرق اكمنة الشرطة المصرية فى جميع ارجاء مصر .فلا يمكن بعد ان رأينا بأم اعينا حرق مصر بأيدى مصرية واجنبية ان نضفى على تلك الافعال التى عشناها من يوم ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ والتدخلات الاجنبية فى الشان المصرى من حين لاخر عبارة ثورة والا اخطئنا فى حق انفسنا وحق بلادنا وفى حق اولادنا وفى حق الاجيال القادمة .

لاشك ان الشعب المصرى لم يخرج عن بكرة ابيه لاسقاط مبارك يوم ٢٠١١/١/٢٥ كما حدث مع مرسى عندما خرج أكثر من ثلاثين مليون مصرى يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ طالبين اسقاطه فى يوم وليلة وسقط دون شفقة او رحمة . دليلنا تعاطف شعب مصر مع مبارك بعد القاء خطابه الى الامة المصرية ، مما دفع المتأمرين ، والمتحماسيين ، والمتامريكين ، والمتأقطرين ، والمتأتركين الى احداث واقعة الجمل ونسبتها الى مبارك ونظامه!! وهو ما دفع الشعب بعد ان جيش الاعلام من الفاسدين لزعزعة نفوس المصريين الى رفض وجود مبارك على منصب الرئاسة ، وهذا المسلك الذى سطر ونسج وارتكب بأختلاق موقعة الجمل يعد غش وتحايل وتضليل وتزوير وتزييف لارادة المصريين وتسيرها وفق اهواء المتأمريكيين والمتاتركين والمتحماسيين وفق تسطيرهم أكاذيب وأضاليل وافتراءات مكنتهم من خداع المصريين واوقعتهم فريسة مصيدة لاصطياد أبنائهم فى الميادين ونسبوا ذلك دون وازع اخلاقى او دينى الى مبارك وحبيب العادلى.!!

من قتل المتظاهرين ؟!!

-سؤال يدفعنا الى التساؤل من اعد سيناريو "موقعة الجمل "؟!! من الاجابة يتبين لنا هو الشخص الذى اعد سيناريو قتل المتظاهرين !! هو ذات الشخص الذى أعد سيناريو اقتحام السجون على مستوى الجمهورية !! وهو ذات الشخص الذى هرب محمد مرسى ورفاقة من سجن "وادى النطرون" وعناصر من حماس وعناصر من حزب حسن نصر الله!! هو الشخص الذى دمر ونسف سور مقارات امن الدولة بالشيخ زويد وفى بعض المحافظات وفى شمال سيناء R.B.Gوهو ذات الشخص الذى أعد سيناريو حرق مقارات أمن الدولة !! وهو ذات الشخص الذى حرق انابيب الغاز فى شمال سيناء على فترات متعاقبة !! وهو ذات الشخص الذى حرق محكمة الجلاء برمسيس !!؟ وهو الشخص الذى حرق مقارت الاحوال المدنية برمسيس !!وهو الشخص الذى اعد سيناريو تجيش الناس فى الميادين !! هو ذات الشخص الذى امر بالاتفاق او التعاون او المشاركة مع حرس الجامعة الامريكية بالاستيلاء على سيارتى السفارة الامريكية واستخدامهم فى قتل واصابة المصريين !! وهو ذات الشخص الذى اعد سيناريو محاصرة ميدان التحرير والاعتصام به !! هو الذى الشخص الذى اعطى اوامرة للاشخاص الذين اعتلوا أسطح العمارات بالتحرير والميادين الاخرى ؟! هو الشخص الذى طب منه اللواء حمدى بدين ان ينزل الاشخاص الذين يعتلوا الاسطح والا قتلهم من أعلى ؟! واستجاب له وأمر بأنزالهم من على الاسطح. هو الذى الشخص الذى تطاول فى التحدى للجميع واخذ فى املاء اوامره على القيادة العسكرية هذا هو ما دفع الديب الى ان الدفع بأن المتسبب فيه طرف ثالث سماه تارة العناصر الاجنبية .

وتارة اخرى بعناصر اعتلت اسطح الجامعة الامريكية ، وتارة ثالثة بالعدو الصهيونى الذى سعى الى تخريب البلاد. وهو ما أكدته أقوال الشهود والمشاهدين المشهد عن قرب ، ودعمته الوقائع التى ارتكبت طيلة تلك المدة الى ان وصل الاخوان والسلفيين الى السيطرة على مقاليد الامور بالبلاد. وهو ما يتفق مع المنطق والثابت باوراق القضية.

هل مبارك شخصا عاديا يمكن محاكمته أمام القضاء العادى أم محكمة خاصة؟

هل دستور ١٩٧١ سقط أم لا؟

إنتهاء شرعية «مرسى» ؟!

يوم ٢٠١٢/١١/٢١ هو المتمم للاعلان الدستورى ٢٠١٢/٨/١٢الذى انهى شرعية مرسى القانونية والدستورية فى تولى أمور البلاد والعباد. فالاعلان الدستورى الاول الصادر من مرسى فى ٢٠١٢/٨/١٢ هو بداية فقد مرسى لشرعيته القانونية والدستورية وسنوضحه كما جاء منه على النحو التالى : بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادرفي ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ من يونيه سنة ٢٠١٢ قرر

(المادة الأولى)

يلغى الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ من يونيه سنة ٢٠١٢ ويلاحظ: ان الاعلان الدستورى المكمل الذى الغاه مرسى فى عنجهية لا مثيل لها هو الذى اصبغ على مرسى الشرعية القانونية والدستورية باعلانه اداء اليمين امام المحكمة الدستورية والا كان منصب الرئاسة معلق الى حين انتخاب مجلس نواب جديد!! جاء الإعلان الدستوري المكمل، الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة مساء الأحد ٢٠١٢/٦/١٧، لينص على أن الرئيس القادم سيحلف اليمين أمام المحكمة الدستورية، حيث نص فى المادة ٣٠ الفقرة الثالثة:

إذا كان مجلس الشعب منحلا أدى الرئيس اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا. لمعالجة الاشكالية الدستورية خاصة بعد ان استصدرت المحكمة الدسنورية حكمها يوم ٢٠١٢/٦/١٤ بحل مجلس النواب ، وهو ما يحول عمليا وقانونيا ودستوريا وفق المادة ٣٠ من الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٠١١/٣/٣٠ والتى تنص " يؤدى الرئيس امام مجلس الشعب قبل ان يباشر مهام منصبة اليمين الاتية ....."وهو الذى وافق عليه مرسى والذى على اساسه أكتسب شرعيته القانونية والدستورية كمرشح للرئاسة وفق المواد ٢٧ ، ٢٨ من ذات الاعلان ان يكون رئيسا للجمهورية الا بعد ان يقوم باداء اليمين امام مجلس النواب ؟! ومجلس النواب غير موجود بحكم المحكمة الدستورية ، الامر الذى اقتضى من المجلس العسكرى التدخل بالاعلان الدستورى المكمل فى ٢٠١٢/٦/١٧ اى بعد حل مجلس النواب بـ ٤٨ ساعة بمعالجة هذة الاشكالية الدستورية بأن ينص على اداء اليمين امام المحكمة الدستورية بدلا من مجلس النواب المنحل والا علق منصب الرئاسة وهو مارفضه المجلس العسكرى !! بالتالى الاعلان الدستورى المكمل هو الذى اضفى الشرعية القانونية والدستورية على مرسى فالغائه من الاخير فقد الاخير شرعيته القانونية والدستورية هذا من ناحية وأن المجلس العسكري سيحتفظ بصلاحيات التشريع حتى انتخاب مجلس شعب جديد وهو ما نص عليه فى المادة ٥٦ مكرر: يباشر المجلس العسكرى الاختصاصات المنصوص عليها في البند ١ من المادة ٥٦ من الإعلان الدستوري "المتعلقة بالتشريع وإقرار الموازنة" لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته اختصاصاته. وهنا يثار تساؤل ما هو نص المادة ٥٦ من الاعلان الدستورى ٢٠١٢/٣/٣٠ الذى استند اليه الاعلان الدستورى المكمل ٢٠١٢/٦/١٧ " يتولى المجلس الاعلالى للقوات المسلحة ادارة شئون البلاد ، وله فى سبيل ذلك مباشرة السلطات الاتية :البند١- التشريع . البند ٢ اقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها . هذه ليست بدعة من المجلس العسكرى بل نص عليه فى الاعلان الدستورى ٢٠١٢/٣/٣٠ فى المادة ٢٥ " رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وذلك على الوجه المبين بهذا الاعلان والقانون. ويباشر فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة (٥٦) من هذا الاعلان المبين فى البندين ١ ، ٢ وهو الاعلان الذى وافقت عليه كافة القوى السياسية والوطنية والحزبية واجريت على اساسه الانتخابات البرلمانية والرئاسية وانتخب على اثره مرسى رئيسا للبلاد!!؟

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة ٢٥ فقرة ٢ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ النص الآتي : ويباشر فور توليه مهام منصبة كامل الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من هذا الإعلان .

يلاحظ الاتى: ان المادة الثانية من اعلان مرسى اخرجته على الشرعية القانونية والدستورية لخروجه على الاعلان الدستورى ٢٠١٢/٣/٣٠ الذى وافق عليه ، وعلى اساسه اضفى الشرعية على انشاء الاحزاب الدينية ، وعلى اساسه رشح مرسى لانتخابات الرئاسة وفق المادة ٢٦ ، ٢٧ منه ، وعلى اساسه اجريت انتخابات رئاسة الجمهورية واعلن مرسى رئيسا للبلاد وفق المادة ٢٨ من هذا الاعلان.

(المادة الثالثة)

إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها شكل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع بعد التشاور مع القوى الوطنية لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها ، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانتهاء من إعداده .وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد

(المادة الرابعة)

ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره برئاسة الجمهورية

حل الأحزاب الدينية ضرورة
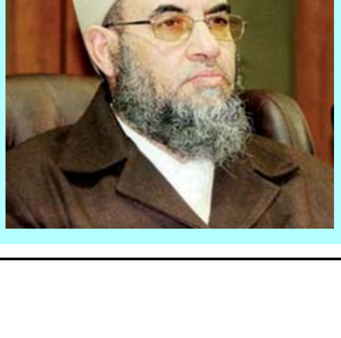
يوم ٢٠١٤/١١/٢٦ تنظر محكمة الامور المستعجلة بالاسكندرية جلسة حل ١٧ حزب ذات عقيدة دينية فهل ستشهد الحياة السياسية الدستورية المصرية خلو الساحة من الاحزاب ذات الطبيعة الدينية كما رأينا فى الحكم ٤٩٨٢١ لسنة ٦٠ قضائية عليا الصادر من المحكمة الدستورية فى ٩-٨-٢٠١٤ بحل حزب الحرية والعدالة بداية لحل الاحزاب الدينية خاصة بعد ان عجزت المادة ٧٤ من دستور ٢٠١٤ تحديد الاحزاب ذات الطبية الدينية بالتالى لم تغير شيئا فى المعادلة الحزبية ذد على ذلك وجود المرسوم العسكرى بقانون رقم ١٢لسنة ٢٠١٢ الذى عدل بموجبه قانون الاحزاب ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والذى على اثره اضفى الطابع الشرعى على تلك الاحزاب الدينية الكل يترقب ما سيصدر عن محكمة الامور المستعجلة وعلى اثره يتم تحديد هوية البرلمان القادم.